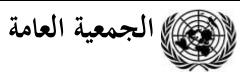
${
m A}$ أمم المتحدة أميم المتحددة أميم المتحدد أميم المتح

Distr.: General 23 May 2018 Arabic

Original: Arabic/English/ French/Russian/Spanish



الدورة الثالثة والسبعون البند ٤٣ من حدول الأعمال المؤقت* ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالى

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٤/٧٢ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.



.A/73/150 *



المحتويات

الصفحة		
١.	مقدمة	أولا –
١.	الردود الواردة من الحكومات	ئانيا –
١.	أفغانستان	
١.	ألبانيا	
11	الجنزائر	
١٢	أندورا	
١٢	أنغولا	
١٣	أنتيغوا وبربودا	
١٣	الأرجنتين	
١٤	أرمينيا	
١٤	أستراليا	
١٤	أذربيجان	
10	جزر البهاما	
10	البحرين	
10	بنغلادیش	
10	بربادوس	
١٦	بيلاروس	
١٦	بليز	
١٧	بنن	
١٧	بوتان	
١٨	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	
77	البوسنة والهرسك	
77	بوتسوانا	
۲ ٤	البرازيل	
۲ ٤	بروني دار السلام	

18-08324

۲ ٤	بوركينا فاسو
70	وروندي
70	كابو فيردي
70	كمبوديا
77	لكاميرون
۲٦	كندا
۲٦	جمهورية أفريقيا الوسطى
۲٧	نشاد
۲٧	شيلي
۲٧	لصين
۲۸	كولومبيا
۲۹	جزر القمر
۲۹	لكونغو
٣.	كوستاريكا
٣١	كوت ديفوار
٣١	كوبا
70	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٦٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦٦	جيبوتي
٦٧	دومينيكا
٦٧	لجمهورية الدومينيكية
٦٨	كوادور
٦٨	ىصر
79	لسلفادور
٧.	غينيا الاستوائية
٧١	ريتريا
٧١	سواتيني

	إثيوبيا .
الأوروبي	الاتحاد
	فيجي .
	غابون .
	غامبيا .
	جورجيا
	غانا
	غرينادا
ν	غواتيما
	غينيا .
- بيساو	غينيا –
	غيانا .
	ھايتي .
س	هندوراس
	آيسلند
	الهند .
ىيا	إندونيس
جمهورية – الإسلامية)	إيران (٠
	العراق .
ك	جامايك
	اليابان
	الأردن
ستان	كازاخم
	کینیا .
	كيريباس
	الكويت
ناه.	ة ياغي: يد

Λo	ممهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٨٦	بنان
٨٦	بسوتو
٨٦	ببريا
۸٧	بييا
۸٧	پختنشتاين
٨٨	لمغشقر
٨٨	للاوي
٨٨	اليزيا
٨٨	للديف
٨٩	الي
٨٩	وريتانيا
٨٩	وريشيوس
۹.	لكسيك
9 7	وناكو
9 7	نغوليا
9 7	لحبل الأسود
98	لغرب
98	وزامبيق
98	يانمار
9 £	اميبيا
90	اورو
90	يبال
90	بوزیلندا
97	بكاراغوا
97	نيجر
9 7	بجيريا

لنرويج	. ٧
عمان	
اكستان	
نما	
ابوا غينيا الجديدة	19
اراغواي	19
يرو	• •
لفلبين	• 1
طر	• 1
جمهورية كوريا	• 1
جمهورية مولدوفا	• 1
لاتحاد الروسي	٠٢
واندا	٠٢
سانت كيتس ونيفس	٠٣
سانت لوسيا	٠٣
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠٤
ساموا	• 0
سان مارينو	• 0
سان تومي وبرينسيبي	٠٦
لمملكة العربية السعودية	٠٦
لسنغال	• ٧
صربيا	• ٧
ىيىشىل	• ٧
ىيراليون	٠٨
ىىنغافورة	٠٨
حزر سليمان	٠٩
لصومال	٠ 9

1.9	جنوب أفريقيا
١١.	جنوب السودان
111	سري لانكا
111	السودان
117	سورينام
117	السويد
115	سويسرا
١١٣	الجمهورية العربية السورية
110	طاجیکستان
110	تايلند
١١٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
١١٦	تيمور – ليشتي
١١٦	توغو
117	تونغا
117	ترينيداد وتوباغو
١١٨	تونس
١١٨	تركيا
119	تركمانستان
119	توفالو
١٢.	أوغندا
١٢.	الإمارات العربية المتحدة
١٢.	جمهورية تنزانيا المتحدة
171	أوروغواي
177	أوزبكستان
177	فانواتو
177	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
170	فییت نام

	اليمن	۱۲۰
	زامبيا	١٢٠
	زمبابوي	171
	الكرسي الرسولي	۱۲۱
	دولة فلسطين	۱۲۱
ئالثا –	الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتما	۱۲۰
	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	۱۲۰
	اللحنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	۱۲۰
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	۱۳٥
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١٤١
	منظمة الطيران المديني الدولي	1 2 7
	المنظمة الدولية للحماية المدنية	1 2 7
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٤٤
	منظمة العمل الدولية	١٤٥
	المنظمة البحرية الدولية	۱٤٦
	المنظمة الدولية للهجرة	١٤١
	الاتحاد الدولي للاتصالات	۱٤/
	الاتحاد البرلماني الدولي	۱٤/
	مكتب شؤون الفضاء الخارجي	١٤٥
	مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا	10.
	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	105
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٥٠
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	101
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٦.
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	۱٦٤
	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	۱۷۰
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	۱۷۱

18-08324 **8/201**

۱۷٤	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	
140	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
140	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	
۱۷٦	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	
1 7 9	الاتحاد البريدي العالمي	
۱۷۹	برنامج الأغذية العالمي	
۱۸۱	منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	
۲۸۱	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	
١٨٧	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	
۱۸۸	منظمة السياحة العالمية	
۱۸۹	منظمة التجارة العالمية	
١٨٩	الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها	ابعا –
١٨٩	مركز الجنوب	

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٤/٧٦ المعنون "ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين.

حملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨،
 الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتما إلى موافاته بأي معلومات قد تَودُّ المساهمة بما في إعداد التقرير. وأُرسِلت مذكرة شفوية أخرى في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتحا التي وردت حتى
 عوز/يوليه ٢٠١٨. وستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أفغانستان

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لم تُصدر حكومة أفغانستان أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين أعادا تأكيد أمور منها حرية التجارة والملاحة.

وفي ذلك الصدد، صوّتت حكومة أفغانستان لصالح القرار الآنف الذكر، وكذلك قرارات أخرى تتعلق بالموضوع نفسه، وتؤكد من جديد التزامها بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفّذ أحكام القرار ٤/٧٢ تنفيذاً تاماً ولم تُصدر ولم تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه.

18-08324 **10/201**

الجزائر

[الأصل: بالعربية] [١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد الجزائر مجددا عن تضامنها مع كوبا وشعبها الذي يقاوم منذ أكثر من نصف قرن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وإن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، للمرة السادسة والعشرين على التوالي، بشبه إجماع للقرار ٢٠١٧ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ القاضي برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، يؤكد مجددا أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها. وعليه، فإن الجزائر تعتبر أن هذا الحصار الذي تعاني منه كوبا يمثل خرقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتجدد الجزائر التأكيد على رفضها التام لفرض قوانين وقرارات ذات احتصاص خارج الإقليم وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعيق تحقيق حقوق الإنسان ورفاهية الشعوب وازدهارها. كما تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجددا على الحاجة الملحة لإنحاء، دون قيد أو شرط، هذا الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا عام ١٩٦١ والذي يشكل عقبة حسيمة أمام طموحات الشعب الكوبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الأضرار العديدة والمعاناة التي يسببها للشعب الكوبي.

كما تعلن الجزائر أن عملية التطبيع بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والزيارة الرسمية التي قام بما الرئيس أوباما إلى هافانا في عام ٢٠١٦ وتلاها تصويت الولايات المتحدة بالامتناع على قرار الجمعية العامة ٧١/٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٦،٦، كانت بمثابة خطوات إيجابية وشجاعة في اتجاه الرفع الكلي للحصار المضروب على كوبا. إلا أن الإجراءات التي أعلنت عنها مؤخرا إدارة الرئيس الأمريكي، السيد دونالد ترامب، تمثل تراجعا حقيقيا في العلاقات بين البلدين، بما في ذلك استمرار سياسة الحصار وما له من تبعات وخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي.

وفي ظل الأوضاع الإقليمية والدولية المتردية، تكتسي المطالبة بوقف الحصار المفروض على كوبا أهمية خاصة بالنظر إلى ما له من تبعات لاستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. وتود الجزائر التذكير في هذا السياق بالموقف المبدئي المعتمد في المؤتمر السابع عشر للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في الجزائر، في شهر أيار/مايو ٢٠١٤ والذي دعا على وجه الخصوص إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتذكر الجزائر أيضا بالموقف المعتمد في القمة السابعة عشرة لحركة بلدان عدم الانحياز، المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بفنزويلا، حيث دعت الحركة خلالها إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط.

أندورا

[الأصل: بالإنكليزية] [١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

لم تُصدر حكومة إمارة أندورا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المعنون "ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وفي هذا الصدد، دأبت حكومة إمارة أندورا على التصويت تأييداً للقرارات بشأن هذه المسألة وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تعيد جمهورية أنغولا التأكيد على أهمية إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب جمهورية أنغولا عن أسفها العميق لأن الإدارة الحالية للولايات المتحدة عادت عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، الذي بدأ في عام ٢٠١٥، مما يقوّض على نحو شديد جميع التدابير اللاحقة الرامية إلى إنهاء الحصار.

وتشــجّع جمهورية أنغولا الولايات المتحدة على إقامة علاقة مبنية على الحوار والتعاون مع كوبا، أساسها الاحترام المتبادل.

وتؤكد جمهورية أنغولا مجدداً التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والحفاظ عليها وتعزيزها، باعتبارها تُشكّل جوهر تعددية الأطراف وجهداً جماعياً يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي هذا السياق، تكرر جمهورية أنغولا الإعراب عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، وكلها رغبة في التوصل إلى حل نهائي يقرّب بين الشعبين في كوبا والهلايات المتحدة.

وتعيد جمهورية أنغولا تأكيد تأييدها غير المشروط لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتغتنم هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البنّاء والشفاف بين البلدين، بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة في جميع القرارات التي سبق أن اعتمدتها الجمعية العامة في هذا الصدد.

18-08324 **12/201**

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

ما فتئت حكومة أنتيغوا وبربودا تلتزم التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، التي تنص على أمور منها إعادة تأكيد حرية التجارة والملاحة.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية] [٢٩٦ أيار/مايه ٢٩]

تنفّذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام القرار ٤/٧٢ والقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم ٢٤٨٧١، الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الإطار التشريعي الذي ينظّم نطاق تطبيق التشريعات الأجنبية داخل الأرجنتين. وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن التشريعات الأجنبية التي تسعى إلى إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على بلد معيّن أو تقييد الاستثمارات فيه، بحدف تغيير حكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، لا تسري ولا تترتب عليها أي آثار قانونية بالمطلق. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لتشريعات اتحادية، ولا سيما قانون توريتشيللي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأرجنتين التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبمبدأ تعددية الأطراف. وفي هذا الإطار، أيّدت الأرجنتين قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٩٥. وأعربت أيضاً عن معارضتها للحصار في كل فرصة تسنح لذلك، سواء في المحافل الإقليمية أم في الهيئات الدولية الأحرى.

وتدعو الحكومة الأرجنتينية كلتا الحكومتين إلى تعميق الحوار، مما سيتيح حل جميع المسائل المعلقة، بما فيها رفع الحصار.

وتمشياً مع هذا الموقف، أيّدت الأرجنتين الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عُقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتعيد الفقرة ٣٠٣ من الإعلان تأكيد دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۱۸]

لا تُصــدر أرمينيا ولا تطبّق أي قوانين أو أنظمة من النوع المشــار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ والتي يمكن أن تخلّف أثراً مدمراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا، في عدد من المناسبات، عن معارضتها لسياسة الحصارات الاقتصادية والحدود المغلقة، كونها تخضع هي نفسها لحصارين مستمرين تفرضهما عليها تركيا وأذربيجان.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ أيار/مايو ۲۲]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢. ومنذ عام ١٩٩٦، لم تفتأ حكومة أستراليا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنحاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولا تطبّق أستراليا أي جزاءات أو تدابير ضد كوبا تقيّد حركة التجارة أو الاستثمار.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية] [١ أيار/مايو ٢٠١٨]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودِّية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدِر أذربيجان كما لم تطبّق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

18-08324 **14/201**

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

يقيم كومنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تُصدر جزر البهاما ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كومنولث جزر البهاما وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تُذكّر حزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقاليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة بلدان عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

ولا تزال جزر البهاما تأمل في أن تنفّذ عملية لتطبيع العلاقات الثنائية بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

البحرين

[الأصل: بالعربية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك من منطلق تمسكها بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتود التأكيد مجدداً على موقفها المؤيد للقرار ٤/٧٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ تموز/يوليه ٢٠١٨]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد القرارات السابقة بشأن هذا البند في الجمعية وصوّتت أيضا تأييدا للقرار السالف الذكر.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

ما فتئت بربادوس تصوّت تأييداً للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ طُرح على الجمعية العامة لأول مرة في دورتما السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

وتكرّر بربادوس تأييدها لآخر قرار بشان هذه المسالة، وهو القرار ٤/٧٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتؤكد من جديد أنها تنفّذه تنفيذاً كاملاً على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس قوانين تُقيِّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

وترحّب بربادوس بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتيّ كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشجّع الطرفين على مواصلة الحوار بشأن رفع الحصار.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية] [٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

ترى بيلاروس أن فرض تدابير قسرية انفرادية اقتصادية وغير اقتصادية يأتي بآثار عكسية ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي ويعيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان في البلدان الخاضعة للجزاءات التعسفية. والحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من نصف قرن مثال واضح على أن هذه التدابير تأتي بنتائج عكسية.

وأشـد المتضررين من الحصار هم مواطنو كوبا لأنه يحد من قدرة الدولة الكوبية على ضمان مستوى معيشي لائق للكوبيين.

وبيلاروس على اقتناع بأن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم بشكل قاطع حق الشعب الكوبي في اختيار نظام حكم ونموذج اجتماعي - سياسي دون تدخل خارجي.

وفي ذلك السياق تؤكد بيلاروس من جديد تضامنها مع كوبا وتعرب عن تأييدها للقرار ٢٧/٤ والقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بإنماء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية] [١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد بليز مجدداً التزامها المطلق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي نفسها أيضاً المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وإذ تحرص بليز على التقيّد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، دأبت على تأييد القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا، وهي ترفض تطبيق القوانين والتدابير خارج حدود الولاية الإقليمية. وإن استمرار السعي إلى عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُعتمد سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هو استهتار صارخ بعددية الأطراف وبالإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بنّاءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا. وتزداد سياستنا في التعامل مع كوبا ترسّخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

18-08324 **16/201**

بنن

[الأصل: بالفرنسية] [۳۰ أيار/مايو ۲۰۱۸]

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شاركت بنن مشاركة فعالة في اعتماد الجمعية العامة القرار ٤/٧٢ بشأن إنماء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وظلت بنن بذلك منسجمة مع المبادئ والقيم التي تتمسك بما والتي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتؤمن بنن إيماناً عميقاً بالتضامن الدولي وبمزايا الحوار بوصفهما أفضل السبل لتسوية المنازعات وإعادة بناء الثقة بين الدول لما فيه خير جميع الشعوب.

ويُذكر أن بنن أيّدت جميع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشان مسالة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي تترتب عليه عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. وقد حال الوضع الذي تعيشه كوبا منذ عقود دون تمكن هذا البلد من الحصول على الإمدادات الكافية من الدواء ومن المشاركة الكاملة في التجارة الدولية.

ودأبت حكومة بنن، التي لم تصدر ولم تطبّق أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، على الدعوة إلى رفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا، بصورة عاجلة ودون قيد أو شرط، من أجل السماح لهذا البلد بتحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

وترحّب بنن بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٥، وتكرر الإعراب عن الأمل بأن تعمل حكومة الولايات المتحدة على مستوى الكونغرس لرفع الحصار رفعاً كاملاً وغير مشروط.

وستواصل بنن تشجيع ودعم اتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى تعزيز الحوار بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، على أمل التوصل إلى تطبيع نهائي للعلاقات الثنائية بين البلدين، تحقيقاً لسعادة ورخاء الشعبين الأمريكي والكوبي.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية] [٢ أيار/مايو ٢٠١٨]

لم تقم الحكومة الملكية لبوتان بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، ودأبت على تأييد القرار المذكور آنفا والقرارات الأخرى بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة وصوَّت لصالحه.

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات ضرورة الرفع الفوري للحصار الظالم واللاإنساني والمنطوي على إبادة جماعية الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. وفي الوقت نفسه، تدين بوليفيا بشدة استمرار استخدام هذه التدابير الانفرادية، التي تتعارض مع القانون الدولي، في عالم ينبغي أن تسوده تعددية الأطراف والاحترام الكامل لسيادة الدول.

الحصار المفروض على كوبا

تفرض حكومة الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على كوبا خارج إطار القانون الدولي، الغرض الوحيد منه هو التسبب في نقص في المواد وفي أمراض واضطرابات لدى الشعب الكوبي والإطاحة بالحكومة الكوبية بعزلها وخنقها اقتصادياً.

وتحدِّد الحصارَ الاقتصادي والتجاري والمالي مجموعةٌ من القوانين في الولايات المتحدة سُنَّت على مدى عدة عقود، منذ إعلان فرض حظر شامل على التجارة مع كوبا في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢ من خلال الأمر التنفيذي الرئاسي رقم ٣٤٤٧.

وفي عام ١٩٩٢، اعتُمد قانون إحلال الديمقراطية في كوبا الذي مُنحت بمقتضاه جميع الأنظمة المتعلقة بالحصار قوة تشريعية. وهذا القانون، المعروف أيضاً بقانون توريتشالمي، لا يحظر فقط على شركات الولايات المتحدة الاتجار مع الشركات الكوبية، بل أيضاً على الشركات التابعة لها في بلدان ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون على أي سفينة تجارية دخول أقاليم الولايات المتحدة إلى حين انقضاء ستة أشهر منذ آخر مرة رست فيها في الموانئ الكوبية، الأمر الذي يخلق صعوبات جمة للتجارة البحرية الكوبية.

وخلال فترة ولاية الرئيس بيل كلينتون، اعتُمد قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا (قانون هيلمز - بيرتون) لعام ١٩٩٦، الذي ينص، في جملة ما ينص عليه، على فرض جزاءات على مديري الشركات الأجنبية التي تجري معاملات تتعلق بممتلكات الولايات المتحدة التي أُمِّمت في كوبا، ويتضمن أحكاماً تسمح برفع دعاوى في محاكم الولايات المتحدة، الأمر الذي يشجع التحريب الداخلي.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا ليس الأطول في تاريخ العالم فقط، بل هو أيضاً تعبير عن سياسة دولية قاسية ولاإنسانية تفتقر إلى الشرعية والمشروعية وتدل على استخفاف كامل بقرارات الأمم المتحدة.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة تقارباً بين الحكومة الكوبية وإدارة أوباما سعياً إلى "تطبيع العلاقات"، مما أدى للمرة الأولى في التاريخ إلى صدور بيان صريح من الولايات المتحدة بشأن إنماء الحصار وتجديد العلاقات الدبلوماسية مع كوبا.

وفي ذلك السياق، تحسنت العلاقات بين البلدين. وشملت الخطوات الأولى إعادة فتح السفارتين وشطب اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وأُعيدت خدمات البريد المباشر بين البلدين؛ وأعيد

18-08324 **18/201**

تسيير رحلات جوية منتظمة بين البلدين؛ واستؤنف التعاون بشأن أمن الموانئ؛ ووُقِّعت مذكرة تفاهم بشأن أمن الملاحة البحرية؛ وأجرت وزارة الخزانة ووزارة التجارة تغييرات في الأنظمة سعت، فيما سعت إليه، إلى تشجيع زيادة عمل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات الإنترنت في الولايات المتحدة في كوبا لتحسين قدرة الكوبيين على الاتصال الإلكتروني والحصول على المعلومات.

وعلى الرغم من التدابير المتخذة، لا تزال القوانين والأنظمة التي تديم الحصار نافذة ولا تزال مطبّقة من جانب وكالات حكومة الولايات المتحدة، لا سيما وزارة الخزانة ووزارة التجارة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

ولا تزال الصادرات من المنتجات الكوبية إلى الولايات المتحدة محظورة، في جملة أمور، ولم تطرأ زيادة على صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا. ولم يعتمد كونغرس الولايات المتحدة، من جانبه، أيا من التعديلات أو المبادرات التشريعية العشرين التي اقترحت، بتأييد من الحزبين، رفع بعض القيود المفروضة بموجب الحصار. وقد ازداد الوضع سوءاً نتيجة استحداث أكثر من ٥٠ مبادرة تشريعية تمدد بتشديد جوانب أساسية من الحصار وبمنع الرئيس من إصدار أوامر تنفيذية جديدة أو تنفيذ ما اعتُمد منها بالفعل. وعلاوة على ذلك، لا يزال الحظر القانوني المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة بحرية إلى كوبا سارياً. ولم تتمكن كوبا كذلك من تسديد مدفوعات أو إيداع ودائع نقدية بدولارات الولايات المتحدة في معاملاتها الدولية، على نحو ما أذنت به وزارة الحزانة في الولايات المتحدة، بسبب الغرامات والآثار الرادعة المترتبة على الحصار.

وعوضاً عن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، أبقت حكومة الولايات المتحدة على القوانين والأحكام والممارسات التي تكرّسه. واستمرت في تعزيز آلياتها السياسية والإدارية والقمعية لضمان تطبيقه على نحو أكثر فعالية وتحديداً.

آثار الحصار المفروض على كوبا

يؤثر الحصار تأثيراً سلبياً على جميع المحالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يقيّد بشدة حقى كوبا في التنمية. ومن الناحية الاقتصادية الصرف، تقدَّر الخسائر المتكبدة على مدى ٥٨ عاماً من الحصار بما لا يقل عن ١٣٠١ مليون دولار.

وقد تأثرت قطاعات مختلفة بالحصار. فقد تكبد قطاع الصحة العامة خسائر بالملايين نظراً لعدم القدرة على شراء الأدوية والكواشف وقطع الغيار لمعدات التشخيص والعلاج والأدوات الطبية واللوازم الأخرى اللازمة لهذا القطاع من أسواق الولايات المتحدة. وفي قطاع الغذاء والزراعة، يتبدى الأثر في دفع أسعار أعلى للبذور الزراعية والأسمدة وقطع غيار المعدات الزراعية واللوازم الأخرى نتيجة الاضطرار إلى شرائها من أسواق بعيدة جغرافياً لتعذّر ذلك من سوق الولايات المتحدة. وتكبّد قطاع السياحة في كوبا هو أيضاً أضراراً جسيمة نتيجة التقييدات والمحظورات الناجمة عن الحصار.

ومن دواعي القلق البالغ الأخرى المرتبطة بالحصار البُعدُ المتعلق بممارسة الولاية خارج حدود الولاية الإقليمية، والذي لا تقتصر آثاره على جمهورية كوبا وحدها، بل يتعدّاها إلى بلدان أحرى، مما يؤدي إلى تعقيد علاقات التجارة والتعاون التي ترغب الدول في إقامتها بطريقة تمارس فيها سيادتما.

وقد شُدِّد ما يتعرّض إليه المواطنون والمؤسسات والشركات في بلدان ثالثة من جزاءات واضطهاد إذا أقاموا أو اعتزموا إقامة علاقات مع كوبا في المجالات الاقتصادية أو التجارية أو المالية أو العلمية أو التقنية، مما يمنح حكومة الولايات المتحدة الحق في البتّ في مسائل تندرج ضمن سيادة الدول الأخرى.

ففرض غرامات بالملايين على المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والمؤسسات المصرفية الأجنبية لإجرائها معاملات مع بلدنا هو من الممارسات الشائعة لحكومة الولايات المتحدة. ولهذه الجزاءات أثر رادع، وتؤدي في حالة المصارف إلى قطع الصلات مع كوبا و/أو إلى إجراء المعاملات الكوبية في ظروف محفوفة بالمخاطر.

وتتمثل الركائز الرئيسية لسياسة ممارسة الولاية خارج إقليم الدولة في ما يلي:

- منع الشركات التابعة للولايات المتحدة في بلدان ثالثة من إجراء أي نوع من المعاملات مع الشركات في كوبا.
- منع الشركات التابعة لبلدان ثالثة من تصدير السلع المصنوعة في كوبا أو المصنوعة بأي مكوّنات كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة.
- منع الشركات التابعة لبلدان ثالثة من بيع السلع أو الخدمات إلى كوبا إذا كان أكثر من ١٠ في المائة من مدخلاتها التكنولوجية يتألف من مكونات منشأها الولايات المتحدة، حتى لو كانت تلك الشركات مملوكة لمواطني بلدان ثالثة.
- منع السفن التي تنقل سلعاً من كوبا أو إليها، بغض النظر عن دولة العلم، من دخول موانئ
 الولايات المتحدة.
- منع مصارف البلدان الثالثة من فتح حسابات مقومة بدولارات الولايات المتحدة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الكوبيين أو من إجراء معاملات مالية بدولارات الولايات المتحدة مع الكيانات أو الأفراد الكوبيين.
- معاقبة أصحاب الأعمال من بلدان ثالثة الذين يملكون استثمارات أو يقيمون مشاريع أعمال في كوبا بحرمانهم من الحصول على تأشيرة الولايات المتحدة، ويشمل ذلك أفراد أسرهم. بل إنهم يخضعون لإجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة إذا شملت معاملاتهم مع كوبا ممتلكات تتصل بمطالبات لمواطني الولايات المتحدة أو أفراد كوبيي المولد حصلوا لاحقاً على جنسية الولايات المتحدة.

الحصار والأمم المتحدة

أعربت الغالبية العظمى من البلدان في الجمعية العامة عن معارضتها للحصار. وعليه، أُجري ٢٦ تصويتاً منذ عام ١٩٩٢ دون انقطاع، وأعربت أغلبية واسعة من البلدان عن معارضتها لهذا العدوان على الشعب الكوبي.

ووحدها الولايات المتحدة، وإسرائيل وبعض الحلفاء الآخرين، الذين لم يتجاوزوا قط أربعة بلدان، عارضت هذه الإدانة الشاملة، مقارنة بالدعم الهائل الذي لقيته كوبا. لكن للأسف، لم يكن لقرارات

18-08324 **20/201**

الجمعية العامة هذه أي تأثير في موقف حكومة الولايات المتحدة، التي أظهرت استخفافاً تاماً بالمجتمع الدولى.

موقف بوليفيا من الحصار المفروض على كوبا

تدين الحكومة البوليفية وترفض بشدة أي إجراءات أو تدابير انفرادية أو ظالمة أو غير قانونية تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية في حق شعب كوبا وحكومتها. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، حاولت الولايات المتحدة دون جدوى سحق إرادة الشعب الكوبي من خلال حصار اقتصادي وتجاري ومالى مستمر ومحدد الهدف.

ومع أن الولايات المتحدة لم تحقق الأهداف المرجوة من تدابيرها القسرية، فقد ألحقت لعقود عديدة من الزمن ضائقة اقتصادية بالشعب الكوبي الذي طالت معاناته، وألحقت أضراراً اقتصادية حسيمة بالبلد، معيقةً بذلك تنميته الكاملة. وفي ظل هذه الظروف، ما انفك الشعب الكوبي يستجيب بعزة وبإجراءات تضامنية مع جميع بلدان وشعوب العالم، وليس بانعدام الأخلاق الذي لقيه من الولايات المتحدة.

إن هذا الحصار انتهاك صارخ وممنهج وواسع النطاق لحقوق الإنسان للشعب الكوبي. وإنه عمل إجرامي ويبلغ مبلغ أعمال الإبادة الجماعية وفق المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨؛ وهو يبلغ أيضاً مبلغ أعمال الحرب الاقتصادية وفق الإعلان المتعلق بقوانين المحرية، الذي أُقرَّ في عام ١٩٠٩.

وعندما تُنتهك حقوق الإنسان لشعب ما بصورة منهجية إلى درجة الإبادة الجماعية، وعندما تتواصل مخالفة القانون الدولي في ما يتعلق بالقواعد الدولية للتجارة وحرية الملاحة والقانون الدولي الإنساني، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتاً. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ليس مسألة ثنائية. إنه عمل عدواني انفرادي من جانب الولايات المتحدة ينتهك أسسس ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة.

واستخفاف الولايات المتحدة برأي المجتمع الدولي بشأن الحصار المفروض على كوبا وازدراؤها له، وهو الرأي الذي أُعرب عنه في قرارات متكررة للجمعية العامة رُفض فيها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بالإجماع تقريباً، يدلّ على المعايير المزدوجة لذلك البلد في ما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة وشعوب العالم.

وعلاوة على ذلك، تقيم دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعاوناً اقتصادياً واتفاقات تكامل مع بلدان التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا - المعاهدة التجارية للشعوب (إكوادور وبوليفيا وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا ودول أخرى) تيستر علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

وترتكز العلاقات الثنائية بين بوليفيا وكوبا على مبدأي العدل ووحدة شعوب أمريكتنا، بغية زيادة مشاركتهما في الاقتصاد الدولي وتعزيز التعاون والتجارة بينهما. إذ ينصّ اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهو اتفاق سارٍ ومنطبق بالكامل، على تسهيلات للوصول إلى الأسواق وتحرير كامل للتجارة، وهو ما اصطلح على تسميته بالتجارة العادلة لما فيه مصلحة شعبينا.

وتعترف دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالجهود التي تبذلها كوبا للتعاون مع بوليفيا على سبيل التضامن، ولا سيما في مجالى التعليم والصحة، وتعرب عن تقدير خاص لهذه الجهود. وقد دلّ ذلك على

أن التضامن الذي يبديه الشعب الكوبي يتجاوز القيود المادية التي يفرضها الحصار والمحاولات الرامية إلى عزل بلده.

وقد أيَّدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المحافل الدولية القرارات والإعلانات الرافضة للحصار المفروض على كوبا، دون قيد أو شرط. ففي مؤتمر القمة السابع للأمريكتين المعقود في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أكد الرئيس إيفو موراليس من جديد دعمه لكوبا وقال إنه ينبغي للولايات المتحدة، بالإضافة إلى رفع الحصار الجائر، أن تعوّض كوبا عن كامل الضرر الذي ألحقته بما على مدى السنوات الخمسين الماضية.

وأكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعلانها الخاص المعتمد في ٢٠١٦ من جديد "رفضها القاطع للتدابير الاقتصادية القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات الانفرادية المفروضة على بلدان ذات سيادة لأغراض سياسية تلحق الضرر برفاه شعوبها وتحدف إلى منع تلك البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر، بإرادتها الحرة، نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وترحّب بوليفيا، بصفتها عضواً في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيي، "بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة، وفتح سفارة كل منهما لدى الآخر، وغير ذلك من المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية"، وكانت قد حثّت الرئيس أوباما، خلال فترة رئاسته، على اتخاذ جميع التدابير الممكنة في إطار سلطاته التنفيذية لإحداث تغيير جوهري في تطبيق الحصار المفروض على كوبا، وطلبت إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يعمل على إزالته.

وخلال الاجتماع العادي الثالث والأربعين لجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مدينة كاراكاس بجمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، صدر خلال الجلسة الوزارية إعلان بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يذكر أن الحصار لا يؤثر على دولة عضو في المنظومة فحسب، بل على المجتمع الدولي أيضاً، إذ يفرض عليه قواعد وأنظمة تتعلق بعلاقاته الاقتصادية مع كوبا.

وتدين بوليفيا بشدة تطبيق أي قانون أو تدبير يتنافى مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بيرتون، ولذا تحتّ حكومة الولايات المتحدة أيضًا إلى الامتثال للقرارات المتتالية للجمعية العامة، وإلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

وفي ضوء ذلك، تعرب بوليفيا عن تضامنها مع الشعب الكوبي وعن تأييدها الكامل لحقه في تقرير مصيره وإعمال حقه السيادي في العيش وفقاً للنظام السياسي الذي أرساه الشعب.

وستواصل بوليفيا الإعراب عن تأييدها الثابت هذا في الدورات اللاحقة للجمعية العامة من خلال التصويت لصالح القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، إلى أن تكفَّ الولايات المتحدة عن مضايقتها للجزيرة.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية كوبا قراراً سيادياً بإقامة وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية بينهما.

18-08324 **22/201**

وتعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بحزم أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجب أن يُرفع دون قيد أو شرط وبصورة انفرادية وفورية.

الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

في ما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٣:

لم تعتمد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ وتنتهك حرية التجارة أو الملاحة، وهي تأسف للجوء دول أخرى إلى هذه الممارسة غير القانونية والمؤذية واللاإنسانية المنافية للقانون الدولى.

وفي ما يتعلق بالفقرة ٤:

تطلب حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى الأمين العام، وفقاً للفقرة المشار إليها، أن يواصل الإبلاغ عن تنفيذ هذا القرار من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويدعو ذلك القرار الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تطبيق أي قوانين أو تدابير تتعلق بحصار اقتصادي وتجاري ومالي مفروض على أي بلد من البلدان، ولا سيما الحصار المنطوي على إبادة جماعية المفروض على جمهورية كوبا، فهو لا ينتهك سيادة تلك الدولة فحسب، بل أيضاً سيادة جميع الدول الأحرى في المجتمع الدولي.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

أيّدت البوسنة والهرسك، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم تُصدر البوسنة والهرسك ولم تطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٤/٧٢ ، وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية] [٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن أصدرت أو طبّقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو يتبين من تصويتها على القرار، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تؤكد البرازيل معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وكذلك تطبيق قوانين تجارية محلية تمييزية خارج حدود الولاية الإقليمية.

وتدين البرازيل الحصار، وما انفكت تدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود من الزمن إلى تطبيع العلاقات مع كوبا. وهناك فعلياً توافق دولي في الآراء على رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢. ويدلّ على ذلك أن آخر قرار للجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وهو القرار ٤/٧٢) اعتُمد بتأييد ١٩١ صوتاً مقابل صوتين فقط.

وإن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع كوبا هو النهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهتمة بدعم التنمية في هذه الجزيرة وبتحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين الكوبيين. فالحصار يضرّ بالشعب الكوبي، ولا سيما أشد الناس فقراً، الذين يعانون من آثار تلك التدابير الانفرادية المتمثلة في عدم اليقين الاقتصادي والبطالة.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ نيسان/أبريل ٢٣]

تؤكد بروني دار السلام مجددا تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتعارض بروني دار السلام استخدام الجزاءات الانفرادية ضد الدول الأعضاء بالنظر إلى آثارها السلبية على تنمية تلك الدول. والأهم من ذلك أن هذه الجزاءات الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ما تقدم، لم تعتمد بروني دار السلام ولم تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢٧٨٤.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية] [۳۱] أيار/مايو ۲۰۱۸

لا تعتبر حكومة بوركينا فاسو أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتنافى مع مقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل ترى أيضاً أنه يشكّل انتهاكاً للمعايير الأساسية للقانون الدولى والقانون الدولى الإنسان.

ولذلك، دأبت بوركينا فاسو على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بهذه المسألة. وإذ تشجب بوركينا فاسو استمرار سياسة الحصار بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تؤكد من جديد

18-08324 **24/201**

تمسكها بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وبحرية التجارة والملاحة، وهي مبادئ أساسية في القانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، وعملاً بمقتضيات الميثاق والقانون الدولي، لم تصدر بوركينا فاسو ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٤/٧٢ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وتكرّر بوركينا فاسو، التي تؤمن بمزايا الحوار والتفاوض، تأكيد رغبتها في أن يُرفع الحصار وتدعو بالأخص الطرفين إلى مواصلة التماس تسوية الخلاف بينهما بالوسائل السلمية عملاً بالمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية] [٧ أيار/مايو ٢٠١٨]

لقد كان موقف حكومة بوروندي دائما مناهضا لهذا الحصار الذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. ولم تطبق بوروندي هذا الحظر أبداً ولا تنوي تطبيقه في المستقبل.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية] [١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر جمهورية كابو فيردي ولم تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢٠١٧ الذي اتخذته في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ والمعنون "ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وكابو فيردي التي ما فتئت تصــوِّت تأييدا لرفع الحصــار، تربطها بكوبا علاقات صــداقة وتعاون ممتازة.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية] [٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، تود حكومة مملكة كمبوديا أن تؤكد مجددا موقفها الثابت المتمثل في حث الولايات المتحدة الأمريكية على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتتالية دون قيد أو شرط والإنحاء التام للجزاءات غير المبررة ضد كوبا. فتلك الجزاءات غير المشروعة ينبغي ألا تعرقل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب الكوبي، وينبغي وضع حد لمعاناة هذا الشعب.

وتود الحكومة الملكية لكمبوديا أن تدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام القرار المذكور أعلاه احتراما كاملا وتنفيذه.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية] [٣٠] أيار/مايو ٣٠]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتنفيذاً للقرار ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، الذي اتّخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، إضافةً إلى قرارات سابقة بشأن هذه المسألة، وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، لم تتّخذ الكاميرون قط أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد أو توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا.

وقد دأبت الكاميرون على التصويت لصالح إنهاء هذا الحصار، وهي تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية] [12 حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تحدد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٢٧/٤. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، أن تمتثل لأي تدبير تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في هذا القرار. وتشجّع كندا الولايات المتحدة وكوبا، البلدان الجاوران لنا، على تطبيع علاقاتهما الثنائية بالكامل، وتأمل أن تؤدي هذه العملية إلى إنحاء الحصار المفروض على كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطي

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

أدى تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا إلى إلحاق أضرار هائلة بحكومة وشعب كوبا في جميع مجالات الأنشطة. ويُندَّد بمذا الحصار منذ وقت طويل، واتخذت الجمعية العامة عدة قرارات مناهضة للحصار، كان آخرها القرار ٢٧٢ الذي اتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بأغلبية ٩١١ صوتا. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع أن يرفع

18-08324 **26/201**

الحصار كليا بعد الإعلان عن العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تحدر الإشارة إلى أن الحصار لا يزال ساري المفعول.

وترى جمهورية أفريقيا الوسطى، واضعة في اعتبارها التزاماتها تجاه المجتمع الدولي واحتراما لميثاق الأمم المتحدة، أن هذا الحصار يتعارض مع القانون الدولي عموما ومع القانون الدولي الإنساني بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، ستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم حكومة كوبا حتى الرفع الكامل لهذا الحصار وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تمتثل في أعمالها امتثالا صارما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون والتضامن الدوليين وعلاقات حسن الجوار.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية] [٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

ترحّب حكومة جمهورية تشاد باتخاذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. فالحصار الذي لا يزال مستمرا، يعاقب بشدة الشعب الكوب، ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

وتعيد حكومة تشاد تأكيد ما طلبته الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، التي دعت إلى رفع الحصار رفعا تاما، وبالإشارة كذلك إلى الفقرة ٣٠ من القرار ١/٧٠ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تدعو الدول إلى عدم اتخاذ وتطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية بما يخالف القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، لا سيما في البلدان النامية.

وتحث حكومة جمهورية تشاد حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على مواصلة الحوار وإحياء العملية المضطلَع بها، سعيا لتحقيق تنمية تعود بالنفع على شعبَى البلدين والعالم برمّته.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية] [۳۱] أيار/مايو ۲۰۱۸]

تود شيلي أن تفيد بأنها لم تعتمد أي تدابير ترمي إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية بين شيلي وكوبا. وتؤيد شيلي الإعمال الكامل والحر للحق في التجارة وفي إقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك التي تتعلق بأنشطة مصنفة بأنها مخالفة للقانون بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۶ أيار/مايو ۲۰۱۸]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة منذ ٢٦ سنة متواصلة قرارات تدعو فيها إلى ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتحت البلدان كافة على الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأحرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة.

لكن للأسف، لم نشهد تنفيذاً فعالاً لتلك القرارات على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا ينطوي ذلك على مخالفة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، لكنه تسبب أيضاً في تكبّد كوبا حسائر اقتصادية ومالية فادحة، وأعاق جهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونال من حق الشعب الكوبي في البقاء وحقه في التنمية، وأضر أيضاً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأحرى.

وطالما دعت الصين إلى احترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وطالما التزمت الصين بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ونقدتها على نحو دقيق. وتقيم الصين وكوبا علاقات اقتصادية وتجارية سليمة، وتتبادلان الكوادر البشرية، وما فتئ التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية في مختلف الجالات ينمو بين البلدين. وهذا النهج يتماشم مع تطلعات شعبي البلدين، ويفضى أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي ظل عالم اليوم المتعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ثمة توجه متنام نحو التواصل والتعاون على قدم المساواة بين البلدان. وعند نشوء خلافات بين البلدان، يكون الحوار القائم على المساواة والتشاور على أساس ودي الوسيلة المثلى لتسويتها. وتحيط الصين علماً بأن الولايات المتحدة اتخذت تدابير لرفع القيود المفروضة على كوبا في مجال التحارة والتبادل التحاري، لكنها أبقت على قيود أخرى كثيرة. وتأمل الصين أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا عملية تطبيع علاقاتهما، وتدعو الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا رفعا تاماً وفي أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية مع كوبا كدولة وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. وهذا يتماشى مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا ولشعني هذين البلدين، وسيعود بالنفع على السلام والاستقرار في جميع أنحاء الأمريكتين.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تؤكد حكومة جمهورية كولومبيا مجدداً، تمشياً مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أنها لم تُصدر ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير انفرادية ضد كوبا أو غيرها من الدول الأعضاء، وذلك اتساقاً

18-08324 **28/201**

مع سياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم التعرض لها.

وتبعاً لذلك، تشجع كولومبيا مبدأ استقلالية جميع الدول في وضع سياساتها الداخلية، وترى أنه ينبغى وقف جميع أشكال التدابير التي تنال من التنمية الاقتصادية والتجارية ومن رفاه السكان.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸

تؤكد حكومة اتحاد جزر القمر من جديد تمسكها بما قطعته من تعهدات بموجب ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. ولذا، فإنحا لم تعتمد أو تطبق أي قوانين أو تدابير ذات آثار تتحاوز المحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول الأحرى.

وتحيط حكومة اتحاد جزر القمر علما بالتدابير التي اتخذتما إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٧، والتي تعوق المساعي السابقة الرامية إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

ومن أجل استئناف الحوار واستمرار عملية التطبيع، تؤيد حكومة اتحاد جزر القمر الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على كوبا. وسيخدم هذا التدبير مصالح البلدين المعنيين وشعبيهما وسيعزز أواصر علاقاتهما في جميع هذه القطاعات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية] [الأصل ٢٠١٨]

تدين حكومة جمهورية الكونغو، التي تحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

وتدعم الحكومة الكونغولية، التي تؤكد أنما تتصرف وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، رفع هذا الحصرار، باعتبار ذلك أمراً لا غنى عنه لإزالة العقبات التي تعترض تنمية اقتصاد كوبا، وللتفريج عن شعبها، ولتعزيز التبادل المتعدد الأشكال بين سكان الدولتين.

وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو الحكومة الكونغولية حكومة الولايات المتحدة إلى تشجيع إجراء حوار بنّاء مع كوبا وإقامة علاقات حسن الجوار مع حكومة كوبا في وقت يسعى المجتمع الدولي إلى توطيد السلام والحفاظ عليه، بوصفه عاملا لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق التنمية المستدامة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية] تموز/يوليه ٢٠١٨]

تؤكد كوستاريكا مجدداً التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تمشياً مع سياستها الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق الازدهار العالمي والتقيّد الصارم بالقانون الدولي.

وعليه، تكرر تأكيد دعمها الطويل الأمد للقرار الذي تقدمه كوبا سنوياً إلى الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية.

ونؤكد من حديد أن سلطات كوستاريكا لم تصدر أو تطبِّق أي قانون أو سياسة أو إجراء على الصعيد الوطني تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية ويكون من شأنه أن يمسّ بسيادة دول أخرى أو بحرية التجارة والملاحة، اتساقاً مع امتثالها المستمر لالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وفي هذا الصدد، ظلت كوستاريكا ثابتة على موقفها في خطابها، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لقناعتها بأن المتضرر الأكبر بعد مضى عقود عديدة على فرض هذا الحصار هو الشعب الكوبي.

وفي هذا السياق، تكرر كوستاريكا، مرة أخرى، معارضتها القوية للسياسة الانفرادية المفروضة على كوبا حاليا بموجب قانون هيلمز - بيرتون، والتي تشكل عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الخلافات بين البلدان لا تُحل إلا بالحوار وعبر الآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي. ولذلك تعرب من جديد عن رفضها التام للتدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية التي تفرضها أي دولة على دولة أخرى من خلال فرض قوانينها وأنظمتها.

وفي هذا الصدد، أشارت كوستاريكا في أثناء المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة إلى أن الجزاءات الاقتصادية الانفرادية ليست وسيلة فعالة لمعاقبة الحكومات بل يمكن أن تُلحق ضررا بالغا بحقوق الشعوب في الرفاه والتنمية، وأعربت عن معارضتها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٥ عاما، وما يترتب عليه من تكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية باهظة يتكبّدها الشعب الكوبي.

وتعيد كوســـتاريكا التأكيد كذلك على ضــرورة ألا يُفرض على الدول أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا بناءً على قرارات أو توصيات تصدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إضافةً إلى ذلك، ترى كوستاريكا أن الدول الأعضاء يجب أن تحرز التقدم في تعزيز أواصر التعاون والصداقة القائمة على تعددية الأطراف وسائر الأحكام المكرَّسة في الفصل الأول من الميثاق. ومن هذا المنطلق، تعيد كوستاريكا التأكيد على أهمية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا إلى نصابحا، وترى أن الوقت قد حان لإيلاء اهتمام أكبر إلى النداءات التي دأب المجتمع الدولي على

18-08324 **30/201**

تكرار توجيهها وبِشبه إجماع لرفع الحصار المفروض على كوبا، وذلك بمدف تحقيق التقدم صوب تطبيع العلاقات بين البلدين بالكامل.

وقد دأبت كوستاريكا وكوبا من جانبهما على تعزيز أواصر صداقتهما وتعاونهما منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى نصابحا في عام ٢٠٠٩. فعلى وجه الخصوص، تطوّر التعاون بين البلدين بمقتضى اتفاق إطاري بشأن هذه المسألة وبإبرام اتفاقات ثنائية في مجالات محددة ذات اهتمام مشترك من قبيل التجارة الخارجية، والشؤون الثقافية، والرياضة، والتعليم، والتبادل العلمي والتقني، والرعاية الصحية، والبيئة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّعت حكومتا كوستاريكا وكوبا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ اتفاقية في مجال الهجرة، سبق أن اتُّفق عليها في اجتماع الحوار السياسي السابق، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٧.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية] [٢٠١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تعيد جمهورية كوت ديفوار تأكيد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها المساواة في السيادة بين الدول، وكذلك حرية التجارة والملاحة، والتي هي من المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولم تصدر جمهورية كوت ديفوار أو تطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، ولا تعتزم القيام بذلك.

وإذ دأبت جمهورية كوت ديفوار على الالتزام بالمثل العليا للسلام والحوار في العلاقات بين الدول، تؤكد من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي ككل للبحث عن حلول مناسبة لهذه المسألة، وتشجع الطرفين المعنيين على إيلاء الأولوية للمفاوضات والحوار بغية التوصل إلى حل إيجابي لهذا النزاع، ولا سيما أن لدى الولايات المتحدة سفارة في كوبا.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية] [٩ تموز/يوليه ٢٠١٨]

مقدمة

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ستة عقود تقريباً هو أقسى وأطول نظام للجزاءات الانفرادية يطبّق على أي بلد وأكثرها جوراً. وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، وهي الفترة المشمولة بحذا التقرير، اشتدت سياسة الحصار ويتواصل تطبيقها بكل صرامة.

فحكومة الولايات المتحدة تسـببّت في انتكاسـة بالغة لعلاقات البلد الثنائية مع كوبا في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عندما وقع الرئيس دونالد ترامب "مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز

سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا"، التي أتدت، من جملة أهدافها، تشديد الحصار المفروض على جزيرة كوبا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أصدرت وزارات التجارة والخزانة والخارجية في الولايات المتحدة أنظمة وأحكاما جديدة لتنفيذ المذكرة.

وقد زادت هذه التدابير من تقييد حق مواطني الولايات المتحدة في السفر إلى كوبا وفرضت قيودا أخرى على الفرص المحدودة المتاحة في كوبا لقطاع الأعمال بالولايات المتحدة، فهي تقضي بإنشاء قائمة تضم ١٧٩ كيانا من الكيانات الكوبية يُمنع على مؤسسات الولايات المتحدة والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين إجراء أي معاملات معها.

وأدت الجزاءات الجديدة المفروضة على كوبا إلى انخفاض كبير في عدد الزيارات إلى البلد من الولايات المتحدة، وأقامت معوقات أكبر من سابقاتها على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشركات الكوبية وشركائها المحتملين في الولايات المتحدة وبلدان أحرى. فهذه التدابير تؤثر ليس في اقتصاد الدولة الكوبية فحسب، بل تمس أيضا بالقطاع غير الحكومي للبلد.

وما زال تعزيز تطبيق الحظر خارج نطاق الحدود الإقليمية يشكّل مظهرا آخر من المظاهر التي تميّز تشديد هذه السياسة، مع ما يخلّفه ذلك من تأثير ملحوظ في العلاقات الدولية والمالية والائتمانية لكوبا.

وفي الأشهر الأخيرة، اشتد على نطاق عالمي التضييق على المعاملات المالية والعمليات المصرفية والائتمانية التي تكون كوبا طرفا فيها. وأدى هذا التصرف إلى إلحاق أضرارا فادحة باقتصاد البلد، وبالأخص أنشطة الأعمال التجارية للشركات والمصارف المحلية في صلاتها بأعمال الصرافة الدولية.

واقترن تشديد الحصار المفروض على كوبا بصدور خطاب للشروط ذي طابع عدائي وتهديدي مختلِّ بالاحترام من أعلى المستويات في حكومة الولايات المتحدة، مما أدى إلى زيادة مشاعر انعدام الثقة والتشكّك في أوساط المؤسسات المالية والشركات والمورّدين في الولايات المتحدة نتيجةً للتخوّف من مغبّة التعرّض لعقوبات إثر التعامل مع كوبا.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يشكّل عقبة رئيسية تعترض تنمية الاقتصاد الكوبي بكامل إمكاناته. فهو حصار لا يعوق تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد فحسب، بل يحول أيضا دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكّل العقبة الرئيسية التي تعترض النهوض بعلاقات كوبا الاقتصادية والتجارية والمالية مع الولايات المتحدة، بل إن طابعه المتحاوز للحدود الإقليمية يجعله عقبة أمام بقية العالم.

وقد بلغت الأضرار المتراكمة جراء فرض الحصرار على مدى ما يقر من ستة عقود ما قدره ٩٣٣ ٦٧٨ ، ٩٣٣ مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية. وبالأسعار السائدة، تجاوزت الخسائر القابلة للقياس الناجمة عن الحصار مبلغ ١٣٤ ٤٩٩ ، ١٣٤ دولار.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تسبب الحصار في خسائر لكوبا تقارب ٢٠٠٠ ٢٠١ ٤ دولار.

18-08324 **32/201**

فسياسة العدوان الاقتصادي هذه، إضافة إلى الترويج للأعمال التخريبية الداخلية، تؤكد أن حكومة الولايات المتحدة تستهدف هدم النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي بمحض إرادته.

ويشكّل الحصار انتهاكا حسيما سافراً وممنهجا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، ويعتبر بمثابة عمل من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع حريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لعام ١٩٤٨. وهو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويشكّل عقبة أمام التعاون الدولي.

فلا بد من أن تمتثل الولايات المتحدة إلى القرارات الستة والعشرين التي اتخذها المجتمع الدولي في الجمعية العامة وأن تُوقف بدور شرط سياسة الحصار التي تنتهجها.

أولا - استمرار سياسة الحصار

1-1 التدابير الجديدة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الحالية لتشديد الحصار

عندما تولى الرئيس دونالد ترامب مقاليد الرئاسة كان ذلك بدايةً لعملية انتكاس للعلاقات الثنائية وتشديد الحصار المفروض على كوبا. فقد نقضت الحكومة الحالية إلى حد كبير التعديلات التي أدخلها الرئيس باراك أوباما على اللوائح المتعلقة بتطبيق الحظر وموقفه المؤيد لإلغاء هذه السياسة. وأدت القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب، والرسائل والتصريحات السلبية التي أصدرها خلال حملته الانتخابية، إلى عملية أعيد النظر بموجبها في السياسية المتبعة تجاه كوبا، بأمر من السلطة التنفيذية في شباط/فبراير ٢٠١٧.

وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقع الرئيس ترامب على "مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا" في ميامي، مُلغِياً بذلك التوجيه السياساتي الرئاسي المسمى "تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا" الذي أصدره الرئيس أوباما في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦. وأدى ذلك إلى إحداث تغيير كبير ذي طابع سلبي واضح في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. وعادت الولايات المتحدة إلى اتباع استراتيجية لتشديد الحصار وللتحريب ضد كوبا.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدرت وزارات التجارة والخزانة والخارجية أنظمة وأحكاما جديدة لتنفيذ المذكرة الرئاسية المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. فقد فُرضت قيود على السفر تحت فئة "من شعب إلى شعب"، وهي أكثر ما يستخدمه مواطنو الولايات المتحدة شيوعاً من الاستثناءات التي تجيز زيارة كوبا، وأضيفت إلى ذلك قيود ذات صلة بالسفر لأغراض تثقيفية. وأدى ذلك إلى انخفاض في عدد المسافرين من الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بما أعضاء المؤسسات الأكاديمية والآلاف من الطلاب الجامعيين. وأدت هذه الأحكام القانونية إلى إلحاق ضرر آخر باقتصاد كوبا، بما في ذلك النشاط الاقتصادي لعشرات الآلاف من العاملين لحسابهم الخاص والأسر في كوبا.

وفي نفس التاريخ، أصدرت وزارة الخارجية قائمة "الكيانات والكيانات الفرعية المقيدة المرتبطة بكوبا"، التي تضم ١٧٩ شركة. والهدف من هذه القائمة هو التمادي في عرقلة العلاقات الاقتصادية والتجارية للشركات الكوبية مع الشركاء المحتملين في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. والقصد من القائمة هو أيضا الحد مما للمقاولات الكوبية من فرص التعامل مع بقية العالم، لأن العديد من النظراء الأجانب خلصوا إلى أنهم لا يستطيعون التعامل مع الشركات المدرجة في القائمة أو مواصلة العمل معها. ولقد كان

لذلك تأثير كبير تجاوز الحدود الإقليمية في عام ٢٠١٨ بسبب الارتباك الذي تكوّن فيما يتعلق بقائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهُم التي أصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وثمة شركات عديدة من بلدان أخرى من التي دأبت على تصدير السلع والمواد التي لا غنى للاقتصاد الكوبي عنها ترفض أن تتصرف بصفة المورِّد أو أنها تواجه صعوبات أخرى فيما يتعلق بتمويل الصادرات إلى كوبا. وتترتب على هذا الأثر المتجاوز للحدود الإقليمية تكاليف بعشرات الملايين من الدولارات ويؤدي إلى تأخّر الإمدادات ونقص المواد الخام، وإلحاق أضرار فادحة بالإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية في البلد.

وسيستمر أثر هذه الإجراءات التمييزية المتحاور للحدود الإقليمية في الإضرار بالتنمية الاقتصادية في كوبا والفرص المتاحة لشركاتها بزيادة الخوف الذي يساور دوائر الأعمال الدولية من إقامة علاقات مع هذه الجزيرة والتعامل معها.

وقد زادت انتكاسة العلاقات الثنائية وتشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من حدة التضييق على المعاملات المالية الكوبية على صعيد عالمي. وألحق هذا الوضع أضرارا لا تعد ولا تُحصى باقتصاد كوبا، وبالأخص الأنشطة التجارية للشركات والعلاقات بين الشركات الكوبية والمصارف الدولية. وفي عام ٢٠١٨، قررت العشرات من المصارف في شتى أنحاء العالم إنحاء علاقاتها مع الشركات الكوبية أو الشركات الأجنبية في كوبا بحدف قطع أي صلة بين أنشطتها وبين كوبا، بما في ذلك على أساس الجنسية أو العمليات المتعلقة بالمواطنين الكوبيين لا غير.

وفرضت مجموعة أخرى من المصارف والمؤسسات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا شروطا على عملياتها مع عملائها منذ سنوات عديدة من الشركات والسفارات الكوبية ووضعت حواجز أمام مواصلة هذه العمليات. ومن أهم الأضرار المترتبة على هذا الأثر التحويفي الحظر المفروض على تحويل الأموال بدولارات الولايات المتحدة أو بعملات قابلة للتحويل الحر؛ وإغلاق حسابات السفارات والشركات التي لها مصالح كوبية في الخارج، وإلغاء الخدمات المالية للشركات التي لها علاقات مع كوبا؛ ورفض تقديم التسهيلات الائتمانية أو النظر في خطابات الاعتماد. فقد تم تشديد المأزق المالي المفروض على كوبا. ويُعزى ذلك إلى آليات الرصد والمراقبة التي تفرضها الولايات المتحدة على الأنشطة المصرفية الدولية ويشكّل نتيجةً مباشرة للغرامات التب فُرضت بملايين الدولارات على المصارف الأجنبية في السنوات الأخيرة.

ويسعى الرئيس ترامب من سياسة المضايقة الاقتصادية والمالية التي يتبعها إلى الوفاء بالتزاماته السياسية إزاء جناح اليمين المتطرف المعادي لكوبا في ولاية فلوريدا ويتجاهل بها التأييد المتأتي من أغلبية الرأي العام في الولايات المتحدة ومن المجتمع الدولي والمغتربين الكوبيين في الولايات المتحدة لرفع الحظر وتطبيع العلاقات بين البلدين.

وبناءً على أعراض طبية أبلغت عنها مجموعة من الدبلوماسيين في سفارة الولايات المتحدة في كوبا، عمدت حكومة الولايات دون مبرر إلى إصدار تحذير من السفر أوصت فيه زائري كوبا المحتملين بأن يعيدوا النظر في سفرهم إلى البلد. وأدى هذا الإجراء إلى انخفاض كبير في عدد الزائرين من الولايات المتحدة، الذين أصبحوا يمتنعون عن السفر إلى البلد لأسباب شتى منها أن وكالات التأمين تأخذ تحذيرات السفر على محمل الجد.

18-08324 **34/201**

وخلّف تنفيذ هذا الإجراء أثرا سلبيا في القطاع غير الحكومي الناشئ، الذي يشكّل سوق الوافدين من الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لزبنائه وإيراداته وتنميته. فهذه الخطة فرضتها حكومة الولايات المتحدة بدون أن تقدم أي دليل على ضرر فعلي لحق بالأشخاص المرتبطين بكوبا؛ وبدون أن يُبلغ أي من الزائرين الذين يبلغ عددهم خمسة ملايين زائر سنوياً عن أعراض أياكان نوعها.

وباستخدام الذريعة ذاتما، طالبت حكومة الولايات المتحدة على نحو انفرادي وبدون أي مبرر بأن تسحب كوبا عددا كبيرا من المسؤولين الدبلوماسيين من سفارتما في واشنطن العاصمة، من بينهم موظفو المكتب الاقتصادي والتجاري المسؤولون عن استكشاف فرص وسبل التجارة ضمن إطار التراخيص والاستثناءات من الحظر الضيق للغاية الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة. فتأثير ذلك يشكل ضربة أخرى للتجارة الثنائية المحدودة.

٢-١ استمرار سريان قوانين الحصار

ما زالت القوانين واللوائح التي تؤيد استمرار سريان الحظر سارية وما زالت وكالات حكومة الولايات المتحدة تطبّقها بصرامة، ولا سيما وزارة الخزانة ووزارة التجارة، وتحديدا مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفيما يلي قائمة بأهم القوانين والأحكام الإدارية المنشِئة والمنظِّمة لسياسة الحصار:

- تنص المادة ٥ (ب) من قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧ على أن الرئيس يجوز له فرض جزاءات اقتصادية في وقت الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ الوطنية، وتحظر المتاجرة مع العدو أو مع حلفائه أثناء فترات الأعمال العدائية. وفي عام ١٩٧٧، قيّد قانون الصلحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية صلحيات الرئيس المتعلقة بفرض جزاءات جديدة بذريعة حالات الطوارئ الوطنية. غير أن قانون التجارة مع العدو ظل ساريا على كوبا، رغم أن البيت الأبيض لم يعلن قط عن حالة طوارئ وطنية فيما يتعلق بكوبا. ومنذ ذلك التاريخ، استمر الرؤساء الذين تعاقبوا على حُكم الولايات المتحدة في تمديد تطبيق هذا القانون على كوبا. وموجب ذلك النص التشريعي، وهو الأقدم من نوعه، اعتُمدت لوائح مراقبة الأصول الكوبية في عام ١٩٦٣، التي يُحظّر بمقتضاها على المواطنين الأمريكيين أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة إجراء معاملات مالية مع كوبا، وبموجبها جُمِّدت الأصول الكوبية وخظر استيراد السلع الكوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة، في جملة قيود أخرى. وكوبا هي البلد الوحيد الذي يطبَق عليه هذا النص التشريعي. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حدد الرئيس ترامب الجزاءات المفروضة على كوبا لمدة عام آخر عملاً بأحكام هذا القانون.
- يخوِّل قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ لرئيس الولايات المتحدة فرض واستبقاء حظر تام على التجارة مع كوبا ويحظر منح أي معونة للحكومة الكوبية. وينص هذا القانون أيضا على أن الأموال التي تخصصها حكومة الولايات المتحدة للمعونة الدولية وتسلمها إلى الوكالات الدولية لا يمكن أن تُستغل في تنفيذ برامج تشمل كوبا. يحظر منح كوبا أي مساعدة يرد ذكرها فيه أو أي فوائد أخرى يرد ذكرها في أي قانون آخر إلى أن يجزم الرئيس أن كوبا اتخذت إجراءات لرد ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من قيمة الممتلكات التي أممتها الحكومة الكوبية بعد انتصار الثورة إلى مواطني وكيانات الولايات المتحدة، أو لتقديم تعويضات منصفة عن تلك الممتلكات.

- يُعلن في الإعلان الرئاسي ٣٤٤٧، الذي أصدره الرئيس جون ف. كينيدي في ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٢، عن فرض حظر تام على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا عملاً بالمادة ٢٠٠٠ (أ) من قانون المساعدات الخارجية.
- بموجب لوائح مراقبة الأصول الكوبية الصادرة عن وزارة الخزانة (١٩٦٣)، تُحُمَّد جميع الأصول الكوبية الموجودة في الولايات المتحدة، وتُخطر جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بترخيص، وتُخطر الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة، ويُمنع كل شخص طبيعي أو اعتباري من الولايات المتحدة أو من بلدان أخرى إجراءُ معاملات بدولارات الولايات المتحدة مع كوبا، في جملة أحكام أخرى.
- تُنشئ المادة ٢٤٠١ (ب) (١)، "مراقبة الأمن القومي"، "السياسة تجاه فرادى البلدان"، من قانون إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩، "قائمة رقابة الصادرات"، التي يدرج فيها رئيس الولايات المتحدة عددا من البلدان التي يجوز أن تُفرض عليها ضوابط تصدير خاصة لأسباب ذات صلة بالأمن القومي. وكوبا مدرجة في تلك القائمة.
- تُنشئ أنظمة إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩ مسوِّغات المراقبة العامة المفروضة على بالأصناف والأنشطة الخاضعة للمراقبة بموجب هذه الأنظمة، بما يتفق والجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وتنص هذه الأنظمة على سياسة عامة تحظر التصدير وإعادة التصدير إلى كوبا.
- يحظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا ("قانون توريتشيلي") لعام ١٩٩٢ على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان أخرى المتاجرة بالسلع مع كوبا أو مع المواطنين الكوبيين. ويمنع هذا القانون سفن البلدان الأخرى التي ترسو في مرافئ كوبية من دخول الولايات المتحدة قبل انقضاء مدة ١٨٠٠ يوما، باستثناء السفن التي تحصل على ترخيص من وزير الخزانة.
- ينظّم قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦، أو قانون هيلمز بيرتون، ترتيبات الحصار ويوسِّع نطاق تنفيذها خارج الحدود الإقليمية عن طريق فرض عقوبات على مديري الشركات الأجنبية التي تجري معاملات تشملكات تابعة للولايات المتحدة تم تأميمها في كوبا والتهديد بإقامة دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة (هذا التهديد لم يُنفّذ). ويحدّ هذا القانون أيضا من سلطات رئيس الولايات المتحدة لتعليق الحظر وإنْ كان ينص على أن يحتفظ الرئيس بسلطة الإذن بإجراء معاملات مع كوبا عن طريق إصدار التراخيص.
- تحظر المادة ٢١١ من قانون المخصصات الإضافية والطارئة للسنة المالية ١٩٩٩ اعتراف محاكم الولايات المتحدة بحقوق الشركات الكوبية في العلامات التجارية المرتبطة بممتلكات مؤتمة.
- يأذن قانون إصلاح الجزاءات التجارية وتوسيع الصادرات لعام ٢٠٠٠ بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا، شريطة الدفع نقداً ومقدماً وبدون تمويل من الولايات المتحدة. ويحظر هذا القانون سفر الأشخاص من الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض السياحة، إذ يُعرِّف النشاط السياحي بأنه نشاط يشمل السفر من كوبا وإليها وداخلها دون إذن صريح بموجب المادة ٥١٥-٥١ من الباب ٣١ من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، يحظر هذا القانون السفر على غير الفئات الاثنتي عشرة المأذون بها عند صدوره.

18-08324 **36/201**

١-٣ إجراءات الحصار الرئيسية المطبَّقة في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨

إن الحصار المفروض على كوبا لم يظل ساريا فحسب، بل تم التشديد من حدته، مثلما يتضح من الأمثلة التالية على الأضرار الناجمة عن هذه السياسة على الكيانات الكوبية وأطراف ثالثة.

ففي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقّع الرئيس ترامب مذكرةً موجهة إلى وزارة الخارجية ووزارة الخزانة يحدد بها تنفيذ الجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا لسنة واحدة بموجب الإطار القانوني المنشأ في قانون التجارة مع العدو الصادر في عام ١٩١٧.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدرت وزارة الخارجية قائمة تحظر تعسّفاً إجراء معاملات مالية مباشرة مع ١٧٩ مؤسسة كوبية في العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني، مما خلّف أثرا سلبيا على التنمية الاقتصادية في البلد، وأثرا تخويفيا على الشركات في الولايات المتحدة أو بلدان أخرى من التي ترغب في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومصرفية مع كوبا.

وفي ما يلي أمثلة محددة على تنفيذ هذه السياسة:

- في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٢٠٥٥ دولارا على شركة فرعية تابعة لها في كندا، هي على شركة مسركة Honda Canada Finance، أقرّت وموّلت ١٣ اتفاقا لتأجير السيارات بين السفارة الكوبية في كندا وأحد وكلاء شركة هوندا في أوتاوا في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٤. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ كانت الشركة ذاتها قد رفضت تحويلا ماليا من السفارة في كندا موجها لسداد تكلفة استبدال أسطول السيارات كانت الشركة ستقوم به.
- في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة على شركة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة على شركة American International Group قدرها ٩٨ ١٤٨ دولارا لادعاء انتهاكها للحصار المفروض على كوبا. وبحسب ما ورد في المعلومات المستمدة من جهات تنفيذ الغرامة، قيل إن الشركة المذكورة ارتكبت في الفترة بين عامَي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ ما قدره ٢٩ انتهاكا واضحا للحظر بتقديمها خدمات تأمين على شحنات مختلفة من السلع كانت موجهة إلى كوبا أو قادمة منها أو كانت مرتبطة بكيان كوبي.
- في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أُفيد بأن مصرف ASB النيوزيلندي رفض إصدار ائتمانات مالية أو بطاقات ائتمان لدبلوماسيين كوبيين، إما بأسمائهم شخصيا أو ترتبط بالحساب المؤسسي للسفارة الكوبية في نيوزيلندا، لكون كوبا خاضعة للجزاءات.
- في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، مَنع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تبرعا بأدوية كان موجها إلى فرع منظمة "كاريتاس كوبا" غير الحكومية لأن السفينة التي كانت تحمل الشحنة تعود ملكيتها إلى شركة Norwegian Cruise Line Holdings الأمريكية للشحن البحري.
- في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قامت المؤسسات المصرفية والمالية البريطانية، HSBC و Barclays و National Westminster Bank، بتجميد الحسابات الجارية للسفارة الكوبية في المملكة المتحدة، حيث حجزت ما فيها من أموال إلى أن يتَقرّر ما إذا كانت لها أي علاقة بالولايات المتحدة. إضافةً إلى ذلك، احتجز مصرف National Westminster Bank تحويلا

- ماليا باليورو كان موجها لسداد دفعة فصلية عن شقة مستشار الشؤون السياحية في السفارة الكوبية في لندن.
- في ١٧ تشرين الشاني/نوفمبر ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٢٩١ ٨٢٥ دولارا على شركة BCC Corporate الفرعية البلجيكية التابعة لمجموعة شركات Alpha Card Group في الولايات المتحدة، لبيعها في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ١٠١٤ بطاقات ائتمان استُخدمت في إجراء مشتريات في كوبا. وتعود ملكية خمسين في المائة من أسهم مجموعة Alpha Card Group إلى شركة Alpha Card Group الأمريكية.
- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رفض الفرع الكندي لشركة Global Payments الأمريكية تقديم خدمة تعاقدت عليها القنصليةُ الكوبية في مونتريال، وذلك بسبب الجزاءات المتعلقة بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حجب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أموالا موجهة لاتفاق أكاديمي بين كوبا ومعهد شيمبوراسو الجامعي المتعدد التخصصات، إكوادور، استنادا إلى الحضر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، أُفيد أن خمسة مصارف هندية رفضت إجراء تحويل مالي من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا إلى شركة Ankur Scientific Energy Technologies الهندية لتكنولوجيات الطاقة، بسبب اللوائح المنظمة للحضر الذي تفرضه الولايات المتحدة.
- في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، تلقّت الشركة الفرعية الماليزية لشركة ADT الأمريكية تعليمات من الشركة الأم برفض تجديد عقد في مجال خدمات الأمن لصالح السفارة الكوبية في ماليزيا، بدعوى أن كوبا بلد خاضع للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة.

ثانيا - الحصار انتهاك لحقوق الشعب الكوبي: الأضرار الأشد تأثيراً في الحياة الاجتماعية

١-٢ الحق في الصحة والغذاء

إن استراتيجية حكومة الولايات المتحدة الرامية إلى تركيع الشعب الكوبي عن طريق الجوع والمرض يعني أن القطاعات الشديدة الحساسية مثل قطاعي الصحة العامة والغذاء ما زالت تشكّل القطاعات الرئيسية التي يستهدفها الحصار المفروض على كوبا.

فمنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ وكوبا تعطي أولوية قصوى لضمان رفاه شعبها. وتنص المادة ٥٠ من دستور الجمهورية على أن لجميع المواطنين الحق في الرعاية والحماية الصحية. فالرعاية الطبية المجانية لجميع السكان تشكّل مبدأ غير قابل للتصرف من مبادئ الحكومة الثورية.

وبفضل الأهمية التي توليها الدولة الكوبية للصحة العامة، حققت كوبا نتائج في هذا القطاع تضاهي قطاعات بلدان متقدمة عديدة. فعلى سبيل المثال، حققت كوبا في عام ٢٠١٧ أدنى معدل لوفيات الرضع في تاريخها وأحد أدنى المعدلات في العالم، بأربع حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحباء.

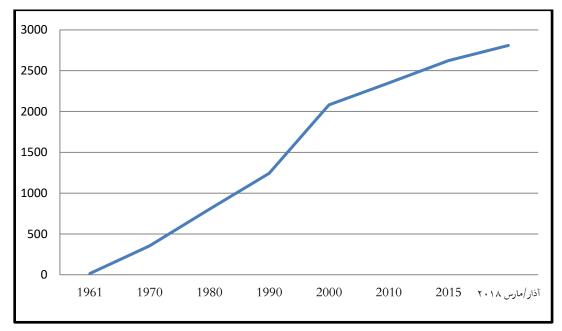
18-08324 38/2**01**

وتضرر النظام الصحي الكوبي بشدة من سياسة الحصار المفروض على كوبا، كما يظهر في الرسم البياني أدناه، بسبب صعوبات الحصول على الأدوية والكواشف الكيميائية، والأدوات الطبية، وقطع الغيار اللازمة للمعدات الطبية، وغير ذلك من السلع الضرورية لعمل القطاع، وهي جميعا يتعين اقتناؤها من أسواق بعيدة وعبر وسطاء في كثير من الأحيان، مما يجعل أسعارها باهظة.

ويتفاقم هذا الوضع بفعل ما يخلّفه من معاناة ويأس في أوساط المرضى وأهاليهم، الذين لا يستطيعون ممارسة حقّهم في الحصول على الدواء لعلاج مرض أو، كما هو الأمر في حالات عديدة، الحصول عليه في الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح. فهذا الألم لا يمكن أبدا تحديد مقداره.

آثار الحصار المتراكمة على قطاع الصحة





خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الشركة الكوبية MediCuba العاملة في استيراد وتصدير المنتجات الطبية طلبات لشراء سلع للنظام الصحي الكوبي من أكثر من ٣٠ شركة في الولايات المتحدة. ولم تتلقّ الشركة حتى الآن سوى ردّين من شركيّ Agilent و Cook Medical، اللتين أبلغتاها بعدم استطاعتهما بيع أي أدوية إلى كوبا، بدعوى اللوائح المنظّمة للحضر. وفي ما يلي ما شملته الطلبات التي قدمتها شركة MediCuba:

• طُلب من عدد من شركات في الولايات المتحدة، مثل Pfizer و Bristol-Myers Squibb، وهو دواء يُستعمل في المعالجة الكيميائية الأولية لأورام الدماغ الخبيثة. ولم يرد حتى الآن أي ردّ من المورّدين. ونتيجةً لذلك، اضطر المعهد الوطني للأورام وعلم الأحياء الإشعاعي إلى اللجوء إلى بروتوكولات علاج بديلة في حالات ثلاثة

- مرضى تقل أعمارهم عن ١٥ عاما مصابين بأورام في الجهاز العصبي المركزي، وهو ثاني أكثر الأورام انتشارا بين الأطفال بعد ابيضاض الدم والورم اللمفي.
- في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، وُجّه إلى شركة Amgen طلب شراء المضاد الحيوي الوحيد النسيلة، evolocumab (الذي يُباع تحت اسم Repatha)، وهو الدواء البيولوجي الأول الذي يُستعمل في علاج مرض hypercholesterolaemia (ارتفاع نسبة الكوليسترول) عند المرضى المعرّضين لخطر كبير إلى كبير جدا للإصابة بالأمراض القلبية الوعائية. ويساعد تناول هذه الأدوية في علاج الأمراض القلبية الوعائية، التي تشكّل السبب الأساسي للوفيات في كوبا. إضافةً إلى ذلك، يمكن استعماله عند الأطفال المصابين بمرض ارتفاع الكوليسترول الأسري، وهو مرض وراثي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكوليسترول منذ الولادة. ولكن لم يرد حتى الآن أي ردّ من الشركة.
- في آذار/مارس ٢٠١٨، طُلبت للمرة الثانية معلومات لشراء نظام "دا فينشي" الجراحي، وهو محموعة من المعدات الجراحية الآلية، ابتكرتها شركة Intuitive Surgical الأمريكية للمعدات الجراحية. ولا بد للمركز الوطني للجراحة غير المتعمّقة من شراء معدات "دا فينشي" لأنها تسهّل العمليات الجراحية المعقدة بتوسيع نطاق حركة اليد البشرية، ومن ثم الحد من احتمال الاهتزاز وتحسين دقة جميع الحركات من جانب الجرّاح. ولم يرد حتى الآن أي ردّ من هذه الشركة هي أيضا.
- في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وُجّه إلى شركة Illumina الرائدة في إنتاج تكنولوجيا التسلسل الجيني الأكثر شيوعا اليوم، طلب معلومات عن شراء معدات التسلسل الجيني للحمض النووي البشري تُستخدم في تشخيص الأمراض الوراثية وخطر الإصابة بها. وتتيح هذه المعدات مزايا عديدة لتشخيص السرطان في الوقت المناسب وتطوير الطب الموجّه الأهداف. ولم تردّ الشركة حتى الآن على الطلب.
- في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨، قُدِّم إلى شركة Agilent طلب توريد مطياف كتلي ذي تكنولوجيا متطورة، يُستخدم في تشخيص الأمراض الاستقلابية أو الأخطاء الاستقلابية الخِلقية واكتشافها المبكّر. وفي اليوم نفسه، ردّت الشركة بما يفيد أنها لا تستطيع في الوقت الحالي المتاجرة مع كوبا، مُبرِّرةً ذلك بقوانين الولايات المتحدة بشأن الرقابة على التصدير.
- في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وُجّه إلى شركة Cook Medical للمعدات الطبية طلب لشراء صمامات القلب من أنواع مختلفة وبدلات وأجهزة لأوعية القلب تُستخدم لسحب صمامات التجفيف الكهربائي، من بين منتجات أخرى، وذلك بمدف تحسين التشخيص والعلاج للمرضى المحتاجين إلى الخدمات المتعلقة بجراحة القلب والفيزيولوجيا الكهربائية وأجهزة تنظيم دقات القلب، إضافة إلى الجراحة القلبية الوعائية. وكتبت الشركة في رسالة إلكترونية مؤرخة ونيسان/أبريل ٢٠١٨ ما يفيد أن منتجاتما غير متاحة للبيع أو التوزيع في السوق الكوبية.

وفيما يلي أمثلة أخرى على الأضرار الناجمة عن الحصار في القطاع الصحي خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

18-08324 **40/201**

- في تموز/يوليه ٢٠١٧، وجّه الفرع المكسيكي لشركة Thermo Fisher Scientific الأمريكية إخطارا بالرفض إلى أربعة باحثين من المركز الوطني لعلم الوراثة الطبية، كانت الشركة قد وافقت سابقا على قبول مشاركتهم في دورة تدريبية عرضتها عليهم. وكان الهدف من التدريب هو تقديم طرائق جديدة للتشخيص الجزيئي للأمراض الوراثية وتحسين التشخيص المقدم حاليا في كوبا. ومُنع الفرع المكسيكي للشركة من تنفيذ هذا التبادل بسبب القيود المفروضة بمقتضى الحصار.
- في آذار/مارس ٢٠١٨، أُبلغت شركة MediCuba بأن شركة Aculife الهندية رفضت أن توّجه إلى كوبا شحنات مباشرة من دواء levofloxacin، الذي يُستعمل في علاج الأمراض الجلدية الجرثومية والتهاب الشُّعب الهوائية والالتهاب الرئوي وأمراض أخرى. ومردّ ذلك هو أن مصرف الشركة الهندية رفض الإذن بالمدفوعات التي سددتها كوبا لأن وثائق الشحن المؤيّدة للسداد تشير إلى بلد يخضع للحصار بصفته جهة الوصول النهائية للشحنة.
- يتعذّر على كوبا أن تقتني من أسواق الولايات المتحدة أكسيد النّتريك الذي يُستعمل في الوقاية من نوبات فرط ضغط الدم الرئوي الحاد وعلاجه بفعالية، وهي حالات يمكن أن تكون خطيرة بل مُميتة. فما بين ٨ و ١٠ في المائة من العمليات التي بُّحرى سنويا في مركز وليام سولير الاستشفائي لأمراض القلب لدى الأطفال هي عمليات بُّحرى على أطفال يعانون من هذا المرض. وأكسيد النّتريك، لأنه ينطوي على خطر الانفجار، لا يمكن نقله إلا على متن سفينة ولفترات قصيرة، مما يمنع شحنه من أسواق بعيدة.

إضافةً إلى ذلك، حلّف انتكاس العلاقات الثنائية أثرا سلبيا على التبادل الأكاديمي والعلمي بين الفنيين والأخصائيين التقنيين العاملين في قطاع الصحة في كوبا والولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أفاد معهد كوبا لطب الجهاز الهضمي أن الأنظمة الجديدة التي فرضتها حكومة الرئيس ترامب أدت إلى إلغاء المناسبات المقررة لهذا العام والتي كانت ستجمع بين أطباء أمراض الكبد من البلدين.

وبلغت الخسائر التي تكبدتها صناعة الغذاء وقطاع الزراعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٠٠ ٤١٣ دولار على الفترة السابقة.

وكانت أكبر آثار الحصار على القطاع الغذائي ناجمةً عن تعدّر طرح المنتجات الكوبية في سوق الولايات المتحدة. فشركة في العالم من بين منتجي المسروبات الكحولية، خسرت مبلغ ٩٠٠،٠٠٠ دولار بمفردها نتيجةً لذلك.

وتوجد أسماء تجارية أخرى لشراب الرم مثل Santiago de Cuba و Isla del Tesoro و Cubay و Cubay، يمكنها، استناداً إلى الاهتمام الراهن به من الموزّعين الرئيسيين في الولايات المتحدة، أن تصدّر ما لا يقل عن ٢٠٠٠ مسندوق سنوياً إلى سوق الولايات المتحدة، غير أنحا لا تستطيع طرح منتجاتما في هذه السوق.

وإذا أُتيح للمجموعة التجارية Grupo Empresarial Ganadero de Cuba للثروة الحيوانية فرص الحصول على تكنولوجيات تربية الخنازير في الولايات المتحدة، فإن قطاع إنتاج لحوم الخنزير في كوبا من شأنه أن يزيد بمقدار ٢٠٥٠ طنا.

وكانت هذه الإيرادات المهدورة ستيسِّر إعادة الاستثمار في الهياكل الأساسية المتينة لقطاع الغذاء وإنشائها، خصوصاً في ظل الصعوبات التي تعترض حصول القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكوبي على التمويل الخارجي نتيجةً لسياسة الحصار.

وكان على حكومة كوبا أن تبذل جهودا كبيرة لتحقيق النتائج التي أحرزتها في مجال الأمن الغذائي، والتي اعترفت بها وكالات متخصصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، التي اعتبرت كوبا، في تقرير نشرته في الآونة الأحيرة، البلد الوحيد الذي تحرّر من سوء التغذية الحاد لدى الأطفال من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومن أجل الحفاظ على هذه الإنجازات، فإن أحد المبادئ التوجيهية للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا لعام ٢٠٣٠ يتمثل في الوصول إلى مستويات من الإنتاج الزراعي والتسويقي تكفل تحقيق معدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

٢-٢ الحق في التعليم والرياضة والثقافة

يشكّل ضمان فرص حصول جميع الكوبيين مجاناً على تعليم جيد هدفا أساسيا من أهداف الثورة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩. وقد تجسّد هذا الموقف في الميزانية التي أقرتما الحكومة في عام ٢٠١٨، وخصصصت فيها مبلغ ١١٨٠ مليون بيسو لقطاع التعليم، مما أتاح التحاق ٢٠٠٠ ٧٧٥ طالب بالتعليم بمستوياتما ما قبل المدرسي والابتدائي والثانوي، والتحاق ١٨٥٠٠ طالب بالتعليم العالي. وحفاظاً على نوعية التعليم للجميع، لا بد لكوبا أن تزيل القيود المفروضة عليها بمقتضى سياسة الحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة.

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن لكوبا أكثر نظم التعليم تقدّما في منطقة أمريكا اللاتينية. فالحصول المجاني على التعليم، بما فيه التعليم الجامعي مكفول لجميع الشباب في البلد.

وأهم الخسائر التي أبلغ عنها في هذا القطاع هي ناجمة عن عوامل شتى منها زيادة رسوم الشحن لنقل المنتجات التي يتم شراؤها من أسواق بعيدة؛ وعدم كفاية بعض الوسائل والموارد اللازمة للتدريس والبحث، بسبب ارتفاع تكاليفها في أسواق أخرى؛ ومحدودية فرص الحصول على البيانات العلمية والأدوات الحاسوبية اللازمة للإنتاج المتعدد الوسائط لأغراض التعليم، والعقبات التي تحول دون تلقي المدفوعات مقابل الخدمات المهنية المقدمة في الخارج.

ويشكّل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة أولوية من أولويات الحكومة الكوبية. ولتحقيق هذه الغاية، استحدثت الدولة تدابير ستسهم في أن يكون أداء مدارسها سليما وذلك بمدف تحقيق تعليم شامل لجميع الأطفال ذوي الإعاقة. غير أن القيود المفروضة على كوبا بمقتضى الحصار يجعل البلد عاجزا عن الحصول على جميع المعدات اللازمة لضمان تعليم مناسب لحؤلاء الأطفال. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا تستطيع كوبا شراء آلات بيركنز الميكانيكية للكتابة بلغة "بريل" لأنها تُصنع وتباع في الولايات المتحدة.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد التبادلات الأكاديمية بين الجامعات. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

18-08324 **42/201**

- أفادت هيئة تدريس الفلسفة والتاريخ بجامعة هافانا أنما تلقّت، خلال الفترة قيد الاستعراض، طلبات من طلاب من ١٠ ولايات إلى ١٢ ولاية من الولايات المتحدة و/أو طلاب من بورتوريكو لمتابعة دراساتهم العليا في كوبا. غير أن الطلاب من تلك الجامعات يُمنعون، نتيجة للحصار، من متابعة دروس في الجامعات الكوبية.
- رُفضت الطلبات المقدمة من معهد الصيدلة والأغذية لتجديد التراخيص اللازمة لوضع برامج التدريس والبحث (البرامج نصف السنوية، والدورات الدراسية و/أو الأنشطة القصيرة المدة). في عام ٢٠١٧، عُقد المؤتمر الرابع لعلوم الصيدلة والأغذية وحلقة العمل الطلابية الأولى لعلوم الصيدلة والأغذية في هافانا، بمشاركة ٢٤ مندوبا من الولايات المتحدة. وفي هذه اللقاءات، حُددت فرص للتبادل والتعاون مع جامعتين في الولايات المتحدة وجامعة بورتوريكو. غير أن إقامة علاقات مع هذه المؤسسات يتعذّر بسبب سياسة تشديد الحصار التي تتبعها حكومة الرئيس ترامب.
- ذكرت جامعة هافانا التكنولوجية أن التحاق طلاب الولايات المتحدة بكلّياتها انخفض إلى حد كبير على الرغم من النتائج الكبيرة التي حققتها حتى عام ٢٠١٦ في عقد حلقات العمل والدورات الدراسية الدولية.

ومع أن الرياضة الكوبية تمثّل أحد أكبر إنجازات الثورة، أصبح أصعب مماكان استيرادُ المعدات الرياضية التي تصنعها الشركات ذات العلامات التجارية الشهيرة في الولايات المتحدة، والتي يعدّ استخدام الكثير منها إلزامياً بموجب اللوائح التنظيمية الرسمية للاتحادات الدولية للألعاب الرياضية.

وتواجه مدارس التربية البدنية الكوبية معوقات تحول دون حصولها على الأدوية المتقدمة تكنولوجيا، والمنتجات والمعدات المستخدمة في التعافي العضلي، وذلك بسبب القيود المفروضة على واردات المنتجات والمواد القادمة من الولايات المتحدة. فهذه الأصناف هي ذات أهمية حيوية لتحسين الهياكل الأساسية لمراكز تدريب الرياضيين ولياقتهم البدنية.

ومن الأمثلة على تأثير الحصار على هذا القطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

- فُرضت قيود كبيرة على استخدام خط الائتمان من شركة Nexy الذي مُنح للمعهد الوطني للألعاب الرياضية والتربية البدنية والترفيه لغرض شراء سلع رياضية من شركات يابانية وذلك لأن المؤرِّع التحاري لمنتحات هذه الشركات لمنطقتنا الجغرافية يوجد في الولايات المتحدة.
- اضطر المحتبر الكوبي لمكافحة المنشّطات، الذي يُعد من أهم المحتبرات في المنطقة، إلى شراء مطيافه الكتلي الترادفي الذي يعمل بتقنية الاستشراب الغازي، وهو الأداة الرئيسية التي تُستخدم في الكشف عن وجود مخدّرات عند الرياضيين، بسعر أعلى بكثير مماكان سيدفعه لو أنه تمكنّ من الحصول على هذه الأداة في الولايات المتحدة.
- يواجه المختبر نفسه، الذي أصبح عاجزا عن شراء المواد اللازمة لإجراء الاختبارات في إطار البرنامج الوطني لمكافحة المنشّطات من سوق الولايات المتحدة أو من فروع شركات الولايات المتحدة في بلدان أخرى، ارتفاعا بنسبة ٢٠ في المائة في تكاليف البرنامج.

- مُنع نحو ٢٥٠ لاعبا رياضيا من الولايات المتحدة من المشاركة في سباقات ماراثون وترايلثون هافانا بسبب القيود التي يفرضها الحصار على مواطني الولايات المتحدة أنفسهم.
- المعدات الرياضية التي تصنعها الشركات ذات العلامات التجارية الشهيرة في الولايات المتحدة مثل Louisville و Rawlings و X Bats و Rawlings و 3N2 و Bats و Wilson و التي يعدُ استخدام الكثير منها إلزامياً في الأحداث الرياضية الدولية، لا بد من شرائها من بلدان أخرى، مما يضيف نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة إلى سعرها إضافة إلى الزيادات في تكاليف الشحن.
- يتضرر الرياضيون الكوبيون المشاركون في الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة من عدم حصولهم على أحدث المعدات المستخدمة في المنافسات الدولية، والتي يكون منشوها الولايات المتحدة. ويجعلهم هذا الأمر في وضع مجحف مقارنةً بالرياضيين من بقية بلدان العالم.

وتشكّل تنمية الحياة الثقافية بجميع مظاهرها أولوية من أولويات الدولة الكوبية، مثلما يتضح من المناسبات الثقافية التي تُظّمت في مركز كيندي للفنون الاستعراضية في واشنطن العاصمة في أيار/ مايو ٢٠١٨.

فالسياسة الثقافية للحكومة الثورية تنبني على الآصرة المتينة القائمة بين الثقافة والحرية، والتي توجد بين المثُل العليا للشخصيات العظيمة في تاريخنا.

غير أن الحياة الثقافية ما زالت متضررةً بتنفيذ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ففي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، تقلّص التبادل بين الفنانين الكوبيين ونظرائهم في الولايات المتحدة. وفي ما يلى أمثلة في هذا الصدد:

- في عام ٢٠١٧ كان من المقرر أن يشارك ٤٩٧ من الموسيقيين والأخصائيين في الموسيقى من الولايات المتحدة في عروض ومناسبات في كوبا. إلا أن تشديد الحصار حال دون مشاركتهم في أنشطة كانوا قد اتخذوا بالفعل ترتيبات بشأنها.
- في الفترة بين الربع الأخير من عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨، أُلغيت زيارات كانت ١٥ بجموعة من الولايات المتحدة تضم حوالي ٣٠٠ شمخص سمتقوم بما إلى كوبا، منهم موسيقيون وأشخاص آخرون معنيون.
- تعذّر على مجموعة من الطلاب من كلية بيركلي للموسيقى الذائعة الصيت السفر إلى كوبا للمشاركة في حلقات عمل مع موسيقيين طلاب وآخرين محترفين كوبيين. وأبلغ مهندسو الصوت الذين تولّوا تنظيم الرحلة إلى كوبا شركة التسجيل والنشر الموسيقي Empresa de Grabaciones y Ediciones Musicales أنهم تلقوا تحذيرا من سلطات الولايات المتحدة بالامتناع عن القيام بهذه الرحلة بسبب الأنظمة السارية.

علاوةً على ذلك، يعيق الحصار تسويق وترويج الموسيقى والفنون البصرية والفنون الاستعراضية والآداب الكوبية. وفي ما يلي أمثلة تبيّن ذلك:

18-08324 **44/201**

- في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، سافر ما مجموعه ٣٧ مجموعة تضم ٣٦٧ موسيقيا، إلى الولايات المتحدة لتقديم عروض كانت بحكم الضرورة ذات طابع ترويجي، بسبب اللوائح المنظّمة للحصار. ولم يُدفع لهم أجر مقابل عروضهم.
- لولا وجود الحصار لأمكن أن تكون صادرات شركة Musicalia، وهي إحدى الوكالات التي تمثل الموسيقيين لدى شركة Artex الكوبية، أكبر مما هي عليه بمقدار ٢٠ مرة.
- أجرت شركة Bis Music، الناشرة للتسجيلات والأعمال الموسيقية لحساب شركة Artex، اتصالات بالعديد من شركات التوزيع والنشر الموسيقي في الولايات المتحدة من التي لديها اهتمام بالتعامل مع كوبا. غير أن هذه الشركات، وبسبب تخوّفها من تعرّضها للعقوبة بمقتضى اللوائح المنظّمة للحصار، لم ترسل الوثائق اللازمة لإجراء المفاوضات.
- تعذّر على مجموعات Revolution و Rakatan و Havana Queen للفنون الاستعراضية، إضافةً إلى مُطربي الموسيقى الكلاسيكية وعارضي السيرك، إبرام عقود بصفة مباشرة مع المروّجين في الولايات المتحدة الذين لديهم اهتمام بالمواهب الفنية الكوبية.
- لاحظ مركز رواق هافانا الوطني للفنون البصرية، في إطار مساعيه الرامية إلى تنمية تصدير الفن الكوبي، انخفاضا في المبيعات إلى مواطني الولايات المتحدة في أعقاب التوقيع على المذكرة الرئاسية في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ ومع أن أولئك المواطنين لديهم اهتمام بالفن الكوبي، فقد انتابهم الخوف من العقوبات التي قد يتعرّضون لها إن اشتروا شيئا منه من كوبا.
- في عامَي ٢٠١٦ و ٢٠١٦، عقد معرض الكتاب الدولي في هافانا اجتماعَيه الأول والثاني لأور النشر والموزّعين ووكلاء الأعمال الأدبية في كوبا والولايات المتحدة، حرى خلالهما تبادل مثمر للآراء كان سيمكّن من تعزيز التقارب والتعاون بين البلدين في مجال النشر. غير أن عقد الاجتماع الثالث لدور النشر والموزعين ووكلاء الأعمال الأدبية في المعرض لعام ٢٠١٨ تعذّر بسبب التدابير الجديدة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة.

وبسبب اللوائح المنظِّمة للحصار، فإن المواد اللازمة لتدريس الفنون، مثل الكتب المتعلقة بأساليب قراءة الموسيقى وكراسات النوتات الموسيقية وأوتار آلات الساكسوفون والقيثارة والكمان والتشيلو والبَاسُ والكمان الأجهر، تُشترى بأسعار باهظة في السوق الدولية، بينما يمكن شراؤها بأسعار معقولة في سوق الولايات المتحدة.

ولحقت الصناعة السينمائية في كوبا أيضا أضرار بالغة من جراء الشروط المفروضة بموجب الحصار. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع استوديوهات إنتاج أفلام الرسوم المتحركة التابعة للمعهد الكوبي للفنون والصناعة السينمائية الحصول على تراخيص البرامجيات اللازمة لعمليات إنتاجها، ولا يستطيع ممثلو قطاع الأفلام الكوبين حضور أهم مناسبة لسوق الأفلام السينمائية الدولية، أي سوق الأفلام السينمائية الأمريكية.

ثالثا - الحق في التنمية

شكّل قطاع المستحضرات الصيدلانية البيولوجية أحد العوامل المحركة للنمو الاقتصادي والصادرات في كوبا في السنوات الأخيرة. فالمنتجات التي تُصنع في هذا القطاع، ولا سيما في مجال

التكنولوجيا الأحيائية، تندرج ضمن المنتجات التي يمكن أن تتاح لها أكبر فرصة لدخول سوق الولايات المتحدة: فهي مبتكرة وتقدم قيمة مضافة عالية، ويُحتمل أن يكون عليها الطلب في ذلك البلد.

وفيما يلى أمثلة محددة على الأضرار التي ألحقها الحصار بهذا القطاع:

- عقار Heberprot-P، الذي ابتكره مركز هندسة الجينات والتكنولوجيا الأحيائية، هو دواء فريد وحديد لعلاج قرحة القدم الشديدة المرتبطة بداء السكري. ولولا الحصار لأمكن لكوبا أن تصدّر الدواء Heberprot-P إلى سوق الولايات المتحدة على اعتبار أن ما نسبته ٩,٤ في المائة من سكان الولايات المتحدة مصابون بداء السكري، وهو ما يحقق منافع اقتصادية لكوبا وفوائد صحية للمرضى المصابين في الولايات المتحدة.
- خسِر مركز هندسة الجينات والتكنولوجيا الأحيائية حوالي ٣٩٢ ٠٨٥ دولارا بسبب شراء مدخلات الإنتاج الأساسية عن طريق وسطاء في بلدان أحرى. وتعذّر كذلك على المركز الحصول على منتجات تعاقد بشأنها من الشركات المصنّعة في الولايات المتحدة، مما اضطره إلى شرائها من جهات أحرى، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف.
- باعت شركة Sasol Wax بعض أسهمها إلى شركات في الولايات المتحدة وتعذّر عليها الاستمرار في إيصال ستة مواد أولية إلى شركة FarmaCuba كانت ستمّدها بما عادةً، حتى بعد التعاقد معها لعام ٢٠١٧، وذلك نتيجةً للأنظمة المفروضة بمقتضى الحصار على كوبا.
- أفادت شركة Blanver المصنّعة لعقار 101 Microcel، والتي كانت لها علاقات تجارية مع كوبا لعدة سنوات، بأن من المستحيل أن تمدّها ببعض المدخلات التي طلبتها لعام ٢٠١٧ وبأنها لن تستطيع توريد المنتجات المتعاقد عليها لعام ٢٠١٨، وبذلك ما زالت شصحنة قدرها ٢٠١٠ كيلوغرام من العقار المذكور عالقة، لأن شركة Blanver اقتنتها شركة يوجد مقر عملياتها للمستحضرات الصيدلية العالمية في الولايات المتحدة.
- تكبّدت شركة FarmaCuba للاستيراد والتصدير خسائر نقدية بمبلغ ٤٥٧ ٣٧٤ دولارا لأنها لا تستطيع إجراء معاملاتها بدولار الولايات المتحدة، وبسبب الصعوبات التي تعترض عثورها على مصارف ترغب في أن تحوّل إلى كوبا، ولو بعملات أجنبية أخرى، المدفوعات عن الصادرات المنجزة.

وما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يضر بتنمية السياحة، حيث إنه يؤثّر سلبا على قطاعات هامة تتعلق بالخدمات والعمليات واللوجستيات. فالأنظمة والأحكام التي أصدرتها وزارات المتحدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تفرض قيودا أخرى على التجارة وأثّرت مباشرة في عدد من الأشخاص المسافرين من الولايات المتحدة إلى كوبا. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، انخفض عدد مواطني الولايات المتحدة الواصلين إلى كوبا بنسبة ٥٢ في المائة، أي بحوالي ٢٥٠٤ زائرا.
- تلقّت وكالات الأسفار طلبات إلغاء من ٢٤٠ من الجهات المنظّمة للجولات السياحية نتيجةً للإنذارات التي تصدر عن وزارة الخارجية. فقد تلقّت وكالة Havanatur Celimar، التي تعمل

18-08324 **46/201**

- مباش_رةً مع سوق الولايات المتحدة، طلبات إلغاء من ١٥٠ مجموعة من الزائرين كانت قد أعلنت عنها سابقاً وكالات وشركات سياحية مختلفة في الولايات المتحدة.
- في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، انخفض عدد الزوار من الولايات المتحدة بنسبة ٤٣ في المائة، أو بمن عددهم ٦٧٧ ٥٠ مسافرا عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٧.
- تضرّرت المبيعات عبر الإنترنت لما نسبته ٩٩ في المائة من مجموعة فنادق Gaviota، لأن شركتي Booking.com و Expedia، المقدِّمتين لهذه الخدمات، أنهيتا علاقاتهما التجارية مع شركة Gaviota في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وكان أيضا للوائح والأحكام الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تأثير سلبي في مجال التأمين. فقد أثّر انخفاض عدد المسافرين من الولايات المتحدة في مبيعات التأمين الأساسي على السفر الذي يُحتسب في سعر تذاكر الطيران.

وأضرّ الحصار أيضا بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيه الاتصالات السلكية والسلكية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت شركة الاتصالات الكوبية Empresa de بالتقرير، كانت شركات تضررا، حيث تكبّدت خسائر الشركات تضررا، حيث تكبّدت خسائر بحاوزت ٢٠٠١ ١٤٣٠٠ دولار.

وفيما يلي أمثلة نموذجية على هذه الخسائر:

- في أعقاب التدابير المتخذة لتشديد سياسة الحصار التي تنتهجها الحكومة الحالية للولايات المتحدة والانخفاض الناجم عن ذلك في عدد الزوار الوافدين إلى كوبا، انخفض عدد العقود الجديدة لخدمات التحوال الهاتفية لدى شركة Empresa de Telecomunicaciones de Cuba.
- حجزت المصارف مدفوعات للشركات التي تقدم خدمات الاتصالات بتقنية النطاق العريض اللازمة لضمان ربط البلد بالشبكة الدولية بدعوى أن الشركات المقدِّمة لهذه الخدمات قد تكون لها صلة بكيانات في الولايات المتحدة أو كيانات توجد في أراضي الولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى عدم الامتثال لدورات الدفع المتفق عليها مع مقدمي الخدمات.
- في آذار/مارس ٢٠١٧، غرّم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركة آسيوية، وهي الشركة المصنعة لقطعة تعد من أكثر المعدات استخداماً في نظم الاتصالات الكوبية، مبلغ ١٩٠٠، ولار لانتهاكها لوائح وزارقي الخزانة والتجارة المنظّمة لتصدير منتجات إلى تُظم حُكم معادية للولايات المتحدة. وبسبب الغرامة، رفضت الشركة الاستمرار في إجراء عمليات مع كوبا، لأن اسم كوبا مُدرج في قائمة البلدان الخاضعة لجزاءات تفرضها حكومة الولايات المتحدة.
- إضافةً إلى ذلك، يستحيل الحصول على أحدث العلامات التجارية العالية الأداء من معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي توزّعها الشركات الأمريكية أو الخاضعة لبراءة احتراعها، بما في ذلك الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة والهوائيات والنظم الحاسوبية. ويضطر هذا الوضع

الشركات الكوبية إلى شراء هذه المعدات عن طريق أطراف ثالثة، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف وصعوبة الحصول على قطع الغيار وخدمات التركيب.

- تُقيِّد سياسة الحصار من فرص الحصول الجاني من داخل كوبا على محتويات الإنترنت وتنتهك الحق في الحريات الذي أعربت عنه وقبِلته جهات التأليف الناشرة لبراجحيات الحاسوب في إطار رخصة عامة للجمهور. والأثر المترتب على ذلك هو أن النفاذ إلى الخدمات أو المعلومات القابلة للتنزيل من الإنترنت يعطَّل بمجرد أن تميز النظم أن محاولة الدخول إلى وصلة شبكية ما جاء من اسم نطاق مخصص للنطاق الكوبي (cu).
- يرد في أدلة مستخدمي منتجات مايكروسوفت وعقود تراخيص استخدامها بند واحد على الأقل بشأن ضوابط التصدير ينص صراحةً على أن البرامجيات والوثائق والمعلومات والتكنولوجيا الأساسية لا يجوز تنزيل أي منها أو تصديره أو إعادة تصديره إلى كوبا، وأن العميل، بتنزيله البرامجيات أو استخدامها لها، يتعهد بالامتثال للأحكام السالفة الذكر، ويصرّح بأنه لا يعمل في أي بلد من البلدان المدرجة في القائمة ولا يعيش فيه وليس من مواليده. فهذا الوضع يُحتمل أن تترتب عليه إجراءات قانونية باهظة التكلفة وطويلة، فيما يتعلق بملكية هذه المنتجات وبتسويقها وبيعها على السواء.

وتأثر بالحصار قطاعُ الطاقة والتعدين على وجه الخصوص. وقد اتخذت كوبا تدابير منتظمة للاقتصاد في استهلاك الطاقة، واستهلاك الطاقة المتحددة وتحسين كفاءة الطاقة. ومن الأهداف الواردة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠، ضمان توفير إمدادات، على نحو مستدام بيئياً، بطاقة كافية وموثوق بما ومتنوعة وعصرية تزيد على نحو كبير من حصة مصادر الطاقة المتحددة، ولا سيما نظم الكتلة الأحيائية والريحية والفولطاضوئية في مزيج الطاقة الوطنية.

ويُؤمل أن يتسنى بحلول عام ٢٠٣٠، إنتاج ٢٤ في المائة من الكهرباء من المصادر المتجددة للطاقة. غير أن هذا الهدف يتعشّر بآثار الحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي.

وفي ما يلى أمثلة على الأضرار الناجمة عن الحصار في هذا القطاع:

- أفادت المجموعة التجارية Grupo Empresarial Energoimport لواردات الطاقة أنها اتخذت خطوات مختلفة لشراء قطع الغيار اللازمة لصيانة وتشغيل محطة Gibara II لتوليد الطاقة الريحية. وأبرم في هذا الصدد عقد مع شركة ذائعة الصيت في القطاع، ولكن تعذّر الحصول على هذه المدخلات لأن المصارف الأجنبية لا تقبل خطابات الاعتماد الصادرة عن كوبا لإجراء المشتريات.
- منذ عام ٢٠١٥، سعت المجموعة التجارية Grupo Empresarial Geominsal إلى اقتناء مطياف كتلي بلازمي مقرون بالحث، وهو أداة لا غنى عنها في الأبحاث الجيولوجية. غير أن المورِّد ما زال يمتنع عن توفير الجهاز لأنه يحتوي على مكونات مصنَّعة في الولايات المتحدة.

ويشكّل النقل قطاع آخر من القطاعات المتضررة بالحصار. ففي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، بلغت الأضرار الناجمة عن الحصار في قطاع النقل ٢٠١٠، بلغت الأضرار الناجمة عن الحصار في قطاع النقل ٢٠١٠، بلغت

18-08324 **48/201**

وكانت شركة الطيران المدني الكوبية هي التي عانت أساساً من أكبر الخسائر المتكبّدة خلال تلك الفترة، حيث شهدت خسارة متراكمة قدرها ٢٤٠ ،٠٠ دولار. وكانت الخسارة ناجمة أساساً عن إلغاء أربع شركات طيران تابعة للولايات المتحدة لرحلاتها بسبب عدم إقبال المسافرين على ملئها. وقسركات الطيران المعنية هي Silver Airways و Spirit Airlines و Alaska Airlines و Alaska Airlines، مع الانخفاض الناجم عن ذلك في عدد الرحلات والمسافرين في الولايات المتحدة.

ومن الأمثلة الإيضاحية على الأضرار التي تخلّفها الجزاءات الاقتصادية بمقتضى الحصار في قطاع النقل الصعوبات التي تواجهها شركة الخطوط الجوية الكوبية Cubana de Aviación في شراء أو استئجار الطائرات التي تحتوي على مكوّنات تقنية تعتمد تقريبا على أي تكنولوجيا. ونتيجةً لأثر الجزاءات الذي يتحاوز الحدود الإقليمية، أصبحت شركة الخطوط الجوية الكوبية محرومة من فرص الحصول بأي شكل كان على الطائرات التي تصنعها شركات مثل Airbus و Dassault و Boeing، بصرف النظر عن أصحابها أو جنسيتها أو البلد الذي تُسجل وتُشغّل فيه.

ويمنع هذا الوضع شركة الخطوط الجوية الكوبية من أن تضع صيانة طائراتها في عهدة أي وكالات متخصصة في أي بلد تقريباً. إضافةً إلى ذلك، تحد العقبات المعيقة للمعاملات المصرفية بمقتضى الجزاءات إلى حد كبير من أداء الشركة بصفتها شركة طيران.

وفي السنوات الأخيرة، وضعت حكومة الولايات المتحدة استثناءات من جزاءاتها المفروضة على كوبا، يُحتمل أن تُجيز لكوبا، بطريقة محدودة جدا وشريطة الخضوع لعملية تنظيمية صارمة ولا يمكن التنبؤ بها، أن تشتري أو تستأجر طائرات في الولايات المتحدة، إضافة إلى قطع الغيار المستعملة في الطيران المدني. وهذا الإجراء لا يمكن تطبيقه بصفة خاصة، سواء من الناحية التجارية أو المالية، لأن قوانين الحصار الاقتصادي وأنظمته الأخرى ما زالت سارية.

غير أن جميع القيود المتحاوزة للحدود الإقليمية والتي تمنع قطاع الطيران المدني الكوبي من التعامل بحرية مع الشركات من بقية مناطق العالم، حيث تُنتج الطائرات وقطع غيار الطيران، ما زالت سارية. فتأثير هذه التدابير في سلامة الطيران واستقرار شركة الخطوط الجوية وفرص بقائها هو تأثير واضح.

وأُلقي الضوء على مثال آخر من الخسائر في هذا القطاع في حالة شركة Selecmar التي تكبدت خسارة قدرها ١٣٤٠، ٢٠٠ دولار تتعلق بأنشطة السفن التجارية والسفن السياحية. وتُعزى الخسارة أساساً إلى الحصار المفروض على البحّارة الكوبيين الذين يعملون لدى أصحاب سفن الرحلات السياحية التابعة للولايات المتحدة التي ترسو في موانئ كوبا. ومن هذه السفن MSC Divina و MSC Seaside.

إضافةً إلى ذلك، ما زال الحصار المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض السياحة يضر بخدمات النقل السياحي التي تقدمها المجموعة التجارية Taxis Cuba لسيارات الأجرة وشركة Empresa de Ómnibus Nacionales للحافلات.

وتكبّد مجال التشييد أيضا خسائر كبيرة بمقتضى سياسة الحصار المفروض على كوبا. وكان ما نسبته ستة وتسعين في المائة من مجموع الخسائر ناجما عن انعدام فرص الحصول على الوسائل والتكنولوجيات الفعالة من سوق الولايات المتحدة من أجل تنمية تشييد المساكن في كوبا.

وتحقيق التنمية الشاملة للصناعة الكوبية هو أمر لا غنى عنه لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠. غير أن هذا القطاع تضرر أيضا بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. ففي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، بلغت الخسائر التي تكبدها القطاع ٢٠٤٠، ٤٠٠ دولار.

وفي ما يلى أمثلة على الأضرار التي تكبّدها هذا القطاع من جراء الحصار:

- أفادت المجموعة التجارية للصناعات الكيميائية Lomisa أن الشركة الإسبانية Lomisa لم تتمكن من إمدادها بقطع غيار المضخات النابذة من طراز Lefi و Rheinhütte التي تُستخدم في مصنع الكلور وهيدروكسيد الصوديوم التابع لشركة Empresa Electroquímica de Sagua la Grande للصناعات الكهركيميائية. والسبب في ذلك هو أن الشركة المصنعة لقطع الغيار، Rheinhütte، رفضت توريدها بدعوى أن كوبا هي جهة وصولها النهائية.
- لا تُتاح لصناعة التدوير الكوبية فرص الحصول على الكثير من المعدات التكنولوجية اللازمة لانتشال النفايات القابلة للتدوير ورصّها وتفتيتها وقطعها ونقلها، لأنها معدات تصنّعها شركات الهلابات المتحدة.
- اضطرت شركة إنتاج المعادن (Empresa de Producciones Metálicas (Cometal) إلى شراء ١٣ مصعدا وقطع غيارها من أسواق بعيدة لأنها لم تستطع اقتناءها من سوق الولايات المتحدة. وبلغت التكلفة الكلية لهذه المعدات ٢٠٧٠ ٢٠ دولارا. فلو أن الشركة استطاعت أن تشتريها في الولايات المتحدة، لأمكنها ادخار ٤٤٤ ، ٤٩ دولارا وهو مبلغ يكفي لشراء ستة مصاعد إضافية من سوق الولايات المتحدة، إضافةً إلى قطع غيار وتوابع المعدات لم يتم تصليحها بعد.

وقد خلّف تأثير الحصار المفروض على كوبا في قطاع التكنولوجيا خسائر بلغت ٢٩٠,٦ مليون دولار.

رابعاً - التأثير على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي

٤-١ التجارة الخارجية

بلغت الأضرار اللاحقة بالتجارة الخارجية نتيجة الحصار خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما قيمته ٣,٣٤٣٤ بليون دولار.

والتأثير الأكبر للحصار في التجارة الخارجية هو في الدخل غير المتأتي من صادرات السلع والخدمات، والبالغ مجموعه ٢,٤٧٥٩ بليون دولار.

ولا يزال الحصار يلحق ضرراً فادحاً باقتصادنا لأنه يفرض علينا تغيير المواقع الجغرافية للمبالات التجارية، وكذلك الاحتفاظ بمحزونات كبيرة. وقد خسرت كوبا ما قيمته ٨٦٧,٥ مليون دولار بسبب ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكلفة التمويل الأجنبي نتيجة المخاطر القطرية بما قيمته ٢١١٩ ٢٥ دولاراً، مقارنة بالفترة السابقة.

18-08324 **50/201**

وتتأثر هذه المؤشرات بعدم القدرة على الوصول إلى القروض المصرفية أو الميسرة. ونتيجة لذلك، تضطر الشركات الكوبية إلى العمل بائتمانات تجارية يمنحها إياها الموردون أنفسهم بشروط أقلّ مواتاة.

وبلغت الخسائر الناجمة عن استخدام الوسطاء وما يتصل بذلك من زيادة في تكاليف السلع ما قيمته ٧٩٥ ٥٩ ٨٢٥ ولاراً، بزيادة نسبتها ١٩٦ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

وحتى عام ١٩٦٢، كانت كوبا السوق الطبيعية التي تشتري منها الولايات المتحدة السيجار وأوراق التبغ من أجل صناعة التبغ في الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة وجهة تصدير رئيسية للسيجار الكوبي. ففي العقد الممتد من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٨، كان نصيب الولايات المتحدة ٣٢,٦ في المائة من حجم هذه الصادرات و ٣٤,٦ في المائة من حجم هذه الصادرات و ٣٤,٦ في المائة من قيمتها.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٥٠ مليون وحدة تباع سنوياً في سوق التبغ الممتاز في الولايات المتحدة، حيث وصل عدد الوحدات المستوردة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٢٥ مليون وحدة. وهذه أكبر سوق للتبغ الممتاز في العالم، وتعادل ٧٤ في المائة من حجم السوق العالمية، التي تبلغ ٤٧٠ مليون وحدة.

ويستأثر السيحار الكوبي بما نسبته ٧٠ في المائة من الحجم و ٨٠ في المائة من القيمة في أسواق البلدان التي يباع فيها. وفي ضوء الحالة الراهنة لسوق التبغ الممتاز واستراتيجية التسويق التي تعتمدها شركة Habanos التابعة لمجموعة Empresarial Tabacuba التجارية، يمكن تحقيق النسبة نفسها في سوق التبغ الولايات المتحدة.

ويُقدَّر أن المبيعات في السنة الأولى من العمل في سوق الولايات المتحدة ستصل إلى ٥٠ مليون وحدة وترتفع تدريجياً على مدى ١٠ أو ١٥ سنة لتبلغ الحصة المستهدفة المحتملة.

واستناداً إلى متوسط سعر التصدير لشركة Habanos في عام ٢٠١٧ (٢,٦٩ دولار)، تقدَّر الخسائر التي تكبدتها الشركة نتيجة تعذّر عرض منتجاتها في السوق الأمريكية بمبلغ ١٣٤,٥ مليون دولار.

وإذا كانت حصة سوق الولايات المتحدة من السيجار المصنّع آلياً هي نفس حصة السوق العالمية (٨,٠ في المائة)، فإن من الممكن بيع ما لا يقل عن ١٠٠ مليون وحدة سيجار أخرى. وبسعر متوسط يبلغ ١٤٥ دولاراً لكل ألف وحدة، كان سيتسنى تحصيل إيرادات إضافية قيمتها ١٤٫٥ مليون دولار من بيع هذا المنتج في سوق الولايات المتحدة.

وتتبدى الأضرار التي تأخذ شكل إيرادات ضائعة بسبب الحصار أيضاً في مجال صادرات الفواكه، التي تُعتبر الولايات المتحدة سوقاً طبيعية لها.

إذ لا تزال شركة المواد الغذائية (Empresa de Alimentos Comercializadora (Alimport) وهي شركة مستوردة للمنتجات المخصصة أساساً لسلة الأغذية الأساسية والاستهلاك الاجتماعي وكذلك للمواد الخام المخصصة لصناعة الأغذية الكوبية، تعاني من السياسة الصارمة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ومن أثرها السلبي.

ونظراً لعدم توفر موارد مالية لإدامة وزيادة المشتريات في الولايات المتحدة على نحو ثابت، تضطر شركة Alimport للاستيراد من أسواق أخرى لديها فيها أصول سائلة نتيجة صادراتها أو خطوطها الائتمانية. ويؤدى ذلك إلى زيادة تكاليف الشحن البحرى.

وتقدَّر الخسائر التي تكبّدتها شركة Alimport خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب شراء المنتجات اللازمة من أسواق أبعد ما قيمته ٢٧١ ٣٥٥ ت دولاراً.

ويفرض تعذّر الوصول إلى سوق الولايات المتحدة أيضاً قيوداً على بيع السكر والبن والعسل.

ففي عام ٢٠١٧، وصل مجموع واردات السكر الخام في الولايات المتحدة إلى ٠٠٠ ٣٣٠ ٤ طن متري. وفي عام ١٩٥٩، بلغت واردات السكر في الولايات المتحدة ١١٨٧ ٩١٥ طناً؛ ورّدت كوبا ٠٠٠ ٣٠٠ طن منها أو ٧٢ في المائة من مجموعها.

وإذا أُخذ في الحسبان نصيبُ كوبا من سوق السكر في الولايات المتحدة قبل عام ١٩٥٩ وأرقام الإنتاج الكوبي في عام ٢٠١٧، ومن دون حساب المبيعات أو التزامات التصدير المتعلقة بالأسواق الأخرى، كان من الممكن لكوبا أن تصدّر ٢٠١٧ طناً من السكر إلى سوق الولايات المتحدة، لكن تعيّن عليها في الواقع بيع ذلك السكر في السوق العالمية بأسعار أقلّ. وبلغت الحسائر المرتبطة بذلك 1١٨ ٦٧٤ دولاراً.

وعلى الرغم من اهتمام العديد من شركات الولايات المتحدة في بشراء العسل الكوبي بالجملة، فإنما لا تزال لا تُمنح ترخيص الشراء من كوبا. ولذلك، فإن أكبر المبيعات التي يمكن لكوبا القيام بها هي في الأسواق الأوروبية، حيث الحواجز الجمركية مرتفعة.

وتُعدّ سوق الولايات المتحدة واحدة من أكبر خمسة أسواق مستوردة للبنّ المطحون المحمّص في العالم. ويمكن للبنّ الكوبي، بالنظر إلى نوعيته، أن يلبّي جزءاً كبيراً من الطلب على هذا المنتج في الولايات المتحدة لولا الحظر المفروض بموجب الحصار.

٤-٢ الشؤون المالية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المؤسسات المالية الكوبية تتعرض لسياسة تقوم على العداء والاضطهاد من جانب حكومة الولايات المتحدة. وقد بلغت الأضرار المالية والنقدية نتيجة الحصار ما قيمته ٥٣٨,٣ مليون دولار.

وتحظر اللوائح والأحكام الصادرة عن إدارة الخزانة والتجارة والخارجية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ المعاملات المالية المباشرة من جانب الأشخاص أو الشركات الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة مع ١٧٩ كياناً وكياناً فرعياً كوبياً.

وقد أسفرت هذه السياسة عن إلغاء تحويلات مصرفية طلبتها الشركات الكوبية المدرَحة في قائمة الكيانات الخاضعة للجزاءات. ونتيجة لذلك، لا يمكنها إجراء أي معاملات مالية مباشرة مع أي شخص طبيعي أو اعتباري من الولايات المتحدة. ويؤثر ذلك بصورة غير مباشرة في المعاملات التي تجريها المؤسسات المصرفية الكوبية، التي تضطر إلى تغيير القنوات المصرفية العادية (الخاضعة لقيود شديدة) لإجراء عمليات التحصيل والسداد، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات وتكاليف إضافية في ما يتعلق بالمعاملات التجارية.

وما زال يتعذّر على كوبا الوصول إلى مصادر التمويل من المصارف وكيانات الأعمال التجارية من الولايات المتحدة، التي يُعتبر استخدامها من الممارسات الشائعة في التجارة العالمية. وفي الفترة بين

18-08324 **52/201**

نيسان/أبريل ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، تعرّض النظام المصرفي الكوبي إلى أضرار نتيجة حوادث مبلغ عنها تتعلق بـ ٢٨ مصرفاً أجنبياً. وبالمقارنة مع الفترة السابقة، تبتى ٢٨ مصرفاً آخر سياسة المضايقات المفروضة بموجب حصار الولايات المتحدة لكوبا، الأمر الذي يقوّض سير العمل والعمليات الطبيعية للمؤسسات المصرفية الكوبية، التي تضطر إلى العمل في بيئة من عدم اليقين والمحنة المستمرين في حركة تدفقاتها المالية.

وفي ما يلي بعض الصعوبات الرئيسية التي واجهتها المؤسسات المصرفية الكوبية في عملياتها في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨:

- تعذَّر استخدام كوبا لدولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية والمالية مع العالم الخارجي. ومع أن الرئيس باراك أوباما أذن في آذار/مارس ٢٠١٦ باستخدام الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية بين كوبا والبلدان الأخرى، فإن المعاملات في الاتجاهين لا تزال تتأثر بشعور عدم اليقين والتخوّف المستمر لدى المؤسسات المصرفية التي مقرّها الولايات المتحدة بشأن ما هو ممكن أو غير ممكن في ما يتعلق بكوبا، وبتاريخ من الغرامات بملايين الدولارات المفروضة على المصارف في بلدان ثالثة.
- استمرار مواجهة صعوبات في الحصول على التكنولوجيات الجديدة لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (سويفت)، لأن معظم الشركات التي توفر البرمجيات والتكنولوجيات ذات الصلة هي شركات من الولايات المتحدة. ولذلك، يصعب الحصول على بيانات الحسابات التي يجب على المصارف الأجنبية إرسالها إلى المصارف الكوبية من خلال نظام سويفت، بسبب القيود المفروضة على كوبا.
- إلغاء ٢٠ مصرفاً أجنبياً، تشمل ١٧ مصرفاً أوروبياً ومصرفين من أمريكا اللاتينية ومصرفاً أفريقياً، رموز تطبيق إدارة العلاقة مع العملاء الخاص بخدمات نظام سويفت. وهذه الرموز هي أذون يتم تبادلها مع المصارف المراسلة لتصفية الرسائل الواردة ونوع الرسائل الصادرة وفرض قيود عليها.
- تقديم ٤ مؤسسات مصرفية أجنبية، تشمل ٣ مصارف أوروبية ومصرفاً من أمريكا اللاتينية، طلبات لإغلاق حسابات كوبية.
- إغلاق حسابات سفارات كوبية وموظفين دبلوماسيين كوبيين في الخارج، وحسابات مكاتب مثيلية لكيانات كوبية، أو رفض طلبات فتح هذه الحسابات لأن كوبا خاضعة للجزاءات واللوائح المنظمة للحصار. فعلى سبيل المثال، رفض عدد من الفروع المصرفية في أحد بلدان أمريكا اللاتينية فتح حساب للسفارة الكوبية في ذلك البلد، مما حرم السفارة من الحق في الحفاظ على الموارد المالية المتاحة لها. ويتنافى هذا الوضع مع أبسط قواعد القانون الدولي.
- رفض ۱۶ كياناً، تشمل ٦ كيانات آسيوية و ٣ كيانات أوروبية وكيانين من أمريكا اللاتينية وكياناً من أمريكا الشمالية وكيانين من أوقيانوسيا، تحويل الأموال من كوبا وإليها وتقليم خدمات مصرفية أخرى. وفي ما يلي مثالان على ذلك:

- رفض مصرف يتعامل معه أحد رياديي الأعمال الأجانب، كان مهتماً بالمشاركة في معرض هافانا الدولي لعام ٢٠١٧ لإقامة أعمال تجارية مع كوبا، إصدار شهادة تصديق أو رسالة تثبت أن شركته تباشر نشاطاً تجارياً طبيعياً وغير مدينة.
- لم تتمكن سفارة كوبية في أوروبا سداد دفعة جزئية من المساهمة السنوية المقدمة من كوبا إلى منظمة دولية لأن المصرف الذي تتعامل معه المنظمة رفض إجراء المعاملة.
- حجزُ الأموال وعدم اليقين بشأن مصيرها، مما يجعل من الصعب الحصول على الموارد المالية في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال:
- حجز كيانان أجنبيان أموالاً عن مؤسسات كوبية. وحجز إحدى الدفعتين مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في حين حجز الدفعة الأخرى مصرف في آسيا.
- محجز راتب مواطن من أمريكا اللاتينية يقيم مؤقتاً في كوبا ويعمل في مؤسسة أوروبية تدفع له بالدولار، لأن المصرف المراسل للمصرف الأوروبي الذي جهز الدفعة حجز الأموال وحوّلها إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وقد تقدّم العميل بشكوى إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، لكن من دون جدوى.
- رفضُ ٣٤ مصرفاً أجنبياً، تشمل ٢٤ مصرفاً آسيوياً و ٩ مصارف أوروبية ومصرفاً من أمريكا اللاتينية، تنفيذ عمليات متصلة بخطابات اعتماد صادرة في كوبا أو تقديم المشورة بشأنها. وفي معظم الحالات، يترتب على ذلك أثر خارجي نتيجة حدوث تأخيرات غير ضرورية، إذ تضطر الشركة الكوبية للاتصال بموردها للعثور على مصرف آخر لتجهيز الوثائق. فعلى سبيل المثال:
- أعلن مصرف من بلد آسيوي أنه لن يصدّق على خطاب اعتماد صادر عن كيان مصرفي كويي، وأصرّ على عدم الاتصال به مجدداً أو استخدامه لتقديم أي مشورة. وفي نهاية المطاف، أنهى المصرف عملياته مع كوبا بالكامل.
- أعلن مصرف آسيوي آخر رفضه التصديق على خطابات اعتماد جديدة من كيان مصرفي كوبي أو تلقّي مستندات تجارية منه بموجب خطابات اعتماد صدرت بالفعل أو استلام مدفوعات منه، مشيراً إلى تزايد المخاطر التي يواجهها بسبب الحظر التي تفرضه حكومة الرئيس ترامب.
- ذكر مصرف أوروبي أنه لن يصدّق على خطابات اعتماد من الشركات الكوبية بسبب السياسة الجديدة التي تفرضها الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.
- أعيدت معاملات مصرفية من ٥٥ كياناً، تشمل ٢٦ كياناً أوروبياً و ١٥ كياناً آسيوياً و ١٨ كياناً آسيوياً و ١١ كياناً من أمريكا اللاتينية وكيانين من أمريكا الشمالية وكياناً من أوقيانوسيا.
- ألغت ٣ مصارف، تشمل مصرفين آسيويين ومصرفاً أوروبياً، معاملات واتفاقات مصرفية موقعة. وعلّق مصرف آسيوي جميع الروابط مع مصرف كوبي، وذكر أنه لا يمكنه مواصلة العمل مع المصرف الكوبي بأي شكل من الأشكال.

18-08324 **54/201**

• مواجهة الصعوبات في إرسال واستلام الوثائق المصرفية عن طريق وكالات البريد السريع. فعلى سبيل المثال، أبلغ بعض المؤسسات المصرفية في أمريكا اللاتينية وأوروبا المصارف الكوبية بأنها لم تتمكن، بسبب اللوائح المنظّمة للحصار، من إرسال وثائق مصرفية عن طريق شركة دي إتش إل إكسريس، لأن الشركة تطالب عملاءها بتوقيع ورقة تعهّد بتعويض الجزاءات وضمان يؤكدون بموجبها أن أياً من موظفي الشركة أو وكلائها، ولا الشركة نفسها، سيعاقبون أو يتعرّضون لعقوبات بسبب محتويات الشحنة، وأن أياً من الجهة المرسلة أو المتلقية مدرجة في أي قوائم للجزاءات. وذكرت تلك المؤسسات أيضاً أن لأحكام ذلك التعهّد أسبقية على أحكام وشروط العقد العام أو عقد النقل، مما يوثر في إنجاز العقود الموقعة لإرسال واستلام المراسلات أو يؤخره.

خامساً - الحصار ينتهك أحكام القانون الدولي. التطبيق خارج الحدود الإقليمية

ما انفك طابع الحصار المتجاوز الحدود الإقليمية يزداد استفحالاً. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تشدداً في تجريم واضطهاد المواطنين والمؤسسات والشركات من بلدان ثالثة ممن أقاموا أو اعتزموا تطوير علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا.

ويُلحِق تطبيق إجراءات الحصار خارج الحدود الإقليمية ضرراً فادحاً بكوبا، لكنه يؤثر أيضاً في المصالح والحقوق السيادية لبلدان ثالثة، الأمر الذي يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد التجارة الحرة.

وعلى الرغم من وجود إرادة سياسية مشتركة لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية تقوم على المنفعة المتبادلة مع بلدان ثالثة، ورفض تطبيق جزاءات انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ورفض تدخل حكومة الولايات المتحدة في مثل هذه العلاقات، فقد كان للحصار أثر سلبي غير مسبوق، ولا سيما منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٧، وهو ما أثر تأثيراً كبيراً في العلاقات التجارية والمالية مع تلك البلدان.

وقد كان سئ قانون هيلمز - بيرتون وطابعُ الحصار المتجاوز للحدود الإقليمية من العوامل في سن "قوانين مضادة" وضعتها بلدان ثالثة لحماية نفسها من الخسائر المحتملة الناجمة عن تنفيذ هذه السياسة. بيد أن للحصار المفروض على كوبا أثراً تخويفياً حال دون التنفيذ السليم لهذه الأنظمة.

وتتعدد الأمثلة الحديثة على عرقلة أو وقف عمليات تجارية كوبية مع شركات من بلدان ثالثة نتيجة الحظر والتهديد والابتزاز من جانب حكومة الولايات المتحدة.

٥-١ التأثير على القطاع المصرفي والمالي

• في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلن مصرف ستانبيك زمبابوي، التابع لمجموعة مصرف ستاندرد، التي مقرها جنوب أفريقيا، إغلاق حسابات السفارة الكوبية في زمبابوي وإنهاء المعاملات المتصلة كوبا، بناءً على تعليمات من مصرفيه المراسلين، مصرف دويتشه بانك (ألمانيا) ومصرف يوني كريديت (إيطاليا)، لأسباب تتعلق بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

- في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، رفض أحد فروع مصرف بي إن بي باريبا فورتس في بلجيكا إصدار ضمان مصرفي يثبت أن شركة Internationales de Produits Représentations Industriels في كوبا. البلجيكية تباشر نشاطاً تجارياً طبيعياً وغير مدينة، لأنه سيُستخدم في أنشطة تجارية في كوبا.
- في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، رفض مصرف ING الهولندي تحويلاً مالياً من مواطن هولندي الله الله الله الله الله Asociación de Amistad República Federal de Alemania-Cuba (رابطة الصداقة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وكوبا) كتبرع للمساعدة في جهود التعافي بعد ضرب إعصار إيرما لكوبا. واحتج البنك بأنه لا يقيم معاملات متصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ببعض البلدان، ومنها كوبا، كما هو محدد في لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة على شركة أميريكان إكسبرس بقيمة ٢٠٤ دولاراً لانتهاكها قوانين الحصار المفروض على كوبا. وفُرضت الغرامة لأن شركة BCC Corporate البلجيكية التابعة لمجموعة Alpha Card Group، التي تملك شركة أميريكان إكسبرس ٥٠ في المائة منها، أصدرت بطاقات ائتمان لعملاء أوروبيين استُخدمت لعمل مشتريات في كوبا.
- في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، جمّد مصرف ASB النيوزيلندي تحويلاً مالياً لدولارات أسترالية من السفارة الكوبية في نيوزيلندا إلى وكالة شحن فييتنامية.
- في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، أغلقت شركة Stripe الأمريكية حسابات جميع عملائها الذين تربطهم صلات بكوبا، بسبب التدابير الجديدة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا.
- في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، رفض مصرف ASB النيوزيلندي تحويلاً مالياً من مواطن نيوزيلندي إلى وكالة سفر لأن كلمة "كوبا" استُخدمت في مرجع المعاملة. وأبلغ المصرف الشخص، عملاً بلوائحه، أنه لن ينشئ أي معاملة تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بكوبا.
- في ١٣ شــباط/فبراير ٢٠١٨، رفض بنك قطر الدولي إجراء تحويل مالي لمواطن كوبي يقيم في ذلك البلد لأسباب تتعلق بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في ٩ آذار/مارس ٢٠١٨، منع المصرف الدولي الكاريبي الأول التابع لمصرف إمبريال التجاري الكندي، الذي لديه فروع في جامايكا، تركيب نظام للخصم من بطاقات الائتمان أو المدين طلبته السفارة الكوبية، وذلك لتخوف المصرف من التعرّض لعقوبات نتيجة انتهاكه للوائح المنظّمة للحصار.

٥-٢ الأضرار اللاحقة بالكيانات الكوبية

• في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، تلقّت شركة Tecnotex الكوبية رسالة من شركة هيونداي للمصاعد تذكر فيها شركة هيونداي أنما لا تستطيع، في ضوء الحصار، العمل بصورة مباشرة مع شركة Tecnotex لأن لدى شركة Tecnotex حسابات في مصارف تقيم علاقات مالية مع مصارف من الولايات المتحدة.

18-08324 **56/201**

- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أفيد بأن منصة FutureLearn للتعلم الإلكتروني، المملوكة للجامعة المفتوحة، وهي مؤسسة حكومية بريطانية، منعت عدة أعضاء من الرابطة الكوبية لأخصائيي التخدير والإنعاش من المشاركة فيها لأن اسم كوبا مدرج في قائمة البلدان الخاضعة لجزاءات تفرضها الولايات المتحدة.
- في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، رفضت شركة بلجيكية تابعة لشركة هيوليت باكارد من الولايات المتحدة بيع ٣٠ جهاز حاسوب متخصص لشركة Studiotech Belgium لأنها كانت ستُستخدم لإنشاء محطة كاملة ستباع للمعهد الكوبي للإذاعة والتلفزيون.
- في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، أفيد بأن أحد فروع مصرف بي إن بي باريبا فورتس في بلجيكا رفض إرسال تحويلات إلى كوبا وإجراء تحويل مالي إلى فنانين شاركوا في معرض Cubaland، لأن كلتا الحالتين كانت تتعلق كوبا.
- في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أفيد بأن المصرف الوطني الأول، وهو مصرف جنوب أفريقي، رفض تجهيز معاملة من أحد عملائه كانت موجهة لمكتب Havanatour UK، لأن المعاملة تعلقت بكيان مدرَج في قائمة الجزاءات التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في ١٢ شــبـاط/فبراير ٢٠١٨، أفيـد بـأن مصــرف براديســكو البرازيلي منع شــركـة Banco Internacional de Comercio البرازيلية من العمل مع مصــرف Emporium Cigars وشركة de Cuba وشركة وشركة بموجب الحصار على كوبا.
- في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، ألغى مصرف Multibank من بنما عدة معاملات موجهة من شركات من الولايات المتحدة باليورو إلى شركة كوبية عن طريق شركة كربية عن طريق شركة كربية عن ألغيت المعاملات، التي كانت دفعات مقابل خدمات تحليق، لأنها صدرت في مصرف من الولايات المتحدة وكانت وجهتها كوبا.
- في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، رفض مصرف دويتشه بوستبانك الألماني، بسبب اللوائح المنظّمة للحصار، تحويلاً مالياً باليورو من دار 8MAI الألمانية للنشر إلى صحيفة Granma Internacional.

٥-٣ آثار أخرى لتطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية

- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أبلغ المكتب الفرنسي لشركة فوراكس وفد كوبا الدائم إلى اليونسكو أنه سيلغي جميع بطاقات الوقود الصادرة للوفد، لأن إحدى شركات توريد الوقود، وهي شركة رويال دتش شل البريطانية والهولندية، منعت منح بطاقات الوقود إلى البلدان التي تخضع، كما هو حال كوبا، لجزاءات تفرضها الولايات المتحدة.
- في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أفادت السفارة الكوبية في أستراليا بأن مصارف خاصة، هي مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية (ANZ) ومصرف الكومنولث ومصرف سانت جورج ومصرف بنديغو ومصرف ويستباك، واصلت منع المعاملات المتصلة بكوبا، والتي كانت في هذه الحالة، معونات أرسلت تضامناً في أعقاب الأضرار الناجمة عن إعصار إيرما.

- في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أفيد بأن مصرف ANZ طلب إلى وكالة السفر النيوزيلندية World Journeys تعليق المعاملات المباشرة أو غير المباشرة مع كوبا؛ وإلاّ تعيّن عليها إغلاق حسابها المؤسسي مع المصرف.
- في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رفضت مصارف خاصة شيلية، هي مصرف Banco Edwards ومصرف Banco Edwards ومصرف Banco Edwards ومصرف Banco Edwards الحكومي Banco Estado الحكومي Banco Estado ومصرف الموال إلى كوبا جمعتها حركة BancoEstado ومصرف الموال إلى كوبا جمعتها حركة وي جمهود التعافي عقب الأضرار الناجمة عن (الحركة الشيلية للتضامن مع كوبا) للمساعدة في جمهود التعافي عقب الأضرار الناجمة عن إعصار إيرما. واحتجت تلك المصارف بأن كوبا تخضع للوائح الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكن السماح لها بإجراء تلك المعاملات.
- في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أفيد بأن أحد فروع مصرف ويستباك في نيوزيلندا أوقف مؤقتاً تحويلاً مالياً من شركة Havana Coffee Works النيوزيلندية لشراء البنّ من فانواتو، لأن اسم الشركة يحتوى على كلمة هافانا.
- في شباط/فبراير ٢٠١٨، رفض فندق شيراتون أديس أبابا، في إثيوبيا، بناءً على تعليمات من الشركة الأم في الولايات المتحدة، حجز غرف لوفد كوبي كان من المقرر أن يزور البلد بسبب اللوائح المنظّمة للحصار على كوبا.
- في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ألغت شركة فيديكس أكسبرس حساب السفارة الكوبية في أنتيغوا وبربودا، بدعوى أن الشركة والشركات الدولية التابعة لها تخضع لقانون الولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكنها إجراء عمليات نقل لحكومات مدرَجة على قائمة الجزاءات التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، أفيد بأن شركة (Todo Pago) الأرجنتينية للدفع الإلكتروني، سيحبت خدمات كانت قدّمتها إلى فرع Havanatur في الأرجنتين بحجة أن الفرع مدرَج في قائمة الجزاءات التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

سادسا – الرفض العالمي للحصار

٦-١ معارضة سياسة الحصار داخل الولايات المتحدة

تزداد في مجتمع الولايات المتحدة الشرائح التي تعارض سياسة الحصار العبثي المفروض على كوبا ويزداد تنوعها، رغم اهتمام الحكومة الحالية بعكس مسار التقدم المحرز في العلاقات الثنائية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى مطلع عام ٢٠١٧.

وواصلت مجموعات على غرار مؤسسستي Engage Cuba و CubaNow، تعدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتحقيق رفع الحصار، عملها في هذا الصدد ونوعت نطاق أنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت من المحافظة على انتشارها في قطاعات مختلفة من مجتمع الولايات المتحدة مثل القطاعين

18-08324 **58/201**

الزراعي والثقافي وقطاع الأعمال، وعملت حتى على حشد الدعم في الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة، على المستوى الفيديرالي وعلى مستوى الولايات.

وفيما يلى بعض الأمثلة على معارضة سياسة الحصار داخل الولايات المتحدة:

- في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد مجلس الشيوخ في ولاية ميتشيغان قرارا يطلب إلى كونغرس الولايات المتحدة إقامة علاقات تجارية مع كوبا وتحسينها.
- في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون، آيمي كلوبوتشر (مينيسوتا)، وكريس ميرفي (كونيتيكت)، وديك ديربن (إيلينوي)، وديبي ستابناو (ميتشيغان)، وشيلدون وايتهاوس (رود آيلاند)، وإليزابيث وارين (ماساتشوستس)، وآل فرانكن (مينيسوتا)، وبراين شاتز (هاواي)، ومايكل بينيت (كولورادو)، وجون تستر (مونتانا)، وباتريك ليهي (فيرمونت)، ورون وايدن (أوريغون)، وكلير ماكاسكيل (ميسوري)، وجان شاهين (نيو هامبشير) بإرسال خطاب مفتوح إلى وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، ينادون فيه بالخفاظ على الروابط الاقتصادية والسياسية مع كوبا وتوسيع نطاقها، بما يشمل رفع الحصار.
- في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نشرت مجموعة Engage Cuba وشركة Morning Consult نتائج دراسة استطلاعية وطنية متعلقة بكوبا بينت أن غالبية الناخبين الجمهوريين المسجلين تؤيد رفع القيود المفروضة على التجارة مع كوبا والسفر إليها، وأن غالبية مواطني الولايات المتحدة تؤيد الحفاظ على العلاقات الثنائية.
- في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عرض عضو الكونغرس الديمقراطي عن ولاية إلينوي، بوبي راش، مشروع القانون 4.R. 2296 على مجلس النواب من أجل رفع الحصار المفروض على كوبا، في جملة أمور أخرى.
- في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت جامعة فلوريدا أتلانتيك نتائج دراسة استقصائية متعلقة بكوبا أجريت في فلوريدا وأظهرت أن نسبة ٣٤ في المائة فقط من سكان الولاية تؤيد السياسة الجديدة للرئيس ترامب.
- في ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، عرض عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية أوريغون، رون وايدن، مشروع القانون S.1699 المعنون "قانون التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا لعام ٢٠١٧،" الذي يهدف إلى إلغاء الجزاءات المفروضة على كوبا وتطبيع العلاقات التجارية بين البلدين.
- في ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، أطلقت مجموعة من القادة السياسيين والقادة في مجال الأعمال من الحزبين في ولاية كنتاكي، برئاسة مفوض قطاع الزراعة راين كارلز ورجل الأعمال جوناثان بلو، مجلس ولاية لمؤسسة Engage Cuba في ولاية كنتاكي. وتسعى هذه المنظمة إلى تحقيق رفع الحصار من أجل تحفيز صادرات القطاعات الرائدة في الولاية، مثل قطاعي الزراعة والصناعة التجويلية.
- في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أسسس رئيس شركة السفر الثقافي في كوبا (Cuban Cultural Travel)، مايكل سايكز، والمحامى داني بيريز، منظمة تدعى الشركات

- الأمريكية للرحلات السياحية في كوبا (American Tour Operators in Cuba) تضم أكثر من هركة من الولايات المتحدة تعمل في قطاع السياحة في كوبا.
- في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، انتهى الاجتماع الرابع للكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة الذي عقد في جامعة هاوارد في واشنطن العاصمة، بشأن موضوع "الدفاع عن السيادة الوطنية ومعارضة الحصار". واتُّفِق على تشجيع مجالس المدن والهيئات التشريعية المحلية لإصدار بيانات تفضى إلى تطبيع العلاقات مع كوبا ورفع الحصار وحرية السفر.
- في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨، في مؤتمر صحفي عقد في هافانا مع أعضاء آخرين في كونغرس الولايات المتحدة، أشار عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية أوريغون رون وايدن إلى تأييد الحزبين لرفع الحصار في كونغرس الولايات المتحدة. وأعرب أيضا عن شواغل إزاء عودة حكومة الرئيس ترامب إلى سياسات الحرب الباردة.
- في ١ آذار/مارس ٢٠١٨، دعا ائتلاف من ٢٨ شركة منظمة للرحلات السياحية وشركة متخصصة في الزيارات التثقيفية إلى كوبا في رسالة موجهة إلى الرئيس ترامب إلى تخفيف القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا.

٢-٦ معارضة المجتمع الدولي لسياسة الحصار

من الملفت التأييد المتزايد والساحق من المجتمع الدولي لكوبا في دعوتما إلى إنهاء الحصار، فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت تصريحات كثيرة تدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط لهذه السياسة.

وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان،
 ثُدِّدَ بالأثر السلبي الناجم عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات
 المتحدة على كوبا وأطلقت دعوة لرفعه بالكامل. وفي تلك المناسبة، تحدث ٢٤ بلدا ناميا
 ومجموعة الدول الأفريقية في إطار جلسة التحاور مع المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير
 القسرية الانفرادية في التمتع محقوق الإنسان.
- في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان أيضا، عقد المجلس حلقة النقاش نصف السنوية بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وكوبا التي تكلمت باسم مجموعة من الدول، أدلى ١٥ بلدا ناميا آخر ببيانات. وشارك في حلقة النقاش المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف، وهو عضو في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.
- في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بيانا وزاريا أعربوا فيه مرة أخرى عن رفضهم تطبيق سياسة الحصار على كوبا وفرض تدابير قسرية انفرادية على بلدان نامية. واعتُمِدَ النص في الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للمجموعة الذي عُقد خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في نيويورك.

18-08324 **60/201**

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتما الثانية والسبعين، أعلن ٣٧ من رؤساء الوفود عن تأييدهم لرفع الحصار.
- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمدت الجمعية العامة للمرة السادسة والعشرين على التوالي (انظر الجدول أدناه) قرارا معنونا "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" بأغلبية ١٩١ صوتا وامتناع عضوين فقط، هما الولايات المتحدة وإسرائيل، عن التصويت.

التصويت في الجمعية العامة على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، في الفترة ١٩٩٢-٢٠١٧

الممتنعون	المعارضون	المؤيدون	السنة
٧١	٣	09	1997
٥٧	٤	٨٨	1998
٤٨	۲	1.1	1998
٣٨	٣	117	1990
70	٣	١٣٧	1997
١٧	٣	127	1997
17	۲	101	1991
٨	۲	100	1999
٤	٣	177	7
٣	٣	177	7 1
٤	٣	١٧٣	77
٢	٣	1 7 9	7
1	٤	1 7 9	۲٠٠٤
1	٤	١٨٢	70
1	٤	١٨٣	77
1	٤	١٨٤	۲٧
٢	٣	١٨٥	۲٠٠٨
٢	٣	١٨٧	79
٣	۲	١٨٧	۲.1.
٣	۲	۲۸۱	7.11
۲	٣	١٨٨	7.17
٣	۲	١٨٨	7.17
٣	۲	١٨٨	7.18
صفر	۲	191	7.10
۲	صفر	191	7.17

الممتنعون	المعارضون	المؤيدون	السنة
صفر	۲	191	7.17

- شارك في مناقشة القرار ٤١ متكلما من جميع المناطق في العالم ودعوا إلى رفع الحصار فورا. وكان من بينهم سبعة ممثلين عن مجموعات تنسيق ومنظمات إقليمية ودون إقليمية هي: مجموعة السب ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانجياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمد مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي اجتمع خلال دورته الوزارية في كاراكاس، إعلانا بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، دعا فيه حكومة الولايات المتحدة إلى الامتثال للقرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة، وفي هذا الصدد إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.
- اعتمد مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في دورته السادسة بعد المائة التي عقدت في بروكسل في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قرارا بشأن الحصار المفروض على كوبا كرر فيه المجلس إدانته لسياسة الولايات المتحدة، وأعرب عن قلقه إزاء انتكاس العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة.
- في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثلاثين، اعتمد رؤساء الدول والحكومات قرارا معنونا "رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية". وتختتم الوثيقة بإعادة تأكيد تضامن الدول الأعضاء الخمس والخمسين في الاتحاد الأفريقي مع كوبا.
- خلال المؤتمر الوزاري الثامن عشر لمنتصف المدة لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في باكو، أعرب عدد من رؤساء الوفود عن اعتراضهم على الحصار المفروض على كوبا الذي أدين بشدة مجددا في الوثيقة الختامية المعتمدة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، سحلً في الموقع الشبكي Cuba vs. Bloqueo. أكثر من ٢٠٠ بيان وشكوى للتنديد بالحصار صادرة عن حركات تضامن، وبرلمانات ومجموعات برلمانية، وعلماء بارزين، وناشطين، ورابطات صداقة، وأشخاص كوبيين يعيشون في الخارج، ومنظمات غير حكومية، وحكومات محلية وفيديرالية ووطنية في بلدان مختلفة، وانضمت جميع هذه الجهات إلى الجهات التي ترفض بالإجماع الحصار على كوبا. ويرد فيما يلى بعض الأمثلة على ذلك:

• في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، أعرب "القساوسة من أجل السلام"، خلال القافلة الثامنة والعشرين للصداقة بين الولايات المتحدة وكوبا، عن اعتراضهم على الحصار اللاأخلاقي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وسافر أعضاء القافلة إلى كوبا من دون الحصول على إذن من وزارة المالية، وواجهوا بذلك خطر التعرض لعقوبات وغرامات، ولم تقتصر مطالبتهم على

18-08324 **62/201**

- المحافظة على التقدم المحرز في المرحلة السابقة بل طالبوا أيضًا برفع الحظر المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة بحرية إلى كوبا.
- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أقيمت في كنيسة كالفاري المعمدانية في واشنطن العاصمة، مناقشة بشأن تأثير سياسة الحصار المفروض على كوبا في القطاع الصحي. وفي هذه المناسبة، أطلقت هتافات "نعم لكوبا، لا للحصار" (Cuba sí, bloqueo no) و "عاشت كوبا" (Viva Cuba) في سياق مطالبة المجتمع الأمريكي بوضع حد للحصار المفروض على الجزيرة.
- في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وصف عضو مجلس الشيوخ من الحركة الديمقراطية البرازيلية روبرتو ريكياو سياسة الرئيس ترامب تجاه كوبا بأنما حماقة لا تستند إلى تفكير عقلاني. وأفاد عضو مجلس الشيوخ، في ملاحظات أدلى بما إلى وكالة الصحافة الكوبية برينسا لاتينا (Prensa Latina)، بأن الرئيس ترامب أوجد نظرية غير واقعية على الإطلاق مفادها أن موظفي سفارة الولايات المتحدة في كوبا تعرضوا لما يزعم بأنما هجمات صوتية، وهي نظرية لا تعقل.
- في 9 تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصدر رائد الفضاء الروسي وبطل الاتحاد الروسي والنائب في مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية، رومان رومانينكو، إعلانا يطالب فيه بوقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن. وذكّر السيد رومانينكو بالنداء الذي وجهه مجلس الدوما في الجلسة العامة للجمعية العامة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات برلمانية دولية بشأن ضرورة إنحاء هذه السياسة الفاشلة التي لا تزال قائمة وتلحق ضررا بالشعب الكوبي.
- في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال الاجتماع الرابع للعمال الشباب في الاتحاد العالمي لنقابات العمال في المخروط الجنوبي الذي عقد في الأرجنتين بحضور أكثر من ٤٥٠ مندوبا من ثمانية بلدان، اعتمد الاتحاد العالمي لنقابات العمال قرارا يدين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالى الجائر.
- في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أعربت الحائزة على حائزة نوبل للسلام، ريغوبرتا مِنتشو، عن تأييدها لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على الجزيرة ووصفته بقولها إنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية.
- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قبل ساعات من التصويت التاريخي في الجمعية العامة ضد الحصار، اعتمد برلمان جامايكا بالإجماع اقتراحا يدين السياسة البالية التي تلحق ضررا شديدا بالشعب الكويي. ويفيد الاقتراح الذي اعتمده المشرعون في جامايكا للسنة التاسعة على التوالي، بأن هذه السياسة لا تزال تشكل العائق الرئيسي أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا.
- في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدر الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء والنائب في مجلس الدوما في الاتحاد الروسيي زوريس ألفيوروف بيانا موجها إلى الجمعية العامة وبرلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن ضرورة وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

- في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، طالبت الحركات الاجتماعية والحركات النقابية الحاضرة في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث عشر الذي عقد في سلفادور دي باهيا في البرازيل بإنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود.
- في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أدان رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات إيفو موراليس أيما في خطابه أمام مؤتمر قمة الأمريكتين، ما فرضـــته حكومة الولايات المتحدة من جزاءات انفرادية على فنزويلا وما وجهته إليها من تمديدات بالغزو، وطالب بالرفع غير المشــروط للحصـــار المفروض على كوبا.

الاستنتاحات

خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، شددت حكومة الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وطبقته بأقصى درجة ممكنة من الصرامة. ولا تزال هذه السياسة تمثّل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان للشعب الكوبي، مما يشكل تحديا خطيرا في وجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأسفر تشديد تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية عن إطلاق موجة غير عقلانية من الإجحاف تعرضت لها المعاملات التجارية والمالية الكوبية، إلى جانب أعمال انتقامية ضد أصحاب الأعمال والكيانات المصرفية والمالية التي لها صلات مع كوبا. وتبين المضايقات المستمرة للمصالح التجارية والتهديدات والجزاءات المفروضة على المستثمرين الأجانب ازدراء سلطات الولايات المتحدة للقانون الدولي وسيادة البلدان الأخرى.

وقد بلغت الأضرار المتراكمة جراء فرض الحصار على مدى ما يقرب من ستة عقود ما قيمته معراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية. وبالأسعار السائدة، تجاوزت الخسائر القابلة للقياس الكمّي الناجمة عن الحصار مبلغ ١٣٤ ٤٩٩ ١٣٤ دولار.

وخلال الفترة المشمولة بالتحليل، تسبّب الحصار في تكبد كوبا خسائر تقارب ٢٠٠٠، ٢٠١ ٤ دولار.

وأدت الأنظمة والأحكام التي اعتمدتها وزارة المالية ووزارة الخارجية ووزارة التجارة في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لتنفيذ سياسة تشديد الحصار التي أعلن عنها الرئيس ترامب في حزيران/يونيه ٢٠١٧، إلى تقييد أكبر لحق مواطني الولايات المتحدة في السفر إلى كوبا، وفرضت مزيدا من القيود على فرص إقامة قطاع الأعمال في الولايات المتحدة تعاملات تجارية مع كوبا، وهي فرص محدودة بالفعل.

ويشكل تشديد الحصار المالي والمصرفي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية بطبيعته، اعتداء على الأصول المالية الكوبية في الخارج واضطهادا مستمرا لها ويضع مزيدا من العقبات أمام إقامة علاقات طبيعية بين النظام المصرفي الكوبي ونظرائه الأجانب، مما ألحق ضررا جسيما في اقتصاد البلد، ولا سيما الأنشطة التجارية للشركات والمصارف المحلية في صلاتها مع المؤسسات المصرفية الدولية.

18-08324 **64/201**

وينتهك الحصار أحكام القانون الدولي. ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وينتهك حق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية وتقرير المصير. وهو يشكّل، في جوهره وفي الغايات التي يصبو إليها، عملا عدوانيا انفراديا وتحديدا مستمرا لاستقرار بلد. وينتهك أيضا الحقوق الدستورية لشعب الولايات المتحدة، لأنه يتعدى على حريته في السفر إلى كوبا. وينتهك كذلك الحقوق السيادية لدول أخرى عديدة بسبب طابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية.

ويجب أن تنهي حكومة الولايات المتحدة تماما الحصار الذي تفرضه على كوبا، وأن تقوم بذلك من جانب واحد ومن دون أي شروط. فهذه الخطوة ستلبي مطالب الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي والأغلبية الكبيرة من الأصوات الكثيرة والمتنوعة التي تنادي من داحل الولايات المتحدة بوقف هذه السياسة الجائرة.

وتعرب كوبا، بالأصالة عن نفسها وباسم شعبها، عن اطمئنانها المستمر إلى تأييد المجتمع الدولي لها في مطالبها المشروعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

تعرب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن التزامها القوي بالقرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اعتمد في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ودعمها الكامل لذلك القرار، وفقا للمبادئ الثابتة لحركة عدم الانحياز ومجموعة السب ٧٧ والصين التي تعارض أي شكل من أشكال الجزاءات الانفرادية.

وتدين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا باعتباره تعدياً على السيادة وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية وحقوق الإنسان والحضارة، يغرق العالم في ظلام القرون الوسطى.

وقد أقيمت علاقات دبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وجاءت حكومة جديدة إلى السلطة في الولايات المتحدة، ولكن في الواقع، لم يتغير شيء منذ ذلك الوقت بشأن سياسة الولايات المتحدة العدائية المتمثلة في فرض الجزاءات الاقتصادية ضد كوبا.

وفي كل عام على مدى السنوات الـــ ٢٦ الماضية، كانت الجمعية العامة تعتمد قرارات تعارض الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، ولكن الولايات المتحدة تغض الطرف عن تنفيذها.

وقد صوتت جميع الدول الأعضاء، باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل، لصالح القرار ٤/٧٢، ويبين ذلك بوضوح الموقف المشترك للمجتمع الدولي الذي يعارض الحصار المفروض على كوبا.

بيد أن الولايات المتحدة تتجاهل مطالبة الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي بإنماء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضدكوبا.

وتنفذ حكومة الرئيس دونالد ترامب مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. وتشكل هذه السياسة تعزيزاً لسياسة الحصار الفاشلة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا، والتي بدأت منذ نشوء جمهورية كوبا، والتي تحدد حتى اليوم السيادة والحق في الوجود، وتعوق التطور الطبيعى لحكومة وشعب كوبا.

وجميع أنواع القوانين الشائنة، مثل "قانون هيلمز - بيرتون"، تعطي الولايات المتحدة القدرة على فرض جزاءات تتجاوز الحدود الإقليمية على أي بلد له علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا، وذلك في انتهاك للقانون الدولي، وهو أمر لا يضر بشكل كبير باقتصاد كوبا فحسب، بل يضر أيضا باقتصاد البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وهذا يثبت نفاق الولايات المتحدة التي تُنفذ تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وتثير زوبعة بشان "سيادة القانون" و "الديمقراطية"، والطبيعة التعسفية والاستبدادية والمتغطرسة لمبدأ "أمريكا أولا"، والذي يقدم القوانين الاتحادية على الميثاق، ويضحي بالصالح العام سعيا إلى تحقيق المصالح الخاصة.

وفي الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، صدر القرار بتصويت ساحق، كما كان الحال في الماضي، وذلك مظهر من مظاهر الدعم القوي والتضامن مع الحكومة الكوبية ونضال الشعب الكوبي من أجل قضيته العادلة.

وتعرب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييدها القوي وتضامنها مع حكومة كوبا وشعبها، الذي يناضل أفراده من أجل الدفاع عن كرامتهم وسيادتهم الوطنية، ومن أجل تحقيق الوحدة والتعاون في المنطقة ضد الجزاءات الانفرادية للولايات المتحدة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تثني حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استمرار الأمين العام في إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رغم القرارات العديدة التي اعتمدتما الجمعية العامة وتدعو فيها إلى رفعه.

وترحب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيّما ترحيب بالتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة لرفع بعض الجزاءات، ولا سيما القيود المفروضة على السفر لأسباب عائلية وعلى التحويلات المالية، وأيضاً لمنح الإذن بتطوير خدمات الاتصالات بين البلدين وإعادة فتح السفارتين الأمريكية والكوبية، وترى في هذه التدابير سبيلاً نحو حل هذه المشكلة حلاً كاملاً.

بيد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد الإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي عدة مرات، ولا سيما اعتماد ١٩١ دولة عضواً لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتؤيد أي قرار جديد وأي مبادرة تسعى لإقامة حوار بنّاء ومثمر بين كوبا والولايات المتحدة هدفه الإناء التام للحصار.

18-08324 **66/201**

جيبوتي

[الأصل: بالفرنسية] [۲۸ أيار/مايو ۲۸]

تود جمهورية جيبوتي أن تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، صوّتت جيبوتي تأييداً لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المتعلق بضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبّق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار، فلا داعي أن إلى أن تلغي أو تبطل أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لم يُصدر كومنولث دومينيكا ولم يطبّق أي قوانين أو تدابير من شائها أن تعيق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ويعارض كومنولث دومينيكا بالمطلق تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية للدول، الذي ينمّ عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى ويقّوض تلك السيادة، دون موافقة الأمم المتحدة. فهذه الإجراءات الانفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ودعمت حكومة كومنولث دومينيكا وستظل تدعم حكومة جمهورية كوبا وشعبها، بوصف كوبا عضواً في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا - معاهدة تجارة الشعوب، وبلداً شقيقاً من منطقة البحر الكاريبي. فعلى مدى أكثر من ٣٦ عاماً، جمعت بين حكومتي البلدين وشعبيهما روابط ثقافية وسياسية متينة وأواصر تضامنٍ في عدد من مجالات التعاون، وعلى الأخص التعليم والصحة والرياضة.

وتكرر حكومة كومنولث دومينيكا الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق ضرراً بالغاً بالشعب الكوبي على مدى الستين عاماً الماضية. وهذه دعوة إلى الرجوع إلى ما استُقرّ عليه من اعتماد على الحوار والدبلوماسية كاستراتيجيتين محوريتين لحل المسائل المعلقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وترحب حكومة دومينيكا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا مؤخراً. وتحت الحكومة على إيلاء الاعتبار الواجب للدعوة التي أطلقتها مؤخراً الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والغالبية العظمى من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار ولإيلاء الأولوية لمبدأي الحوار والتسوية في العلاقات بين جارينا في هذه البقعة من العالم.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية] [٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

ذكرت الجمهورية الدومينيكية مرارا في مختلف المحافل الدولية والإقليمية أنما تقيم علاقاتها الدولية على القواعد والمبادئ المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبسيادة الدول، وهي قواعد ومبادئ مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام. وفي هذا السياق، لن تصدر أو تشجع أو تطبق أي أحكام تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية] [۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

لم تصدر إكوادور أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢. وعلاوة على ذلك، فهي تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذان يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

وتصوت إكوادور عادة لصالح القرار، وتشارك في المناقشة للدعوة إلى وضع حد للحصار الجائر الذي يؤثر بشكل خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي.

وتحافظ إكوادور على روابط اقتصادية وتجارية وثيقة مع كوبا، وقد ازدادت التجارة بين البلدين في السنوات الأخيرة.

وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، دخل اتفاق التكامل الاقتصادي الجزئي رقم ٤٦، المبرم في إطار رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والموقع في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، حيز النفاذ. ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز التجارة المتبادلة عن طريق منح تفضيلات تتعلق بالتعريفات الجمركية وغيرها.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ اتساقا مع قناعتها الثابتة التي مفادها أنَّ فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس إجراءً يمكن أن تقبله مصر.

ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

18-08324 **68/201**

ويسبب هذا الحصار الجائر وغير المبرر ضائقة اقتصادية واجتماعية لا داعي لها للشعب الكوبي. كما أنه يؤثر على القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي. فهذا الحصار مفارقة تاريخية من عهد بائد ويجب رفعه. وله تداعيات تطال شركات ومواطنين في دول ثالثة. وتشكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية لكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء تزايد الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية في هذا الحصار، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة بإنحاء هذه الجزاءات غير المبررة على الفور.

وترحب مصر بعودة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وبالزيارة التاريخية لعام ٢٠١٦ التي قام بما رئيس الولايات المتحدة آنذاك إلى كوبا، وبسحل التصويت على قرار الجمعية العامة ٥/٧١، حيث لم تصوّت ضده أي دولة من الدول الأعضاء.

وتقرُّ مصر أيضا بالتقدم المحرز في بعض الجالات فيما يتعلق بالأنظمة التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة السابقة. وتأمل مصر أن تمهد هذه الخطوات الطريق صوب تطبيع جميع جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي حين أن هذه التطورات شكلت خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أيّ تغيير على فرض الحصار ولا تزال القوانين والأنظمة التي يرتكز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا لإتاحة التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة عبثية غير مقبولة أخلاقيا، فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر عزم الشعب الكوبي على الإمساك بزمام مستقبله. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، بذلت حكومة كوبا جهودا جبارة للوفاء باحتياجات شعبها.

وما ثبت على مدى أكثر من ٥٦ عاماً من الحصار المفروض على كوبا هو أنه في هذا العالم المتسم بالعولمة، لا يزال الشعب الكوبي قادراً على البقاء بفضل المثابرة والأمل.

وتأمل مصر أن يؤدي الحوار بين البلدين، على أساس الاحترام المتبادل والتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين من جميع جوانبها.

وفي ظل هذا السياق الجديد، تحث مصر الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتثال فورا وبالكامل للميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها ٢٦ قرارا، وإنحاء الحصار غير المبرر، الذي ماكان ينبغي له أن يفرض أصلا ولا بد من وضع حد نحائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

إن جمهورية السلفادور، التزاماً منها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي، ولما كانت على بينة تامة بضرورة إنهاء التطبيق الأحادي الجانب لدولة ما لأي تدابير اقتصادية وتجارية ومالية تضر بدولة أخرى وتؤثر في تنمية شعبها، تكرر تأكيد تأييدها الراسخ للمطالبات بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

كما لا يخفى على أحد أن الحصار المفروض على كوبا لا يضر بالاقتصاد فحسب، بل كذلك بقطاعات ذات أهمية حيوية للشعب الكوبي، مثل الصحة والتعليم والتغذية والرياضة والثقافة. ولذلك، ترى السلفادور أن الحصار عمل مشين يسفر عن تداعيات خطيرة على تقدم وتنمية دولة ذات سيادة.

ومن المعروف أيضا أن آليات تنفيذ وتشديد الحصار المفروض على كوبا تشكل انتهاكات خطيرة للمبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية، فضلا عن العديد من قرارات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأحرى.

ويتواصل منع كوبا من استيراد وتصدير المنتجات والخدمات بحرية في إطار التبادل التجاري مع الولايات المتحدة. ولا يمكنها إقامة علاقات مصرفية مباشرة مع هذا البلد، أو تلقي أي استثمارات أمريكية في قطاعات الاقتصاد الأحرى باستثناء قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وينعكس تشديد الحظر كذلك في فرض غرامات تصل إلى ملايين الدولارات على المصارف والمؤسسات المالية التي تحافظ على علاقات مع كوبا، بالإضافة إلى التحيز ضد المعاملات المالية الدولية التي تشمل كوبا.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من جميع التدابير الانفرادية، فقد تمكنت كوبا، من خلال المثابرة والتصميم، من التغلب على العقبات والصعوبات التي تواجهها، وتثني السلفادور على كوبا عملها لفتح وتعزيز اقتصادها وتحسين عمليات الإنتاج فيها.

وتعتبر السلفادور أن الإجراءات الانفرادية من قبيل الحصار المفروض على الشعب الكوبي تقوض على غير خطير جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي اليوم لتعزيز السلم؛ والتعاون؛ والتنمية والعدالة الاجتماعية؛ وحقوق الإنسان؛ والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ والوحدة والتضامن فيما بين البلدان.

وأخيرا، تقر جمهورية السلفادور بأن النداء الذي يوجهه المجتمع الدولي من أجل وضع حد للحصار المفروض على كوبا يكتسب قوة متزايدة يوما بعد يوم، وتضم صوتها مرة أخرى إلى هذا النداء وتكرر تأكيد الضرورة العاجلة لإنحاء تطبيق الحصار. وبالمثل، تأمل السلفادور بإحراز تقدم في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة بغية تعزيز تقدم الشعبين والأمتين.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية] [۲۱ أيار/مايو ۲۱۸]

دأبت جمهورية غينيا الاستوائية، من خلال بياناتها المختلفة بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، على الإشارة إلى الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والعزلة اللذين تخضع لهما كوبا منذ سنوات عديدة، وركزت على ذلك بإصرار.

18-08324 **70/201**

وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، حدثت تطورات إيجابية للغاية، شملت المبادرة التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة آنذاك، باراك أوباما، لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وإعادة فتح سفارتي البلدين في وقت لاحق، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بحا السيد أوباما إلى كوبا.

وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية إلى مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي الذي أثار قدراكبيرا من التفاؤل، وإلى دعم وتعزيز المبادرة التي اتخذها السييد أوباما باتخاذ حكومة الولايات المتحدة الحالية إجراءات وخطوات وقرارات تفضي إلى رفع تام ولا رجعة فيه للحصار المفروض على كوبا بجميع جوانبه الاقتصادية والمالية.

ومن شأن هذه التدابير أن تسمح لكوبا بتحقيق كامل قدراتما الإنمائية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

ولا تزال إريتريا معارضة بشدة لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوِّض جهود كوبا وشعبها الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في طلبها إلى الولايات المتحدة أن تلغي أو تبطل فورا جميع القوانين أو التدابير التي ما زالت تؤثر سلبا على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لا تزال مملكة إسواتيني تشيد بالخطوات الوثّابة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦ من أجل ترسيخ تحول سياساتي صوب تطبيع العلاقات بين البلدين، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعم مملكة إســواتيني دعما كاملا جميع الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وكوبا والالتزامات التي تتخذانها في هذا الصدد.

وترجو المملكة أن تنظر الولايات المتحدة في النداء المقدم من المحتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، لكفالة أن تتمتع كوبا، من دون أي عراقيل، بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

تعتبر جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا انتهاكا لمبادئ تعددية الأطراف، وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

وقد تسببت التدابير الانفرادية للولايات المتحدة الموجهة ضد كوبا بمشاكل اجتماعية واقتصادية فيها، مما أثر سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي.

ولذلك تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لكي يتسنى لشعب وحكومة كوبا التمتع بسيادتهما وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بأن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين أمم العالم.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه ينبغي إنماء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم المشاكل الاقتصادية في كوبا، ثما يؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي، وتترتب عليه كذلك عواقب في المجال الإنساني. وتؤثر التدابير المتخذة ضد كوبا سلباً في مصالح الأعمال التجارية للاتحاد الأوروبي ومواطنيه، وتشكل انتهاكا للقواعد المقبولة عموما للتجارة الدولية والمعاملات المالية. وبصورة خاصة، فإن فرض قيود جديدة من جانب الإدارة الجديدة للولايات المتحدة والحصار المفروض على سفر الأفراد الموجه ذاتيا من الولايات المتحدة يحدان من إمكانية العمل مع الشعب الكوبي، ويؤثران تأثيراً سلبياً على القطاع الخاص الناشئ في كوبا.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعرب بوضوح عن معارضتها لتوسيع نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، حسبما ورد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قانوناً وإجراء مشتركاً لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على

18-08324 **72/201**

تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته، وذلك عن طريق حظر الامتثال لهذا القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ خلال مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويدعو الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة إلى إنحاء الحصار وتنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

والاتحاد الأوروبي على قناعة بأن أفضل أسلوب لتعزيز التغيير الإيجابي في كوبا يتمثل في العمل على نحو أوثق ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل أيضاً على صعيد الجتمع المدني والصعيد الشعبي. ويقدم اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، الذي يجري تطبيقه مؤقتاً منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، إطاراً لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والحلول المشتركة للتحديات العالمية، وفي الوقت ذاته يمكن الاتحاد الأوروبي من مواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تؤكد حكومة فيجى من جديد تأييدها للقرار.

وتكرر حكومة فيجي الإعراب عن موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وبذلك تفي بالالتزامات المنوطة بما بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتود حكومة فيجي أن تؤكد من جديد أنها لم تتخذ أي تدابير من شائها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وفيجي، على العكس من ذلك، عاقدة العزم على تنمية العلاقات التعاونية مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييدا تاما النداء الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية] [١ أيار/مايو ٢٠١٨]

تكرر حكومة غابون تأكيد التزامها بالسلام من خلال تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وقد صوتت غابون لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ والقرارات السابقة وفقا للالتزامات المنوطة بما بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ الواردة في هذا الصك، والتي تستند إلى التعاون بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

بيد أن القلق لا يزال يساورها إزاء الإبقاء على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وآثاره السلبية التي تنعكس على الشعب الكوبي، بما في ذلك المواطنين الكوبيين المقيمين في الخارج.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تُحترم وتُنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعبّر عن النداء الجماعي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

كما تدعو غابون الجحتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة تطبيع العلاقات بين البلدين.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٩ أيار/مايو ٢٩]

لم تصدر حكومة غامبيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٧٤. وبناءً على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن قوانين أو إجراءات أو تدابير من هذا القبيل أو تطبيقها على كوبا بما يعيق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا لتساوي الدول في السيادة ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى وعدم التعرض لها. وليس هناك ما يبرر هذا الحصار من الناحيتين القانونية والأخلاقية، إذ إنه ما فتئ ينتهك الحقين الأساسيين لشعب كوبا في التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية؛ ولا بد من إنحائه فورا.

ولذلك، فإن غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المحتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري للقوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما.

وتحدونا رغبة عارمة في أن تُحترم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعكس الشواغل الجماعية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

18-08324 **74/201**

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦. ولم تصدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

لا تزال حكومة جمهورية غانا ملتزمة التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا وبالمبادئ الراسخة في القانون الدولي، التي تشدد على تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحق الدول في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولهذا السبب، وتضامنا مع حكومة كوبا وشعبها، لطالما أيدت غانا على مر السنوات القرارات السنوية للجمعية العامة الداعية إلى أن يُرفع دون شرط الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، والذي لا يزال يمثل عقبة أمام التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة لهذه الدولة الجزرية وشعبها.

وإضافة إلى ذلك، لم تصدر حكومة غانا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وترى غانا أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري يحول دون إعمال الحقوق الأساسية للشعب الكوبي في التنمية، بما في ذلك الحق في الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتعرب غانا مرة أخرى عن استمرار تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها وتحث الولايات المتحدة على تلبية دعوات المجتمع الدولي إلى رفع الحصار الذي تفرضه على كوبا لتمكين البلد من تحقيق إمكاناته الكاملة بين مجتمع الأمم.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤيد غرينادا بلا تحفظ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة. وتحول هذه المبادئ، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، دون تصعيد النزاع وتفاقم المعاناة من خلال تعزيز تعددية الأطراف، وهي مبادئ أساسية لبناء عالم أكثر سلاما.

وبناءً على ذلك، تتجنب غرينادا التدابير الانفرادية التي تنتهك الحقوق السيادية لأي دولة أو تقوضها أو التدابير التي تقيِّد التجارة و/أو الملاحة الدولية وتعوقها. ولذلك، تجدد غرينادا دعوتما إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على حكومة كوبا وشعبها.

وترى غرينادا أن العدول عن جهود التقارب التي بُذِلت بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا أمر مؤسف، ومن ثم فهي تحتّ الطرفين على العودة إلى الحوار بحسن نية. ويساور غرينادا القلق بشأن تناقض الحصار مع روح الأمم المتحدة وإعاقته تحقيق أهداف التنمية البشرية التي تضطلع بدور أساسي في تميئة عالم يسوده السلام والرخاء على نحو ما نتطلع إليه جميعا.

ولذلك تؤيد غرينادا قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ الذي يشـــجع على الامتثال التام للمقاصـــد والمبادئ المكرسة في الميثاق، ويشير إلى ضرورة إنهاء الحصار.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية] [٧ أيار/مايو ٢٠١٨]

وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦، لم تُصدر دولة غواتيمالا ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير مخالفة للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زال نظامها القانوني الداخلي يتضمَّن أحكاماً من هذا القبيل على اتخاذ التدابير الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

وبناء على ذلك، ليست هناك أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعيق حرية العبور الحر أو التجارة الحرة بين غواتيمالا وكوبا.

وفي ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بالحصار المفروض على كوبا، تشعر غواتيمالا بالقلق من أن التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٤ انعكس اتجاهه نتيجة للتدابير الجديدة الرامية إلى إحكام الحصار الحالي التي فرضت عن طريق مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا، الموقعة في ٢٠١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وتوجه غواتيمالا نداء قويا من أجل استعادة الحوار المثمر بين الطرفين من أجل كفالة سرعة تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية بينهما وتعيد التأكيد على ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل غواتيمالا الوقوف مع المجتمع الدولي في دعم وتعزيز الهدف الثابت المتمثل في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية] [٣٠] أيار/مايو ٣٠]

تعرب حكومة جمهورية غينيا عن بالغ قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

18-08324 **76/201**

ويستمر هذا الحصار منذ سنوات عديدة، على الرغم من جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ويشكل ذلك عقبة حقيقية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

ومن الواضح أيضا أن السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه كوبا تضع ضغطا هائلا على علاقات التعاون الإقليمي والدولي، وتشكل واقعا من عواقبه الوحيمة تدهورُ الظروف المعيشية للأسر الكوبية.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية غينيا، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، دعمها للقرار ٤/٧٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

غينيا – بيساو

[الأصل: بالفرنسية] [٧ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد غينيا - بيساو من حديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية تتعارض مع الحاجة إلى تعزيز الحوار وإعمال المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تؤيد حكومة غينيا - بيساو أي قرار من القرارات التي اتخِذت ضد كوبا، ولم تعتمد، على الصعيد الداخلي، آليات تعمل على تنفيذ هذه القرارات لأنها قرارات ذات طابع انفرادي وتتنافى مع قواعد القانون الدولى، ولا سيما فيما يتعلق بتحرير التجارة والملاحة.

ولذلك، تشعر غينيا - بيساو بالأسف لأن هذا الحصار الذي دام أكثر من ٥٧ عاما لا يزال يلحق بالشعب الكوبي، مثل الصحة لا يزال يلحق بالشعب الكوبي، مثل الصحفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

وإضافة إلى ذلك، أعاق هذا الحصار الذي دام عقودا طويلة من الزمن التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وسيؤدي استمراره إلى عرقلة جهود كوبا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على مستوى تطبيع العلاقات الثنائية.

وتدرك جمهورية غينيا - بيساو الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وتدعو المحتمع الدولي أيضا إلى مواصلة تكثيف جهوده الرامية إلى توصل البلدين إلى اتفاق من خلال حوار بنّاء من أجل توطيد العلاقات بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

برهنت حكومة جمهورية غيانا التعاونية باستمرار على احترامها والتزامها الراستخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وبناء على ذلك، فإن جمهورية غيانا التعاونية لم تصدر أي تشريعات ولم تعتمد أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمس سيادة دول أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تمتثل امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، ولا تزال تؤيده تأييدا كاملا.

ومن حيث المبدأ، تظل جمهورية غيانا التعاونية على موقفها الثابت المعارض بشدة للحصار الاقتصادي والمالي والتحاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنحاء هذه السياسة المجحفة. وتشجع جمهورية غيانا التعاونية الحوار البناء بين الولايات المتحدة وكوبا كوسيلة لبناء الثقة تؤدى في نحاية المطاف إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وكان من دواعي تفاؤل حكومة جمهورية غيانا التعاونية الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة وحكومة كوبا في موعد أسبق لإزالة العوائق التي تعرقل العلاقات الودية بين البلدين، وتلاحظ مع الأسف أن هذه الجهود لم تستمر.

وتعرب حكومة جمهورية غيانا التعاونية عن أملها في أن تعمل الحكومتان على إيجاد حل دائم لهذه المسألة التي طال أمدها.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

لم تسن حكومة جمهورية هايتي أبدا أي قوانين أو أحكام قانونية أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٢٠١٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ المعنون "ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتؤكد جمهورية هايتي من جديد التزامها وتمسكها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، فضلا عن حق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية بفوائد الملاحة والتجارة. ومن الضروري أن تتصرف الدول وفقا لمبادئ القانون الدولي هذه بالتخلي عن التدابير الانفرادية التي قد تؤثر في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدول أحرى.

واستنادا إلى هذه المبادئ، أيدت حكومة هايتي دائما الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة فيما يتعلق بالضرورة الملحة لإنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يلحق ضررا بهذا البلد منذ سناوات عديدة، في إطار الأمم المتحدة وفي مختلف مؤتمرات القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولذلك ترحب حكومة جمهورية هايتي بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، وتعقد الأمل على أن يؤدي هذا التقدم إلى قيام الإدارة الأمريكية الجديدة برفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

18-08324 **78/201**

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لم تُصدر هندوراس ولم تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري ضد دول أخرى قد تنال من حرية تدفق التجارة الدولية، وذلك امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية] [٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد حكومة آيسلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦. فآيسلندا لا تسن أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار ٤/٧٢. ولا تطبق أيسلندا أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط التبادل التجاري أو الاستثماري مع كوبا. وتعارض آيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الجدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية] [١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

لم تُصدر الهند ولم تطبّق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع نظرا لعدم وجودها.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بحيث تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جزيرة مارغاريتا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، في الفترة من ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن هذا الموضوع، وإلى إعلان سانتا كروز الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الــــ ٧٧، كما تشير إلى القرارات الأخرى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على مستوى رفيع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تعرب إندونيسيا باستمرار عن معارضتها القوية لعمليات الحصار الانفرادية والتدابير القسرية المتجاوزة لنطاق الحدود الإقليمية ضد سيادة دول أخرى، والمصلحة المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتؤكد حكومة جمهورية إندونيسيا من جديد إيمانها الراسخ بأن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرُّض لها، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ينتهك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وتشدد حكومة جمهورية إندونيسيا على أن هذا الحصار يتعارض مع روح خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، التي تحث الدول على الامتناع عن سن أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية وتطبيقها بما يتنافى مع القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، ويعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرب حكومة جمهورية إندونيسيا عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا في التسبب في معاناة اقتصادية واجتماعية شديدة لشعب كوبا مؤثرا في رفاهه، وبخاصة رفاه الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن.

وتشدد حكومة جمهورية إندونيسيا على أهمية تعزيز الحوار بمدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والتوجه صوب تطبيع العلاقات.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد معارضتها القوية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وكذلك لتطبيق القوانين المحلية للولايات المتحدة خارج حدود الولاية الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. وبناءً على ذلك، لم تقم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان على حرية التجارة والملاحة، في جملة أمور أحرى.

وإضافةً إلى ذلك، تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن امتعاضها الشديد من استمرار فرض الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على كوبا، رغم أن الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

18-08324 **80/201**

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية الإعراب عن اقتناعها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ويتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود يؤثر تأثيرا سلبيا على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف يعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه التدابير لا تخدم أي غرض سوى إلحاق قدر هائل من الأذى والمعاناة بشعب كوبا، وبخاصة النساء والأطفال. فقد ألحق الحصار ضررا بالغا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا والدول الأخرى، وبحرية التجارة والملاحة؛ ومن ثم، يتعين رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ويمثل اتخاذ قرار الجمعية العامة ذاك بهذا القدر الواسع من التأييد وعلى مدى سنوات عديدة دليلا واضحا على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بصفة عامة، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بصفة خاصة. ويدل أيضا على التعاطف مع تطلع حكومة كوبا وشعبها إلى إنحاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني.

وإذ يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتدهور البيئي، وتزايد الفقر والبطالة؛ يبدو فرض هذا الحصار تعسفيا أكثر من أي وقت مضى ويستحق اعتراضا أقوى على المستوى الدولي.

وتحث جمهورية إيران الإسلامية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لهذا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب كوبا وحكومتها وحماية الحق السيادي لجميع البلدان الأخرى في توسيع نطاق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض تطبيق الولايات المتحدة لتدابير اقتصادية وتحارية انفرادية ضد بلدان أخرى بما يحول دون حركة الأشخاص والتجارة والتمويل، فضلا عن تطبيق مثل هذه التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وآثارها في سيادة الدول الأخرى. فهذه الإجراءات القسرية الانفرادية تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا والتعايش السلمي بينها.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع منذ زمن طويل لتدابير قسرية اقتصادية، شواغل حكومة كوبا وشعبها، ولذلك، فهي تشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير وإلى تنفيذ مضمون قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ تنفيذا كاملا.

العراق

[الأصل: بالعربية] [۲۱] أيار/مايو ۲۰۱۸]

 انطلاقاً من التزام العراق بمقاصـــد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة واحترام مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو المساس بما وحرية التجارة

والملاحة للدول كافة، فإنه يدعم جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

- يعلن العراق تضامنه مع كوبا وتأييده الكامل لحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره والتمتع بحقه السيادي في استغلال أراضيه ومياهه دون أي قيود اقتصادية.
- يرفض العراق التدابير الاقتصادية غير المشروعة التي تطال الفئات الهشة والضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى، والتي بدورها تعيق التنمية وتشكل عقبة في طريق القضاء على الفقر في كوبا.
- يرحب العراق بأي جهود دبلوماسية يمكن بذلها للتوسط بين الولايات المتحدة وكوبا لحثهما على الجلوس إلى طاولة الحوار بشكل يمهد لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات بين البلدين وعودة أبناء الشعب الكوبي إلى ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي دون قيود، الأمر الذي يحقق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة لكافة الشعوب دون استثناء.

جامایکا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تظل حكومة جامايكا ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولم تُصدر حكومة جامايكا أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمسّ سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة، وذلك حرصا منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملا بقرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وتتفق جامايكا مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن فرض قوانين انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية يتعارض مع الميثاق روحا ونصا ويقوض مبادئ تعددية الأطراف والسايادة والتجارة الحرة.

ولا تزال جامايكا يساورها القلق إزاء أثر القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بإعادة تطبيق التدابير التقييدية بموجب مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وتستند جامايكا في دعوتها القوية لإعادة إدماج كوبا بالكامل في هذا الجانب من الكوكب إلى رؤيتها أن الحصار ليس تدبيرا عقابيا ضد كوبا وحدها، وإنما يشكل عائقا أمام تنميتنا الإقليمية المشتركة.

18-08324 **82/201**

وتمشيا مع هذا الموقف، اتُخذت إجراءات على الصعيد الوطني، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وافق برلمان جامايكا مرة أخرى على قرار مؤيد تماما لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ما فتئت جامايكا تؤيد قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٤/٧٢، التي تدعو إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بالميثاق من خلال وقف تطبيق مثل هذه التدابير العدائية.

وفي إطار المحافل الإقليمية، تواصل حامايكا الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، بما في ذلك في مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات بين الجماعة الكاريبية وكوبا الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما أعرب الزعماء من جديد عن رفضهم لفرض تدابير انفرادية وقسرية.

وتكرر جامايكا دعوتها الولايات المتحدة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الرفع الفوري والكامل للحصار الذي لا يزال يخلِّف آثارا اجتماعية واقتصادية وخيمة على كوبا وشعبها.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

لم تصدر حكومة اليابان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسالة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول حارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بمما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار ٤/٧٢.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وما فتئت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تؤيد القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية] [٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

تسترشد كازاخستان بمبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية، وتؤيد حقوق الأمم في أن تحقق التنمية وفقا للرؤية الخاصة بما.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تنتهك سيادة الدولة الأخرى.

ولم تعتمد كازاخستان إطلاقا أي أنظمة وطنية من شأنها أن تمنع الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤكد حكومة جمهورية كينيا من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتكرر الإعراب عن معارضتها هذه. ولم تقم كينيا إطلاقا بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير بصفة انفرادية، تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. وقد دعت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في غيرها من المنظمات الدولية إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما في ذلك العلاقات التجارية، فيما بين الأمم كافة لتعزيز السلام والأمن، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

وستواصل كينيا معارضة الحصار المفروض على كوبا، الذي خلَّف آثارا سلبية على مواطني كوبا، وهي تدعو، تمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرَّر المفروض على كوبا منذ فترة طويلة، حتى يتسنى لهذا البلد التمتع بجميع الفرص المشروعة المتاحة له لتحقيق تنميته المستدامة. وما فتئت حكومة جمهورية كينيا تصوت تأييدا لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وترحب كينيا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وتؤيده باعتباره خطوة إيجابية نحو تطبيع العلاقات بينهما.

18-08324 **84/201**

ولكي تكرر كينيا الإعراب عن تضامنها مع كوبا ودعمها لها، قام أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، بافتتاح سفارة كينيا رسميا في هافانا خلال الزيارة الرسمية التي قام بما في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٨، وإن كانت البعثة الدبلوماسية قائمة منذ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية] [٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تؤكد حكومة جمهورية كيريباس من جديد تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر للأسباب ذاتها.

ويتناول هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابيا، عند تطبيقه، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بصورة عامة.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية] [٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية] [۱ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

تلتزم جمهورية قيرغيزستان، في سياستها الخارجية، التزاما صارما بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولم تقم جمهورية قيرغيزستان بسئ أو اعتماد أي من القوانين أو التدابير المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ ضد جمهورية كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية] [٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد من جديد موقفها الذي ترى فيه أن حصارا تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه لا يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة التي يفرض عليها فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ تساوي الدول في السيادة، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولذلك، لم تصدر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تعتمد أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وفرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا من جانب الولايات المتحدة لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يفرض أيضا قيودا وعقبات شديدة تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. وإزاء هذا الوضع، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية] [١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

تمتثل حكومة لبنان امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المتعلق بضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۶ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما، التي تنص، في جملة أمور، على تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو قلق بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تناشد ليسوتو الولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا.

18-08324 **86/201**

ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

لا تزال حكومة ليبريا ملتزمة بالنداء الداعي إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ونشير إلى التأييد الساحق الذي حظيت به القرارات المتعلقة بهذه المسألة والتي اعتمدتها الجمعية العامة، ولا سيما في عام ٢٠١٧ عندما صوّتت ١٩١ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو لصالح القرار ٤/٧٢ ورَفع الحصار.

واليوم، لا تزال ليبريا تعتبر هذه الدعوة حصيفة، كما تتوخى تطبيع العلاقات وتعزيزها بين الولايات المتحدة وكوبا.

ليبيا

[الأصل: بالعربية] [۱۹ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

صوتت ليبيا لصالح القرار ٤/٧٢ تأكيداً لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والمتابي والمالي المفروض على كوبا، وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفاً سامياً من أهداف الأمم المتحدة.

تعيد ليبيا من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها، ويعمق الخلاف.

عبرت ليبيا باستمرار عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولم يسبق لها أن سنت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من منطوق القرار ٤/٧٢.

لا تؤيد ليبيا تطبيق الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها تمثل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية] [٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

لم تُصدر حكومة إمارة ليختنشتاين ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه

الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وترى حكومة إمارة ليختنشتاين أيضا أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بما عموما.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۹ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لم تُصدر جمهورية مدغشقر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تؤكد محددا على حرية التجارة والملاحة، في جملة أمور أحرى.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية مدغشقر تأييدها لجميع التدابير المعتمدة بهدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ تموز/يوليه ٢٠١٨]

لم يسبق لحكومة ملاوي، التي تربطها علاقات دبلوماسية مع كوبا، أن أصدرت أي تشريعات أو تعليمات تستهدف كوبا وتحظر التجارة أو التعاون معها. ولذا فإن اعتماد قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ لا يستتبع ضرورة القيام بالشيء الكثير من أجل الامتثال له من حيث القانون.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية] [٣١] أيار/مايو ٣١]

تؤكد ماليزيا من جديد دعمها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، الذي اعتُمد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولا تزال ماليزيا تعارض جميع أشكال الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروضة بصفة انفرادية والتي تتنافى مع قواعد القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتحث ماليزيا على إنحاء الحصار الانفرادي المفروض على كوبا، الذي أعاق تنمية البلد وتسبب في قدر كبير من المعاناة للشعب الكوبي.

18-08324 **88/201**

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية] [٣١] أيار/مايو ٢٠١٨]

تعارض جمهورية ملديف فرض أي نوع من الجزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من مجلس الأمن. وتبعا لذلك، لم تفرض جمهورية ملديف أي حزاءات على كوبا، ولم تسـن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ الذي صوتت جمهورية ملديف تأييدا له.

مالي

[الأصل: بالفرنسية] [٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

دأبت حكومة جمهورية مالي على التصويت تأييدا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم يسبق لحكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار ٤/٧٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تأييداً تاماً، أن أصدرت أي قوانين أو طبقت أي تدابير من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

وتظل مالي كما كانت في الماضي متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية] [۲۰۱۸ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وعن معارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ تساوِي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

تكرر موريشيوس الإعراب عن التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ تساوي الدول في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها. وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، ووفقا للقانون الدولي، لم تسنّ موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية جيدة مع كوبا، وتظل منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية] [۳۱] أيار/مايو ۲۰۱۸]

المكسيك مقتنعة بأن علاقات حسن الجوار في القارة ستتحسن إذا أُقيمت روابط تتماشى مع زمننا الحالي وتيسر التفاعل الوثيق بين الشعوب والتفاهم بين الحكومات. ويتطلب عالم اليوم مزيدا من الانفتاح ومد الجسور وتحرير حركة الأشخاص والبضائع والتكنولوجيا والأفكار.

وبناء على ذلك، كررت المكسيك في مناسبات عديدة الإعراب عن رفضها الثابت والقاطع للقوانين التجارية الوطنية التمييزية التي تُصـمَّم بحدف تطبيقها خارج الحدود الإقليمية. وإن تطبيق تدابير انفرادية من جانب إحدى الدول بحدف إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في دولة أخرى ليتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ولا سيما مبدأ المساواة بين جميع الدول في السيادة.

وقد رحبت المكسيك ببداية عملية تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. واحتمعت اللجنة الثنائية ست مرات، منها مرة في عهد الإدارة الأمريكية الحالية.

ونتيجة لهذا التقارب، أُحرِز تقدم مشـــترك كبير في مجالات مثل البيئة، والاتصــالات والنقل، والزراعة، والصـحة، ومنع الانســكابات النفطية، والهجرة، وعمليات البحث والإنقاذ، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وجميعها مجالات ذات أهمية مشتركة لكلا البلدين وكذلك للمكسيك، التي تشترك في حدود بحرية وجوية مع البلدين. وتدلّ المناقشات التي حرت بين كوبا والولايات المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر، والمسائل التنظيمية، وحقوق الإنسان، والهجرة، على أنهما يمكن أن تحظيا بعلاقة تقوم على الحوار الصريح والبنّاء وتعود بالنفع على الجانبين.

وتدعم المكسيك عملية تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي من خلال تقديم المساعدة التقنية، وتبادل الخبرات، والتدريب في مجالي وضع السياسات العامة وتقييمها.

وفي عام ٢٠١٨، أصبحت المكسيك ثاني أهم شريك تجاري لكوبا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكوبا هي ثالث أهم شريك تجاري للمكسيك في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٧، بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين ٣٦٩،٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، حيث بلغت الصادرات المكسيكية ٣٦١،٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبلغت الواردات من كوبا ٨٠٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

18-08324 **90/201**

وشارك ما مجموعه ٣١ شركة مكسيكية في معرض هافانا الدولي الخامس والثلاثين الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وشاركت سبع شركات كوبية في منتدى الأعمال التجارية الدولية بين المكسيك وبلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى (منتدى كانكون) الذي عُقِد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، أبرمت كوبا والمكسيك ١٥ صكا قانونيا، آخرها اتفاق التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة وتبادل المعلومات بشأن المسائل الجمركية، الذي وُقّع في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ في لوس كابوس، المكسيك، في الاجتماع التاسع والثلاثين لمديري الجمارك الوطنية في أمريكا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال.

وتدعم المكسيك الصادرات المحلية إلى كوبا عن طريق اعتمادات مستندية تصدر عن المصرف الوطني في كوبا بضمان البنك الوطني للتجارة الخارجية في المكسيك، لصالح الشركات المكسيكية المعنية.

ومنذ افتتحت مؤسسة برومكسيكو ProMéxico مكتبا في هافانا عام ٢٠١٤، قدمت التوجيه والدعم إلى الشركات المكسيكية صاحبة المشاريع الاستثمارية في كوبا، ولا سيما في منطقة مارييل الإنمائية الخاصة.

وفي إطار عملية استعادة العلاقات بين المكسيك وكوبا، التي اتفق عليها الرئيس إنريكي بينيا نييتو وراؤول كاسترو، رئيس كوبا آنذاك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وبعد استكمال اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٥١ بين المكسيك وكوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتوسيع نطاقه، قام وزير الاقتصاد، إلديفونسو غواخاردو، بزيارة هافانا في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ برفقة وفد كبير من رجال الأعمال وممثلي مؤسسة برومكسيكو. وكان الغرض من الزيارة هو زيادة التجارة الثنائية بدرجة كبيرة، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التعاون الإنمائي وتبادل الخبرات.

وأثناء الزيارة، نوقِشت مزايا استكمال الاتفاق المتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار، الساري منذ عام ٢٠٠٢، بحدف الاستفادة من الإطار القانوني الحالي في كوبا ومن خبرات المستثمرين في كلا البلدين؛ ويتضمن الاتفاق المستكمّل استعراض حالة الشركات المكسيكية التي لديها استثمارات في كوبا، ويحدد الإمكانات الاستثمارية والفرص التجارية المتوفرة في القطاع الزراعي، لا سيما في مجالي الأسمدة والتحول إلى التصنيع في قطاعات السكر والمستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية، بالاستفادة من الشوط الكبير الذي قطعته كوبا في تلك الجالات. وإضافةً إلى ذلك، زار الوفد مركز BioCubaFarma للبحوث من أجل التعرف على الممارسات الناجحة المستخدمة في نظام الرعاية الصحية الكوبي التي يمكن أن يستفيد منها شعب المكسيك، مثل الأدوية وبروتوكولات العلاج التي وضعتها كوبا والمعترف بابتكارها وفعاليتها على الصعيد العالمي.

وتشكل العلاقات الاقتصادية بين كوبا والمكسيك جزءا من خطة واسعة النطاق وشاملة بلغ مداها جميع الجالات. وقد قام الرئيس راؤول كاسترو بزيارة رسمية إلى المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٥٠١٥ بينما سافر الرئيس إنريكي بينيا نيبتو إلى كوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ والتقى وزيرا خارجية المكسيك وكوبا تسع مرات، وأُجري ما يقرب من ٣٠ زيارة متبادلة من جانب مسؤولين رفيعي المستوى.

واجتمعت الآلية الدائمة للإعلام والتشاور بين المكسيك وكوبا ست مرات، كان آخرها في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧ في هافانا وفي أيار/مايو ٢٠١٨ في مكسيكو. واجتمع الفريق العامل المشترك بين

المكسيك وكوبا الذي ينسق العلاقات الاقتصادية والتعليمية والثقافية، والتعاون التقني والعلمي، أربع مرات، كان آخرها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨ في هافانا.

وتعززت منطقتنا بانضمام كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون على الصعيد القاري. وسيسهم إنهاء الحصار في تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل لكوبا، الأمر الذي سيعود بالنفع على المنطقة بأسرها.

وسيؤدي رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى التشجيع على إعادة هيكلة الاقتصاد الكوبي، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تيسير تدفقات التجارة والاستثمار في المنطقة، ويمكن أن يساعد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة، مما سيعود بالنفع على الشعب الكوبي.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية] [١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٤/٧٢، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، لم تصدر حكومة منغوليا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وتعيد منغوليا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعارض حكومة منغوليا باستمرار مواصلة تطبيق التدابير الانفرادية التي تمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية كوبا الاقتصادية والاجتماعية، وتكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لرفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۹ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

18-08324 **92/201**

يرحّب الجبل الأسود باتخاذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنماء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم يعتمد الجبل الأسود ولم ينقذ أيا من القوانين أو السياسات أو التدابير المشار إليها في القرار ٤/٧٢، وتظل حكومة الجبل الأسود ملتزمة بتطوير التعاون مع كوبا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية] [۲۰۱۸ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتشــجّع المملكة المغربية، على الدوام، إقامة علاقات ودّية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لم تصدر جمهورية موزامبيق أو تطبق أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ أو تساهم في تطبيقها. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور.

وتكرر حكومة موزامبيق الإعراب عن دعمها غير المشروط لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧/٤ وتناشد الأمم المتحدة التأكد من أن جميع الدول الأعضاء تأخذ هذا القرار في الاعتبار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية] [٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ضمت ميانمار صوتها مرة أخرى إلى الجمعية الدولي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢ الداعي إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتؤمن ميانمار بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، وحسن الجوار. وينبغي أن تسترشد الدول بالمبادئ المكرسة في هذه المبادئ التوجيهية من أجل التعايش واحترام

الاختلافات وتعزيز الرخاء وضمان السلامة. وتؤكد ميانمار ضرورة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. ونأمل أن يؤدي هذا في آخر المطاف إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، صوتت ١٩١ دولة تأييدا لقرار الجمعية العامة ٢٠١٧. ولن يعود إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بالنفع على الشعب الكوبي والولايات المتحدة فحسب، بل أيضا على المجتمع الدولي بأسره. ولهذه الأسباب، انضمت ميانمار إلى المجتمع الدولي وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٧٢٤.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية] [١٠ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٤/٧٦، وتدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على جمهورية كوبا، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومثل كل عام، تؤيد ناميبيا، وستظل تؤيد دعوة الجمعية العامة إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ولم تُصدر ناميبيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير لدعم هذا الحصار.

وتلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم تساوي الدول في السيادة، وتؤمن بالتبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا، وتواصل كوبا تقديم خبرتها إلى ناميبيا في ميادين الصحة والزراعة وتربية الأحياء المائية والتعليم.

ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تم إحراء عدة زيارات رفيعة المستوى وتنظيم مؤتمرات بين ناميبيا وكوبا من أجل المضي في ترسيخ العلاقات الممتازة بين البلدين. وشملت الزيارات المتبادلة جملة أمور من بينها ما يلي:

- الزيارة الرسمية التي قامت بما رئيسة وزراء جمهورية ناميبيا، سارا كوغونجيلوا أمادهيلا إلى جمهورية كوبا، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨.
- الزيارة الرسمية التي قام بها إلى ناميبيا أحد أبطال جمهورية كوبا ونائب رئيس المنظمة العليا لإدارة الأعمال، أنطونيو غيريرو رودريغيز، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
- استضافة المؤتمر الأفريقي القاري الخامس بشان التضامن مع كوبا في الفترة من ٥ إلى المحتضامن مع كوبا في الفترة من ٥ إلى المحزيران/يونيه ٢٠١٧ في ويندهوك. وكانت أهداف المؤتمر هي تعزيز أواصر الصداقة بين شعب كوبا والشعوب التقدمية في جميع أنحاء العالم؛ والاعتراف بأهمية العمل المنجز لدعم كوبا انطلاقا من أعمال التضامن التي تقوم بها؛ ومناقشة الأولويات فيما يتعلق بأعمال التضامن وتعزيز الروابط بين المنظمات الشريكة في القارة؛ والاتفاق على استراتيجيات جديدة والعمل معا على نطاق أكبر لرفع الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا؛ وإعادة التأكيد على الروابط التاريخية والثقافية بين شعوب أفريقيا وشعب كوبا وتعميق المعرفة بالواقع والثقافة في أفريقيا في علاقاتها مع كوبا

18-08324 **94/201**

• عقدت الدورة الثالثة للفريق العامل المشـــترك بين ناميبيا وكوبا يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في ويندهوك.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] نيسان/أبريل ٣٠]

تلتزم حكومة ناورو التزاما قويا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك على وجه الخصوص تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي.

وتؤكد حكومة ناورو من جديد كذلك تأييدها وامتثالها الكاملين لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وعلاوة على ذلك، لم تُصدر ناورو ولم تطبق قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية] [١٦ أيار/مايو ٢٠١٨]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية] [١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونحن نكرر تلك الدعوات. وليست لدى نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدحول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتّخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تكرر حكومة نيكاراغوا الإعراب عن احترامها الراسخ والثابت للمساواة بين الدول في السيادة، ولمبدأي عدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المبادئ المنصوص عليها في عدة صكوك دولية، إضافة إلى غير ذلك من المبادئ الضرورية لتحقيق التعايش والسلام. وتكرّر أيضا التأكيد على حق كل دولة في أن تختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده، دون تدخل خارجي أو تدابير اقتصادية قسرية أو جزاءات أو حصار.

وقد قابلت نيكاراغوا بارتياح كبير استعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، من دواعي القلق الشديد أن الأحكام والأنظمة الجديدة المرتبطة بتنفيذ التدابير التي أعلنتها الإدارة الأمريكية الحالية استتبعت انتكاسة خطيرة في العلاقات الثنائية بينهما وتشديدا للحصار وآثاره المتحاوزة للحدود الإقليمية.

وتعرب نيكاراغوا مجددا عن تضامنها غير المشروط مع حكومة كوبا وشعبها، وتعلن مجددا أنها لم ولن تصدر أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا الشقيق وحكومتها، وأنها لم ولن تطبق أي تدابير يمكن أن تفرض قيودا على العلاقات التجارية أو أي نوع آخر من العلاقات مع كوبا. بل إننا واصلنا توسيع نطاق العلاقات الثنائية والتعاون بيننا وتعزيزهما.

ويجب رفع هذا الحصار دون شروط، ناهيك عن فرض مطالب ترمي إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والدستوري في كوبا. وقد أعرب المحتمع الدولي عن رفضه القاطع للحصار من خلال تصويت ١٩١ عضوا من أصل أعضائه الـ ١٩٣.

وتدعو حكومة نيكاراغوا إلى احترام قرارات الأمم المتحدة والامتثال لها، وتناشد حكومة الولايات المتحدة أن تضع حدا لهذه السياسة ضد كوبا، من أجل إرساء أسس التفاهم لتعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون بين الشعوب والحكومات.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية] [٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تلتزم حكومة النيجر التزاما قويا باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شوونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم يحدث قط أن اتخذت أي تدابير منافية لأحكام قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

بل إن جمهورية النيجر تقيم علاقات تعاون طيبة مع جمهورية كوبا منذ أن وقعتا اتفاقا عاما للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، ازداد واتسع نطاق هذا التعاون والأنشطة التي يغطيها. ويجري البلدان مشاورات ثنائية منتظمة، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين في البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين. وبالإضافة إلى ذلك، قام

18-08324 **96/201**

رئيس الجمهورية، السيد محمدو إيسوفو، بزيارة رسمية إلى كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بمدف توثيق أواصر هذا التعاون.

غير أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لا يزال قائما ولا يزال يسبب المعاناة الرهيبة للشعب الكوبي، مما يعوق تنميته الاقتصادية.

ولذلك، تدعو النيجر إلى رفع الحصار، الذي يمثل شرطا مسبقا أساسيا للتطبيع التدريجي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وسيعطي مدلولا وعمقا واستقرارا لما أُنجز بالفعل، وهو إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام ٢٠١٥ وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت أثناء التصويت في الجمعية العامة على القرار ٥/٧١.

وللأسباب الواردة أعلاه، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع جمهورية كوبا الشقيقة وتقدم لها المزيد من الدعم، وتأمل في أن تجد مرة أخرى لدى المجتمع الدولي الدعم اللازم من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٣٠]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، تكرر نيجريا تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتشعر نيجيريا بالتفاؤل إزاء تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أثناء فترة الإدارة السابقة باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح صوب إنهاء الحصار.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦. ولا تصدر النرويج أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق النرويج أي قانون تجارية أو اقتصادي يقيد أو يثبّط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

وتشجع النرويج الولايات المتحدة وكوبا على تطبيع العلاقات الثنائية في سبيل الوصول إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية] [٣١] أيار/مايو ٣١]

تمتثل حكومة عمان لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢ وتنفذه ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية] [٣١] أيار/مايو ٢٠١٨]

تحترم باكستان احتراما كاملا قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية] [٣٠] أيار/مايو ٣٠]

إن حكومة جمهورية بنما، إذ تأخذ في الاعتبار التطورات الإيجابية في العلاقات الاقتصادية، والتي تشمل في إطارها إبرام اتفاقات تجارية مع جمهورية كوبا تسمهم في تخفيف القيود التجارية والمالية والاقتصادية المفروضة عليها، تؤكد من حديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، الذي اعتُمِد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بشأن ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتقيم بنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة داعية إلى السلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس الشمول للجميع واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، فضلا عن احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا ضمن نطاق الولاية المحلية للدول.

وعلى مرّ التاريخ، ما فتئت جمهورية بنما، بوصفها بلدا يشجع على الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن التجارة الحرة والشفافية في التجارة الدولية، تصوت لصالح مشروع القرار الذي يدعم رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو التزام متحدد، من أجل دعم إنحاء الحصار المفروض على ذلك البلد. وتكرر جمهورية بنما الإعراب عن دعمها لرفع الحصار، إذ من شأن ذلك أن يسهم في الاندماج الاقتصادي الكامل لجمهورية كوبا في المنطقة، ولإعداد تقرير شامل عن تنفيذ القرار ٢٧٧٤.

18-08324 **98/201**

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية] [٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تظل حكومة بابوا غينيا الجديدة ملتزمة التزاما راسخا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما بالمبدأين الأساسيين المتعلقين بتساوي الدول في السيادة واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى ذات السيادة. ولذلك فإن بابوا غينيا الجديدة تعارض أن تطبّق خارج الحدود الإقليمية القوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تواصل بابوا غينيا الجديدة تعزيز علاقاتها الودية والتعاونية البناءة مع كوبا ولا تطبق بالتالي أي سياسة تشريعية تقييدية أو تدابير أحرى ضد كوبا.

وتعيد بابوا غينيا الجديدة كذلك تأكيد تأييدها المستمر لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦، الذي يشدد على ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تمتثل جمهورية باراغواي امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ بشان ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهي لا تطبق أي تدابير أو قوانين من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

ولا تقرّ جمهورية باراغواي في قوانينها بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية على نحو ينتهك سيادة الدول الأخرى. فهذه الممارسة تقوّض مبادئ القانون الدولي.

وتصون باراغواي في سياستها الخارجية، بوصفها عضوا مؤسِّسا في الأمم المتحدة، المبادئ الدستورية الحاكمة للعلاقات الدولية، وتتمسك بها، وفقا للمادة ١٤٣ من دستورها: الاستقلال الوطني، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة القانونية بين الدول، والتضامن والتعاون الدولي، والحماية الدولية لحقوق الإنسان، وحرية الملاحة في الأنحار الدولية، وعدم التدخل، وإدانة جميع أشكال الديكتاتورية والاستعمار والإمبريالية.

وبالمثل، تتمسك باراغواي بالمادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة المعنيتين بالمقاصد والمبادئ المتمثلة في تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، واحترام المبادئ العامة للقانون الدولي، إذ ترى أن تطبيق قوانين محلية حارج الحدود الإقليمية ينتهك سيادة الدول الأخرى، والمساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل، كما يمس حرية التحارة والملاحة الدوليتين.

وفي إطار الأمم المتحدة، ما فتئت باراغواي تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأعربت مرارا عن معارضتها لذلك الحصار، مثلها

في ذلك مثل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي انضمت إليها في الدعوة إلى وضع حد فوري للحصار.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تكرر بيرو الإعراب عن التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بتساوي الدول في السيادة، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وترى بيرو أن تطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية، كما يتجلى في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، يشكل عملا انفراديا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، عندما صوتت بيرو تأييدا للقرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا طلبا لموافقة الجمعية العامة عليه، وحكومة بيرو تصوت على نحو متتال تأييدا لجميع القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

ولم تُصدر بيرو أو تطبق أي قوانين أو أنظمة قد تؤثر في سيادة دول أخرى أو في حرية التجارة والملاحة لهذه الدول.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي لكوبا وتعيق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتعرب حكومة بيرو عن قلقها البالغ من الآثار الضارة التي تترتب على هذه التدابير فيما يتعلق بنوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالي الإمدادات الغذائية والصحة والخدمات الأساسية الأحرى، حراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمان الخاص والغذاء والدواء والتكنولوجيا وغير ذلك من الإمدادات الضرورية لتنمية البلد.

وتواصل بيرو تعزيز التبادل التحاري والاقتصادي مع كوبا، وما فتئت تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وترى بيرو كذلك أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع ديناميات السياسات الإقليمية، التي تعززت بانضمام كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكتين.

وأثناء زيارة رئيس جمهورية بيرو إلى كوبا، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتوسيع نطاق اتفاق التكامل الاقتصادي بين البلدين. إلا أن هذه الاتفاقات لم تُنفَّذ بعد لدواعى الظروف القاهرة.

18-08324 **100/201**

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤيد الفلبين قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ تأييدا تاما، وتكرر التزامها بالتقيد به. والفلبين لم تفرض ولا تعتزم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى مع القرار ٤/٧٢.

قطر

[الأصل: بالعربية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

إن موقف دولة قطر بشان القرار لم يتغير، حيث تدعم دولة قطر القرار دعماً كاملاً، وتدعم دولة قطر كذلك بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الامتثال التام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وبناءً عليه، فإن دولة قطر لم تصدر أو تُطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه أعلاه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

دأبت حكومة جمهورية كوريا، منذ عام ١٩٩٩، على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ولذلك، لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸

تؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولم يسبق لها قط أن أصدرت أو طبقت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية] [۳۱] أيار/مايو ۳۱]

إن موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المعنون "ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا" لم يتغيّر. فنحن ندين بشدة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وندعو إلى إلغائه الكامل والفوري وغير المشروط. وفي هذا الصدد، نشاطر الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي الرأي.

ونرى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ زهاء ٢٠ عاما هو من المخلفات الشينعة للحرب الباردة ومثالا فاضحا على انتهاك القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبالأخص عدم التعدي على السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وممارسةً يأنفها الضمير تجعل العلاقات فيما بين الدول تُمارَس على أساس جزاءات انفرادية تعوق قدرة دولة ذات سيادة على تنفيذ نموذجها الإنمائي.

فتشديد الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا في ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة، المتمثلة في الرئيس دونالد ترامب، لا مبرر له ويؤدي إلى نتائج عكسية ويفضي، استناداً إلى موقف المجتمع الدولي، إلى عزلة لواشنطن اختارها لنفسها. ويلحق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أضراراً فادحة بالاقتصاد الكوبي ويزيد من صعوبة مساعي السلطات الكوبية إلى إدخال تغييرات كبيرة عليه. فالعبء ثقيل، ولا سيما على شعب هذه الجزيرة، لأنه يحد من تمتع أفراده بحقوقهم المشروعة في حياة كريمة والأمن الاجتماعي التام، بما في ذلك الرعاية الصحية. ونعتقد أن هذا النوع من الممارسة غير المشروعة يشكّل مفارقة تاريخية لا تبررها الوقائع الراهنة بأي شكل من الأشكال ويتعارض مع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن تجربة كوبا، التي تتمتع باحترام يليق بحا في العالم، وأهميتها كمنبر للحوار ودورها في تسوية النزاعات التي طال أمدها، وتعزيزها لعمليات التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيي، تشكّل أمثلةً واضحة على قصور السياسة الاستعلائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا وعدم جدوى هذه السياسة وقصر نظر واضعيها.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۹ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ تنفيذا تاما، مسترشدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مجددا تأييدها لهذا القرار، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وتؤكد حكومة رواندا أنه لا توجد موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

18-08324 **102/201**

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لا تزال حكومة سانت كيتس ونيفس متمسكة بميثاق الأمم المتحدة، وتحترم هدفه المتمثل في صون السلام العالمي، وتنمية العلاقات بين الدول، وتعزيز التعاون بين الدول بمدف حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والدولية.

ومن هذا المنطلق رفضت حكومة سانت كيتس ونيفس أن تسنّ أي سياسة أو قانون من شأنه أن يؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة. ولذلك، تود سانت كيتس ونيفس أن تكرر الإعراب عن خيبة أملها لأن بعد مرور ٥٨ سنة، لا تزال الولايات المتحدة تفرض هذا الحصار التجاري القاسي والبالي على حكومة جمهورية كوبا وشعبها، مما يمثل عقبة مستمرة أمام مسيرة النمو والتنمية الاقتصاديين في هذه الجزيرة الكاربيبة.

ومن المحتم أيضا أن يؤثر استمرار هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة في مسار التنمية المستدامة لكوبا، ومن ثم ينبغي إدانة حكومة الولايات المتحدة باستمرار لإمعانها في اتخاذ هذه التدابير القمعية ضد كوبا، وتشجيعها في الوقت نفسه على اتخاذ تدابير أكثر تقدما لتعزيز التطورات الإيجابية التي تحققت قبل بضع سنوات.

وترتبط كوبا بعلاقات دبلوماسية قوية مع سانت كيتس ونيفس منذ أكثر من ٢٠ عاما، ولا تزال كوبا هي حليفنا الأقرب، نظرا للقيم المشتركة بيننا فيما يتعلق بتقديم الرعاية الصحية الجيدة لشعبينا وبناء القدرات البشرية لشبابنا.

ومن هذا المنطلق تقف حكومة سانت كيتس ونيفس تضامنا مع الشعب الكوبي وتضم صوقا إلى المجموعة الكبيرة من البلدان التي ما فتئت تصوت لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتكرر الإعراب عن رأيها المتمثل في أن الوقت قد حان لإنهاء هذا الحصار الجائر القائم منذ فترة طويلة.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تقف سانت لوسيا، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، ثابتة في امتثالها لجميع الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة فيما يتعلق باحترام مبدأي سيادة الدول والمساواة بينها. وفي هذا السياق، لم تصدر سانت لوسيا أي قانون أو تشريع أو غير ذلك من التدابير، ولا اتخذت أي إجراء من شأنه أن ينتهك هذين المبدأين اللذين ينطويان على أهمية بالغة لبقاء النظام الدولي واستدامته. وتتقيد سانت لوسيا تقيدا تاما بالفقه القانوني الدولي المتعلق بممارسة أي دولة عضو لسيادتما وفقا لما يخدم مصالحها المشروعة، وحريتها في مزاولة النشاط التجاري أو التبادل التجاري أو التبادل التجاري أو التبادل الاقتصادي.

وعلى الرغم من فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي عقودا من الزمان، لا تزال كوبا تقدم أشكالا مهمة من الدعم الاقتصادي والتعليمي والعلمي والتقني للعديد من البلدان المجاورة لها في منطقة البحر الكاريبي، نابعة من روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وساهم هذا التعاون بدرجة كبيرة في تحقيق التقدم والاستدامة الاجتماعيين والاقتصاديين لسانت لوسيا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وغيرها من المناطق.

وبناءً عليه، تكرر سانت لوسيا الإعراب عن موقفها الثابت فيما يتعلق بتطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمى بين الأمم.

ولا تزال حكومة سانت لوسيا تؤيد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

في كل عام منذ عام ١٩٩٢، تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأن ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تدين فيه الآثار المستمرة الناجمة عن الحصار وتعلن انتهاكه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد مثّلت الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة معلما بارزا، حيث لم تصوّت أي دولة عضو ضد القرار الداعي إلى وضع حد نحائي لهذا القرار الانفرادي الذي ثبت أنه شرخ لا مسوِّغ ولا داعي له وغير مرغوب فيه في أسرة هذا الجانب من الكوك.

وقد أصبح جل العالم اليوم يعارض هذه السياسة. ويضم المواطنون من مختلف أرجاء الولايات المتحدة أصواتهم إلى المجتمع الدولي حيث يعربون بشكل متزايد عن رفضهم للجزاءات الانفرادية ويطالبون برفعها. واليوم، يؤيد رفع الحصار ٧٣ في المائة من الأمريكيين و ٦٣ في المائة من الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة. ومع ذلك، أعلن الرئيس الحالي للولايات المتحدة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، باعتباره ركنا رئيسيا في سياسته تجاه كوبا. وتأكّد ذلك من جديد في خطابه الموجّه إلى الأمم المتحدة أثناء المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وباتباع هذه السياسة ضد كوبا، ستلغي الإدارة المحددة التقدم المحرز خلال الفترة الممتدة منذ أعلن الرئيس السابق في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بدء عملية لتطبيع العلاقات الثنائية، شملت إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية.

وقد بدأنا، في الوقت الحالي، عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي حددت أهدافا ترمي إلى تميئة المستقبل الذي نريده وتسعى إلى ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب. ونحن، شعوب المجتمع الدولي، "مصممون على اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول [...] للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود". فما موضع هذا الحصار في عالمنا الحديث؟ وفي عالم مترابط يتسم بحدوده المفتوحة وحرية حركة الناس والبضائع ورؤوس الأموال، كيف يمكن لمروّجي العولمة

18-08324 **104/201**

ومصمميها أن يسنّوا في الوقت نفسه تشريعات تقضي بعزل دولة واحدة، أو أن يفرضوا قيودا تتجاوز الحدود الإقليمية على التبادل التجاري والتجارة العالمية وحركة الأفراد؟

ولا بد من التأكيد من جديد على أن هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي كان ولا يزال يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويجب ألا ننسى أيضا أنه يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛ وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد قناعتها الراسخة بأن الحصار المستمر يشكل انتهاكا صارخا ومنهجيا لحقوق شعب بأكمله. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار المفروض على كوبا ليس مجرد مسالة ثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما ينتهك أيضا الحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى، بسبب طابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية.

ولذلك تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها الثابت لشعب كوبا؛ وما زلنا قاطعين في دعوتنا إلى إزالة هذا القيد على التنمية المفروض على جارتنا في منطقة البحر الكاربيي وشريكتنا في التنمية.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية] [١ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تعيد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها التام بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك تَساوِي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعلن ساموا أنها لم تصدر أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المذكورة في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، ولذلك تعيد تأكيد تأييدها القوي للقرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومى وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤيد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مرة أخرى تأييدا تاما مضمون قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ بشأن ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وتنتهج سان تومي وبرينسيي سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما مبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأحرى.

وما زالت حكومة سان تومي وبرينسيبي ترفض فرض أي قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتحيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا السياق، تحث سان تومي وبرينسيبي على المسارعة برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، وهو الأمر الذي نعتقد أنه سيخلف أثرا إيجابيا هائلا على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سان تومي وبرينسيبي دعمها المستمر للقرار السنوي بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتحارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولا تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تلتزم المملكة العربية السعودية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشير إلى دعمها لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢ وتؤكد دعمها لهذا القرار.

18-08324 **106/201**

السنغال

[الأصل: بالفرنسية] [٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لا تزال السنغال ملتزمة بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

وهي كعادتها تمتثل لأحكام القرار ٤/٧٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ ولم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وقد دأبت جمهورية صربيا على تأييد القرار المذكور في الجمعية العامة والتصويت لصالحه.

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبّر عن الرغبة التي تحدو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية] [١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، المتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وتنتهج سيشيل سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي والالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما بمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سيشيل ترفض فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتحيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

ومع ذلك، ترحب حكومة سيشيل بالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوبا بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين وتشجع هذه المحاولات. وما برحت سيشيل ترى أن العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وكوبا لم تفض إلى تحقيق التنمية المستدامة لشعب الولايات المتحدة أو شعب كوبا.

وفي هذا السياق، تحث سيشيل بالتالي على المسارعة برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، والذي نعتقد أنه سيخلف أثرا إيجابيا هائلا على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سيشيل دعمها المستمر للقرار السنوي بشأن هذا البند والتصويت لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تكرر سيراليون تأكيد التزامها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وبناء على ذلك، تؤيد سيراليون بقوة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، وتدعو، وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وتدعو حكومة سيراليون في هذا الصدد إلى الالتزام بمبدأي التعايش السلمي بين الأمم واحترام سيادة الدول، وتدعم التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الدول.

وموقف حكومة سيراليون بشأن هذه المسألة لم يتغير، وهي ستواصل الانضمام إلى الدول الأخرى في الدعوة إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦. وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت لصالحها منذ عام ١٩٩٥.

18-08324 **108/201**

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية] [١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تدعو جزر سليمان، تأييدا لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦، إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٢ على كوبا، وأن يتم ذلك من دون قيد أو شرط، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وتعرب جزر سليمان عن تقديرها للروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعبا، وبما تبديه من قدرة على التحمل وسخاء على مستوى توفير التعليم والمأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك، وذلك رغم المشقات المفروضة عليها.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة العامة العامة الالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

أحاطت حكومة جنوب أفريقيا علما بالإعلان الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن اتباع الولايات المتحدة سياسة جديدة تجاه كوبا، التي شكلت تحولا عن المصالحة وتحسين العلاقات اللذين بدآ بين كوبا والإدارة السابقة للولايات المتحدة، والتي أعادت تأكيد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بموجب قوانينها على كوبا. ويشكل ذلك تراجعا في السعي إلى إيجاد حل دائم وضروري لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، وهو ما ينبغي معالجته دون إبطاء.

وقد أُعرب في بيان الرئيس السابق لجنوب أفريقيا حاكوب زوما خلال المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٧ عن خيبة أمل بلده بشأن قرار إدارة الولايات المتحدة عكس مسار التقدم الذي أحرز في السنتين السابقتين في سبيل إنماء الحصار.

وبرامج التعاون الثنائي التي تضطلع بها جنوب أفريقيا في مجالات الصحة، والمستوطنات البشرية، والتبادل التقني، والمساعدة الفنية في مجال الأشغال العامة، والتعاون بشأن إدارة الموارد المائية وإمدادات المياه، والخدمات المهنية في مجال التعليم الأساسي، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير مباشر على الآلاف من الناس في كلا البلدين. ولذلك، تمثل العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا

نموذجا ناجحا ومثاليا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الرغم من هذا التعاون، لم يجر أي تبادل بحاري أو استثمارات تذكر على الصعيد الثنائي. ومما لا شك فيه أن أحد أكبر العوائق الماثلة أمام تحسين التجارة الثنائية هي الحصار الكامل الانفرادي وغير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتطبيق الجزاءات خارج أراضيها على البلدان الأخرى.

ونود أن نطلب من البلدان التي تمثل أطرافا ثالثة دعم كوبا وشعبها عن طريق إلغاء أي قوانين أو أنظمة محلية ما زالت تعرقل تنمية كوبا وشعبها.

ولا تزال كوبا تشكل بارقة أمل لبلدان نامية عديدة، ولا تزال تؤدي دورها في جعْل هذا العالم مكاناً أفضل للبشرية جمعاء. لكنَّ الحصار على كوبا يبقى أكبر عقبة تحول دون سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشكل القيود الاقتصادية والمالية الصارمة التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا وتزيد من تفاقم المصاعب والمعاناة التي يتكبدها شعب كوبا، إجراءات غير مقبولة.

وقد أيّدت جنوب أفريقيا والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، على امتداد ٢٦ سنة متتالية، القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنويا والتي تدعو فيها، إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا.

وتغتنم جنوب أفريقيا هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للنهوض بحوار بنّاء وشفاف بين البلدين، بحدف تحقيق أهداف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن المسألة، ولضمان المزيد من التقدم المستدام لشعب كوبا.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ حزيران/يونيه ۲۲]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها البالغ من استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. واتساقا مع آراء أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتمشيا مع قرارات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Res.1 (XXI) مع قرارات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Res.1 (XXI) و السودان إلى و المحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي لأكثر من نصف قرن. وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو إجراء انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وترى جمهورية جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، تحث جمهورية جنوب السودان على تنفيذ القرار ٤/٧٢ لإنحاء الحصار المفروض على كوبا.

18-08324 110/2**0**1

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية] [٣ أيار/مايو ٢٠١٨]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية، ضد أي بلد، بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنّت الموقف الداعي إلى ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السودان

[الأصل: بالعربية] [۳۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

إن لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦ أهمية بالغة، وقد أيدته جمهورية السودان تأييدا كاملاً، وذلك بالتصويت في الجمعية العامة لصالح هذا القرار، الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعود إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية السودان وكوبا إلى عام ١٩٦٩. وصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية السابعة والأربعين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين، وأحرزت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد سفير جمهورية السودان لدى فنزويلا سفيراً لدى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٤، وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويعارض السودان، تمشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكا للميثاق. وفي سبيل هذه الغاية، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتسبب في خسائر فادحة ومعاناة حسيمة للشعب الكوبي وينتهك حقوق ومصالح كوبا المشروعة، لكونه انتهاكاً صارحاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئهما السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه ينتظر التنفيذ الكامل للقرار الأمريكي برفع العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية، الذي أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراء المعاملات المالية المصرفية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل التبادل التجاري.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٤/٧٢، أحالت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية ابتغاء تعبئة الدعم اللازم للقضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية. وتشيد جمهورية السودان أيضا بالمبادرة التي قدمتها كوبا بحدف تحديث نموذجها الاجتماعي والاقتصادي.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لا تزال جمهورية سورينام ملتزمة التزاماً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائما احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحقوق الأمم في تحقيق التنمية حسب المسار الذي ترسمه كل منها.

ولذلك ترى سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتعارض مع هذين المبدأين وتلك القواعد ويأتي بنتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وتعرب سورينام مرة أخرى عن تضامنها مع كوبا حكومةً وشعبا وتسجل أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير تؤثر على الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا وحكومتها، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

لذلك، تدعو سـورينام إلى رفع الحصـار الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتشجع الولايات المتحدة على العودة إلى عملية تطبيع العلاقات معها، على أساس الاحترام المتبادل.

السويد

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تحدد حكومة السويد تأييدها قرار الجمعية العامة ٤/٧٦. فالسويد لا تسن ولا تطبق أيا من القوانين أو التدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق السويد أي قانون تجاري أو اقتصادي يقيد

18-08324 112/**201**

أو يثبّط التبادل التجاري مع كوبا أو الاستثمارات الواردة من كوبا أو الوافدة إليها. وتعارض السويد توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث. وتشجع السويد الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة تحسين علاقتهما الثنائية وتأمل أن يؤدي ذلك إلى رفع الحصار المفروض في المستقبل القريب.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية] [۱ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

على غرار السنوات السابقة، أعربت سويسرا في عام ٢٠١٧ عن تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢ وترى سويسرا أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد جمهورية كوبا تترتب عليها عواقب سلبية على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وتزيد من صعوباته الاقتصادية. ولهذه الأسباب ينبغي إلغاؤها. وستواصل سويسرا إتاحة مساعيها الحميدة إذا كانت هناك رغبة في ذلك.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية] [۱۰] أيار/مايو ۲۰۱۸]

ثُحدِّد الجمهورية العربية السورية التزامها التام بقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وآخرها قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إن هذا الحصار الظالم يشكّل خرقًا فاضحاً لمختلف قرارات الجمعية العامة التي ترفض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وتُصنّفها كوسيلةٍ للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

إن الجمهورية العربية السورية ترفض من حيث المبدأ قيام حكومات دولٍ أو تجمعاتٍ إقليمية أو دون إقليمية بفرض أية تدابير أحادية الجانب، سواء أكانت اقتصادية أو تجارية أو مالية، بمدف قسر الدول النامية سياسياً واقتصادياً وإخضاعها لسياسات ومصالح تلك الدول والكيانات.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٦٢ يقوم على قناعات سياسية لا أخلاقية، مضمونها أن الحكومات التي تملك النفوذ الاقتصادي والقوة العسكرية تستطيع فرض الهيمنة والسلطة على شعوب العالم وعلى الدول النامية، من خلال استخدام الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب. إن مثل هذه السياسات الجائرة تتناقض مع مبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، وتخالف أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولا سيما شعارها بأن "لا يتخلف أحدٌ عن الركب"، وبأن التنمية والرفاه هما جزء من الحقوق الأساسية لجميع شعوب العالم دون تمييز أو قيد.

وتُشير الجمهورية العربية السورية إلى قرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٢ الذي يحثَّ المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حدٍ لاستخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد البلدان النامية لم تأذن بما أجهزة الأمم المتحدة المعنية، أو تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتخل

بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويهيب قرار الجمعية العامة هذا بالمجتمع الدولي أن يدين وأن يأبي فرض استخدام مثل هذه التدابير كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، كما طلب إلى الأمين العام رصد ما يفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ودراسة أثر تلك التدابير في البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها في التجارة والتنمية.

وفي هذا السياق، تلحظ الجمهورية العربية السورية أن تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٥٨٠ (٨/72/307)، يخلو تماماً من التوصيات ومن الحلول الجدية والآليات الحقيقية التي تكفل تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي ترفض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب وتعتبرها وسيلةً للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

إن المعضلة القانونية والأخلاقية، التي تتحمل الأمم المتحدة اليوم المسؤولية الرئيسية عن تقديم حلول جادة وفعالة لها، هي عدم وجود آليات قانونية دولية للطعن في الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب. ولذلك، ستظل بعض الحكومات مستمرةً في فرض مثل هذه الإجراءات غير المشروعة، باعتبار أن القرارات السنوية للجمعية العامة وتقارير الأمين العام ذات الصلة، رغم أهميتها، لن تؤدي وحدَها إلى وضع حد للظلم الواقع على الشعوب والدول والأفراد والمؤسسات التي تقع ضحية لهذه التدابير الاقتصادية الانفرادية غير الشرعية.

وتطالب الجمهورية العربية السورية بإزالة جميع أشكال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، كما تُطالب بتحميل الحكومة الأمريكية المسؤولية السياسية والقانونية والمالية عن الآثار السلبية المتراكمة والمستمرة التي ألحقها هذا الحصار الجائر بحق كوبا وشعبها منذ عام ١٩٦٢ إلى اليوم.

إن الجمهورية العربية السورية ما زالت إلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأورويي وجامعة الدول العربية ودولٌ أخرى، منها بريطانيا وكندا وأستراليا. وقد أدت هذه التدابير القسرية العدائية إلى آثار كارثية على الشعب السوري، لا تقل في حجمها عن معاناته بسبب الإرهاب الذي مارسه وبمارسه تنظيما "داعش" و "جبهة النصرة" الإرهابيان وما يرتبط بهما من جماعات وأفراد وكيانات مدعومة وممولة من قبل حكومات دولٍ يفرض بعضها هذه الإجراءات القسرية على الشعب السوري. وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات القسرية غير الشرعية تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد والخدمات الأساسية، كالغذاء والدواء والتعليم والمعدات الطبية والوقود، ولوازم الزراعة والصناعة، ومعدات وقطع الطيران المدني ومعدات الاتصالات. كما تمنع هذه الإجراءات الحكومة السورية والقطاع الخاص فيها من إمكانية التعاون أو العمل مع طرف ثالث، حيث تعيق هذه التدابير قيام أي مؤسسة خاصة أو جهة أجنبية بالتعاقد مع الحكومة السورية، خشية أن تطالها عقوبات مالية ومصرفية وحظر التعامل معها من قبل الدول التي تفرض هذه الإجراءات الأحادية، وبالتالي تعرقل هذه الإجراءات الظالمة استيراد أهم الاحتياجات الأساسية للسوريين، وإبرام عقود الصيانة وإعادة التأميل، وستعرقل لاحقاً القيام بأي مشاريع لإعادة الإعمار وتأهيل البني التحتية وتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد آن الأوان لوضع حدٍ لهذه الممارسات اللاأخلاقية والمتناقضة ضد كوبا والجمهورية العربية السورية وغيرهما من الدول، إذ لم يعد مقبولاً في ظل نظامٍ عالمي متعدد الأقطاب أن تلجأ حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى إلى ممارسة سياسات قائمة على

18-08324 114/**201**

استخدام القوة الاقتصادية والمالية لقهر الشعوب واستغلال أوضاعها الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بغية إخضاعها أو تدميرها.

وتُطالب الجمهورية العربية السورية بإزالة جميع أشكال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، كما تطالب بوضع حدٍ حاسمٍ ونهائي للإجراءات القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على العديد من الدول الأعضاء، ومنها الجمهورية العربية السورية.

طاجىكستان

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا أو التعرُّض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا لا تزال تؤثر سلباً في الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، يتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض الحصار والجزاءات، ويستوجب هذا الوضع ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

فتلك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، فضالاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية مع كوبا. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون بين البلدين.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۹ أيار/مايو ۲۰۱۸]

أيدت الحكومة التايلندية الملكية منذ عام ١٩٩٤ باستمرار قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل ولا تزال تايلند تعارض وضع هذه القوانين أو التدابير.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقأ

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

جمهورية مقدونيا لم تُصدر ولم تطبق بصورة انفرادية أي حصار أو جزاءات، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ تنفيذاً كاملاً.

تيمور – ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاما تاما بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية الإعراب عن موقفها المؤيّد لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، وتؤكد مجددا أنما لم تسن أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير يتجاوز أثرها الحدود الوطنية، وتعرب عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فورا ودون أي شرط.

توغو

[الأصل: بالفرنسية] [۳۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، دأبت توغو على احترام المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع اللجوء بأي شكل من الأشكال إلى اتخاذ تدابير انفرادية لممارسة الضغوط على الدول.

18-08324 116/**201**

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق قوانين أو أنظمة تمسّ بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو على تأييد مبادرات الحكومة الكوبية الرامية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وإنهاء الحصار ضروري لأنه سيساعد في تسريع عملية استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو هدف تؤيده جمهورية توغو تأييدا كاملا. وتحث توغو على مواصلة الزخم الرامي إلى إزالة التوتر، والذي بدأ مع إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين في عام ٢٠١٥.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية] عزيران/يونيه ٢٠١٨]

تظلُّ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمةً التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتظل الحكومة ثابتة على رأيها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية هي أعمال تتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبناءً عليه، فإن ترينيداد وتوباغو، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى.

ومنذ عام ١٩٧٢، الذي أُقيمت فيه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تحتفظ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بعلاقة متعددة الأوجه مع جمهورية كوبا، يعد الاقتصاد أحد أبعادها الهامة. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز الحوار البنّاء من أجل التعجيل بإنماء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يشكل عقبة رئيسية تعترض تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

ولذلك رحّبت ترينيداد وتوباغو ترحيبا شديدا بإعادة فتح قناة الحوار الصريح والمباشر بين كوبا وعضو نافذ ومحترم من أعضاء المجتمع الدولي. فقد شعرنا بالارتياح، ولا سيما لمؤتمر القمة الذي عُقد بين البلدين والحوار المفتوح الذي تلاه بشأن مسائل عدة، بما في ذلك مسائل ما زالت للبلدين بخصوصها آراة وسياسات متباينة. غير أن هذا التفاؤل لم يعمّر طويلاً لأن قيوداً أخرى فُرضت على السفر إلى كوبا والتجارة معها. وتعيد ترينيداد وتوباغو تأكيد تأييدها على أهمية التراجع عن هذه العملية وتميب بعضو المجتمع الدولي الذي يحظى باحترام كبير والمسؤول أن يعمل مع كوبا لإقامة علاقة ثنائية متطورة ومفتوحة، على أساس الاحترام المتبادل والتساوي في السيادة. وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا موقفها بأن تحقيق هذه العلاقة بالكامل سيظل بعيد المنال ما لم يُرفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف البالغ الأهمية أولوية بالنسبة لكلا البلدين حكومةً وشعباً.

ولذلك تحدّد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها منذ زمن طويل إلى إعادة دمج كوبا دمجا كاملاً في النظام الدولي وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

تونس

[الأصل: بالفرنسية] [٣ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد تونس مجدداً التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، أيدت تونس القرار ٤/٧٢، فضلا عن جميع القرارات السابقة الصادرة عن المجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وحدير بالذكر أن تونس لا تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية تتحاوز آثارها الحدود الإقليمية. ولذلك فإنها لم تُصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التحارية أو المالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية] [١٠ أيار/مايو ٢٠١٨]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢. وتعرب تركيا عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب؛ وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

18-08324 118/2**01**

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية] [٣١] أيار/مايو ٢٠١٨]

تعيد حكومة تركمانستان مرة أخرى تأكيد موقفها الداعم لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢ بشأن ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالى الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعيد تركمانستان تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي مبادئ مكرسة أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتعتبر تركمانستان أن استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي يناقض المبادئ الأسلسية للقانون الدولي وكذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ويتعارض مع صكوك قانونية دولية أساسية أخرى.

فهذا الحصار المفروض بشكل انفرادي على جمهورية كوبا يحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة كبيرة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع دول منفردة من استخدام الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان مستقلة أحرى، بما في فيها كوبا.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تدعم حكومة توفالو وتعزز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون والعلاقات الودية والممارسات التجارية العادلة بين جميع الدول. والحصار المفروض حالياً على كوبا يحد من جهود تلك الحكومة وشعبها في السعي إلى تحقيق الأهداف والتطلعات الإنمائية والاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الحصار، واصلت كوبا مساعدة توفالو والعديد من البلدان النامية الأخرى من خلال تدريب العاملين في المجال الطبي في جامعاتها الشهيرة. والواقع أن كوبا بوسعها القيام بأكثر من ذلك بكثير لتعزيز تواصلها مع دول العالم على الرغم من الحصار.

وتؤيد حكومة توفالو تأييداً كاملاً إنهاء الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والهجرة والجالات المالية تمشياً مع الطلب الصريح الذي ما فتئت توجهه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والتطورات الإيجابية الرامية إلى إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا إنما هي خطوة مشرِّفة في الاتجاه الصحيح ترحب بما توفالو ترحيباً كبيراً.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

لدى أوغندا علاقات ثنائية ودية وتعاون وثيق مع شعب كوبا وحكومتها، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وإن عدم تحقيق أي إنجاز بارز بعد عقود من الحصار المفروض على كوبا سوى التسبب بصعوبات اقتصادية للشعب الكوبي ينبغي أن يكون موضع قلق للجميع، ومع ذلك ظل الحصار قائما.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية] [١١ أيار/مايو ٢٠١٨]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، الذي اعتمد باغلبية ١٩١ صوتا.

وتتصرف الإمارات العربية المتحدة وفقا لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشدد على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقا للقانون الدولي، وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا. وعلاوةً على ذلك، لا تسمح الإمارات العربية المتحدة بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تعرب جمهورية تنزانيا المتحدة عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بصورة انفرادية على كوبا، والذي يعوق تنمية البلد وشعبه. والشعب الكوبي يستحق على قدم المساواة التمتع بحقوقه الأساسية في مستويات معيشة ملائمة، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وإن ضمان شمول جميع الدول في تنفيذ وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يقتضي أن يكون التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كوبا مع الجهات الأخرى خاليا من العقبات. ويجب إزالة الحصار في ضوء مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير الواجبين لشعب كوبا، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

18-08324 **120/201**

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية] [۱۶ أيار/مايو ۲۰۱۸]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٤/٧٢، ولا سيما الفقرة ٤ منه، فإن أوروغواي ما فتئت تلتزم وتتقيد بشكل صارم بمبادئ القانون الدولي وجميع القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نأخذ في اعتبارنا أيضاً أن مؤتمر لندن البحري لعام ١٩٠٩ ينص على أن الحصار عمل من أعمال الحرب، فإننا نعتقد أنه بعد مرور عقود على انتهاء الحرب الباردة وفي السياق الراهن، لا يوجد أي مبرر للإبقاء على تدابير من قبيل الحصار أو الحظر الاقتصادي والتجاري.

وبناء على ذلك، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أيا من الأحكام التي تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وتحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تدين أوروغواي بقوة أي نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها، باستثناء ما يندرج منها تحت القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية القضائية المتعلقة بالحماية والولاية القضائية العالمية.

وترفض أوروغواي أي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملا أحاديا من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى في المحالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك من المحالات.

وفي ضوء ما تقدم، تعتقد أوروغواي أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين التي تتحاوز الحدود الإقليمية التي سُنَّت ضدها لا تُشكِّل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، وإنما ألحقت أيضا أضرارا بالتنمية الاقتصادية في كوبا، وتمثل شكلا من أشكال الحرمان من الحق في التنمية، وتلحق أضرارا لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

وإن عملية التقارب بين كوبا والولايات المتحدة والتدابير المتبادلة لإزالة التوتر من أجل تحسين العلاقات الثنائية، التي أُعلن عنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والتي أفضت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية، شكّلت خطوات تاريخية وتقدما غير مسبوق على طريق إرساء السلام وإقامة الحوار في الأمريكيتين ككل. ومع ذلك، يأسف بلدنا للفتور الذي يشوب العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة حاليا ويرفض الحصار المستمر، ويشجع حكومة الولايات المتحدة على الحد من تنفيذه قدر الإمكان إلى حين إلغائه كليا.

أوزبكستان

[الأصل: بالروسية] [۲۰۱۸ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

تؤيد جمهورية أوزبكستان قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ المعنون "ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وتمتثل أوزبكستان امتثالا تاما لأحكام هذا القرار ولم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية] [12 حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تظل جمهورية فانواتو حكومةً وشعباً ملتزمةً التزاما راسخا بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وباحترام مبادئ القانون الدولي والتمسّك بها، ولا سيما ما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما؛ وتشعيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة؛ وإعادة تأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية؛ وتشجيع حرية التجارة والملاحة الدوليتين؛ وتعزيز الأخذ بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار.

وما زال القلق يساور فانواتو باستمرار لأن الحصار على كوبا ما زال قائماً على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة وطلبت فيها من الولايات المتحدة أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالى الذي تفرضه على ذلك البلد.

وحتى الآن، لا تطبق فانواتو أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. ولذلك لم تُصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية] [١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية وترفض تطبيق أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تتخذها، وتمس بالحقوق السيادية والاستقلال السياسي للدول الأخرى أو بحقوق الإنسان. وتدافع فنزويلا عن هذا الموقف التزاما بالمبادئ والقيم المكرسة في دستورها؛ ومن بينها النزعة الإنسانية، والتعاون، والتضامن فيما بين الشعوب، والالتزام الثابت بالتوجه السلمي، مهتدية في ذلك بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

18-08324 **122/201**

وفي هذا الصدد، ترى حكومة فنرويلا أن تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لتلك التدابير ضد جمهورية كوبا هو مفارقة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، كما ينتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية. كذلك تؤكد فنزويلا من حديد إدانتها لتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) وهيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي وضعتها، والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة باقتصاد جمهورية كوبا لعقدين من الزمن، في إطار علاقاتها الاقتصادية مع بلدان ثالثة وكذلك مع فروع الشركات التابعة للولايات المتحدة.

وما فتئت فنزويلا تؤيد القرارات المتعلقة بهذا الموضوع والتي اعتمدتها أغلبية ساحقة واستثنائية في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١. وبالمثل، أصدرت فنزويلا وأيدت إعلانات في محافل دولية أخرى تشجب هذه الأعمال، التي هي بحكم تعريفها عدائية وبالتالي تقوض التعايش السلمي بين الأمم والشرعية الدولية.

وتؤكد فنزويلا من جديد إعرابها عن تقديرها البالغ للأهمية الكبيرة التي يكتسيها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي كان من أبرز ملامحها الزيارة التي قام بما رئيس الولايات المتحدة آنذاك، باراك أوباما، إلى هافانا في آذار/مارس ٢٠١٦.

ومع ذلك، تأسف الحكومة البوليفارية للتراجع الذي اتسم به موقف حكومة الرئيس دونالد ترامب في عدد من المناسبات عندما أعربت عن نيتها إعادة تأكيد سياسة وأعمال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا بوصفها إحدى عناصر سياساتها تجاه البلد الكاريبي الشقيق. وترى فنزويلا أن وضع سياسات دولة وتنفيذها استنادا إلى اتهامات انفرادية يفتقران تماما إلى الأسس الموضوعية.

فقد أدت سياسة المواجهة تلك التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها على مدى عقود من الزمن إلى الإضرار برفاه هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان المكفولة له. وفي هذا السياق، تحث حكومة جمهورية فنسزويلا البوليفارية الولايات المتحدة على الامتثال الفوري لقرارات الجمعية العامة 19/10 و 19/10 و 10/10 و 10/10

وفي الواقع، إذ تكرر حكومة فنزويلا تأكيد إدانتها لاستمرار هذا التدبير الذي عفا عليه الزمن والمخالف للقانون الدولي، فإنحا تشدد على أن هذه الإجراءات لا تساعد إطلاقا في تحيئة المناخ المؤاتي للحوار والتعاون الذي يجب أن يسود العلاقات الدولية بين البلدان المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وهو الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

ويرد أحد الأمثلة الجديرة بالذكر على الأضرار التي تسبب فيها التطبيق المستمر والثابت لهذا الحصار في تقرير عام ٢٠١٧ لبرنامج الأغذية العالمي الذي جاء فيه ما يلي: "طيلة عام ٢٠١٦، ظل الحصار يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكوبي، فضلا عن تأثيره على الشروط التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالكلفة المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عامل مقيد للإنتاجية

الزراعية في كوبا، ويؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلبي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر المحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية القائمة على توفير الغذاء. ويشكل هذا الأمر عبئا يثقل كاهل ميزانية البلد وتمديداً للفئات الأكثر اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويطرح تحديات كبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي في كوبا".

وعلاوةً على ذلك، تذكر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تقرير عام ٢٠١٧ ما يلي: "فيما يتعلق بالفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، يقدر أن الأثر الاقتصادي على قطاع الصحة تجاوز مبلغ ٨٠ مليون دولار، مع أثر تراكمي يتجاوز ٢,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ بداية الحصار حتى الآن".

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن محافل منها حركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الخامس والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة السابع لرابطة الدول الكاريبية، وهي البيانات المنددة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتحاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي تصدرها، إذ تعتبرها تدابير منافية للحوار والتعاون اللذين يجسدان بحقّ تعددية الأطراف الشاملة والشفافة.

كما تود فنزويلا توجيه الانتباه إلى استمرار نفاذ الإعلان السياسي لبونتا كانا، المعتمد في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيي، المعقود في بونتا كانا بالجمهورية الدومينيكية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي ذكر فيه هؤلاء القادة ما يلي:

"نؤكد من جديد دعوتنا إلى حكومة الولايات المتحدة أن تضع بلا شروط حداً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على هذا البلد الشقيق منذ أكثر من خمسة عقود ولا يزال ساريا. ونحث رئيس الولايات المتحدة على استخدام صلاحياته التنفيذية الواسعة لإدخال تغييرات جوهرية على تطبيق الحصار".

وواصلت فنزويلا، من خلال إدانتها التدابير الجنائية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا، الامتثالَ لقرار الجمعية العامة ٤/٧٢. وفي ضوء التزام فنزويلا الأخلاقي والمادي بالتقيد الصارم بالقانون الدولي، تدعو الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، الذي يؤثّر بطابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه على جميع الدول التي لديها علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مع ذلك البلد. وإن تغييرا من جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يثبت التزامها بالقانون الدولي واحترامها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل المطالبة بإنهاء ممارسة تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تقدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقا للحق في تقرير المصير، نظامها السياسي والاجتماعي بما يتمشى مع ظروف وخصوصيات بلدانها وشعوبها. وليس ثمة ما يسوّغ، مهما كانت الظروف، حرمان الشعوب من سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

18-08324 **124/201**

وختاما، تحدّد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، ولذلك، تكرر دعوتها حكومة الولايات المتحدة إلى الامتثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ٢٦ قرارا، وإنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية منذ أكثر من ٥٥ عاما.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي تفرضها الولايات المتحدة على جمهورية كوبا على مدى العقود العديدة الماضية انتهاكاً للقانون الدولي بصفة عامة ولقانون حرية الاتصال والتجارة بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم إلى بناء علاقات دولية متينة قوامها المساواة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالحصار والحظر الاقتصاديين والتحاريين والماليين المفروضين على كوبا، وآخر تلك القرارات هو القرار ٢٧/٧، الذي اتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بأغلبية ١٩١ صوتاً.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتؤمن بأن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنحاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

وترى فييت نام أنه ينبغي للولايات المتحدة مواصلة الحوار والتفاوض مع جمهورية كوبا من أجل تعزيز العلاقة بين البلدين، بروح من التفاهم المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها، وعدم تدخل إحداهما في الشؤون الداخلية للأخرى. وترجو فييت نام أن تضع الولايات المتحدة نهاية مبكرة وتامة للحصار والحظر المفروضين على كوبا. فمن شأن ذلك أن يأتي بمنافع مشتركة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلم والاستقرار، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار المترتبة على سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية] [١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨]

تؤكد حكومة جمهورية اليمن مجدداً إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد حكومة اليمن الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٧٢، الذي يرمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر الاقتصادي والسياسي ضد البلدان النامية.

وجدير بالإشارة أن جمهورية اليمن تقيم منذ قرابة أربعة عقود علاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعى اليمن دون توقف إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. وأبرم اليمن عددا من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الشقيقة بشأن مسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية وطبية. ونتيجة لذلك، جمع بينهما تعاون نشط في عدد من المجالات.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية] [٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تؤكد زامبيا من حديد التزامها بدعم القرار المتعلق برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتلاحظ بقلق تضاؤل فرص رفع الحصار الذي استمر لعقود. وما زالت الحالة الناجمة عن ذلك تعرقل تنمية التجارة والسياحة وأنشطة الشحن بما يتمشى مع الطموحات الإنمائية للشعب الكوبي. ولهذا السبب تؤكد زامبيا على الموقف الذي دأبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذه والذي يفيد بأن الحصار يضر بالأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال.

تبدي زامبيا قلقا من أن الحصار المفروض على كوبا قد كلف الاقتصاد المحلي بالفعل ما يزيد على ١٣٠ بليون دولار على مدى نحو ستة عقود من فرضه. وينبغي ألا يخضع أي اقتصاد لهذه الضغوط بينما يبذل قصارى جهده لتحسين رفاهية شعبه بما يتمشى مع خطة التنمية العالمية وأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، من دواعي القلق أن الإصلاحات الاقتصادية الجريئة التي شرعت فيها كوبا لم تحقق الأثر المنشود على الرغم من إحراز بعض التقدم، لأن الجزاءات لا تزال تخنق آفاق النمو الاقتصادي.

وتبدي زامبيا قلقا أيضا من أن الخطوات الإيجابية الرامية إلى استعادة العلاقات التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قد اتخذت منحى عكسيا، وأن الحصار القائم منذ عام ٢٠١٢ ما زال يلخص طبيعة العلاقات بين البلدين. والواقع أن العالم مضى قدما ولكن الجزاءات لا تزال تشكل مخلفات لحقبة عفا عليها الزمن. وتحقيقا لهذه الغاية، يُدعى كونغرس الولايات المتحدة أيضا إلى الاضطلاع بدوره

18-08324 **126/201**

في بناء عهدٍ يتسم بعلاقات طبيعية بين كوبا والولايات المتحدة. وتعرب زامبيا عن تضامنها مع جميع الدول المحبة للسلام في الدعوة إلى إنماء الحصار المفروض على كوبا.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠] أيار/مايو ٢٠١٨]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يثقل كاهل شعب كوبا إذ سبب له معاناة إنسانية بالغة. كما أنه لا يزال العائق الأكبر الوحيد الذي يعرقل الأداء الاقتصادي الكوبي ويحول دون تفعيل إمكاناته.

ويتعارض الحصار مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. ويتعارض الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا أيضا مع أنظمة التجارة الدولية وممارساتها المقبولة.

وتضم زمبابوي صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعوة الدول الأعضاء الأخرى إلى الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وطنية يتحاوز أثرها الحدود الإقليمية للدولة التي تضعها وجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى. ولا تزال زمبابوي تعتقد أن الجزاءات المفروضة بشكل انفرادي والتي غالبا ما تستهدف بشكل أساسي البلدان النامية التي تسعى إلى إعادة تأكيد سيادتها ورسم مسار التنمية الخاص بما تضر بالجهود العالمية الى القضاء على الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولذلك تدعو زمبابوي إلى رفع الحصار دون شروط. ويدل الإجماع شبه التام على تأييد قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ على شمول الرأي بأن الحصار جائر ويخالف المعايير الدولية للعلاقات المنسجمة بين الدول.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۱۸]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا. وعلى العكس من ذلك، اتبع الكرسي الرسولي سياسة ثابتة تؤيد إنحاء الحصار المفروض على كوبا.

وخلال الزيارة التي قام بهاكل من البابا يوحنا بولس الثاني (١٩٩٨) والبابا بنديكتوس السادس عشر (٢٠١٦) والبابا فرانسيس (٢٠١٥) إلى كوبا، وجه هؤلاء دعوة إلى كوبا للانفتاح على العالم وإلى العالم للانفتاح على كوبا. فبناء الجسور من خلال ثقافة التلاقي والحوار يندرج في إطار الصداقة والتضامن الدولي اللذين يجب أن تتسم بحما العلاقات بين جميع الدول.

وبذلك يأمل الكرسي الرسولي أن يشهد في أقرب وقت ممكن إنهاءً للحصار الذي كانت له عواقب إنسانية طوال عقود من الزمن، لا سيما لأشد الناس استبعادا في كوبا، والذي تسبب في عزلتها

الاقتصادية. ويعتقد الكرسي الرسولي أن إنهاء الحصار سيسهم في مزيد من الوئام والعلاقات الأخوية بين شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يحث الكرسي الرسولي كلا من كوبا والولايات المتحدة على المثابرة في السعي إلى تطبيع العلاقات بينهما، ويشجع الزعماء السياسيين في كل منهما على الاضطلاع بمسؤوليتهم في قيادة هذه العملية.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية] [١ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن دولة فلسطين التي ما فتئت تعاني من الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية والسياسية والأمنية المدمرة المترتبة على ما يقرب من أكثر من نصف قرن من الاحتلال العدائي العسكري الإسرائيلي، ومنه الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من عقد من الزمن، في انتهاك خطير للقانون الدولي وتترتب عليه عواقب وخيمة، تؤكد من جديد دعمها التام للنداءات التي وجهتها جمهورية كوبا من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي هذا الصدد، تنضم فلسطين إلى الأغلبية الساحقة من دول المجتمع الدولي في إعادة التأكيد على موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة ٤/٧٦، المتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وأيضاً مساندتها للمواقف ذات الصلة التي أعربت عنها عدة جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الرب ٧٧، التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض دون وجه حق على جمهورية كوبا منذ عقود.

وكانت فلسطين تأمل أن التطورات في السنوات الأخيرة في سياق العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ستحرز تقدما وتشجع على حدوث تطبيع حقيقي، الأمر الذي من الواضح أنه يقتضي إنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم، الذي طال أمده، إنهاءً فعلياً. ولذلك، فهي تنضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإسراع برفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي العادي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة التي تطمح إليها كوبا وجميع الأمم، فضلاً عن تحقيق الازدهار والاستقرار للشعوب والبلدان.

وفي هذا الصدد، فإن دولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢. وعلاوة على ذلك، تقيم دولة فلسطين علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وستواصل التضامن مع كوبا حكومةً وشعباً والسعي إلى تعزيز علاقاتما السياسية والاقتصادية والثقافية والتعاون على المدى الطويل مع جمهورية كوبا.

18-08324 128/201

ثالثا – الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۶ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لم توقع كوبا على معاهدة حظر التجارب النووية وبالتالي فهي ليست عضوا في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستضيف كوبا أي مرافق لنظام الرصد الدولي في إطار هذه المعاهدة. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، منحت اللجنة التحضيرية كوبا مركز المراقب، مما مكنها من حضور اجتماعات اللجنة وهيئاتما الفرعية دون الحق في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وبوصف كوبا دولة غير موقعة، فهي ليست حاليا من الدول التي تتلقى المعدات والدعم التقني فيما يتعلق بإنشاء مركز وطني للبيانات من شأنه أن يتيح لها سبل الوصول إلى البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي، وهي لا تشارك في الوقت الحاضر في برامج بناء القدرات أو برامج التدريب ذات الصلة التي تنفذها المنظمة. وبالتالي، في سياق قرار الجمعية العامة ٢٧/٤،

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

أولا - اتجاهات عامة

وفقاً للبيانات الرسمية، حقق الاقتصاد الكوبي نموا بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ (مقارنة بنسبة ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٦)، مدفوعاً باستمرار الاتجاه التصاعدي في عدد السياح الوافدين، فضالاً عن النتائج الإيجابية التي تحققت في مجالات الإنتاج الزراعي والنقل والبناء. وخلال عام ٢٠١٧، تأثر الاقتصاد الكوبي بشدة بالجفاف وبإعصار إيرما، الذي سبب أضرارا تقدر بنحو ١٣ بليون بيزو كوبي، أي ما يعادل نحو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأثر الاقتصاد أيضا بإعادة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، فضلا عن استمرار الأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لا تزال تمثل شريكا تجاريا رئيسيا لكوبا.

وتشير البيانات المتاحة إلى انتعاش طفيف في القطاع الخارجي، نتيجة لانخفاض كبير في الواردات، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على توافر العملات الأجنبية، وإلى تحسن الأداء التصديري، الذي استفاد من الاتجاه التصاعدي في صادرات الخدمات وارتفاع أسعار بعض السلع التصديرية الرئيسية. وزاد العجز المالي ليصل إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (بعد أن بلغ ٢٠١٧ في المائة في عام ٢٠١٧) نتيجة لزيادة النفقات المرتبطة بتعزيز الاستعاضة عن الواردات، ولا سيما المنتجات الغذائية الأساسية، وجهود إعادة الإعمار بعد الإعصار، والاستثمار في الهياكل الأساسية. وفرص ولوج كوبا الأسواق المالية الدولية محدودة، وذلك ناجم إلى حد كبير عن الحصار. ونتيجة لذلك، ومن أجل تمويل العجز العام، أصدرت الحكومة سندات في السوق المصرفية المحلية، التي تتألف بالكامل من مصارف مملوكة للدولة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أكدت الجمعية الوطنية تولي النائب الأول السابق للرئيس، ميغيل دياز كانيل، منصب رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء، خلفًا لراؤول كاسترو. وسيظل الجنرال كاسترو القائد العام للقوات المسلحة والأمين الأول للحزب الشيوعي الكوبي حتى عام ٢٠٢١. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تواصل السياسات العامة الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتما الجمعية الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتنطوي المبادئ التوجيهية على تصوّر لاقتصاد تقوده المؤسسات والتعاونيات العامة، التي يجري تدريجيا منحها مزيداً من الاستقلال التشغيلي، مع الاعتراف رسمياً بدور الجهات الفاعلة الاقتصادية من غير الدول، لا سيما التعاونيات الزراعية والعاملون لحسابكم الخاص. كما تنطوي المبادئ التوجيهية المعتمدة على إعطاء الأولوية لجذب الاستثمار الأجنبي وإصلاح النظام النقدي، الذي تستخدم فيه حاليا عملتان وأسعار صرف متعددة.

وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي أن يظل معدل النمو في عام ٢٠١٨ منخفضا، بنسبة تتراوح بين ٢٠١٨ في المائة و ٢ في المائة. وتعكس التوقعات ما يترتب من أثر سلبي لتدابير السياسة الجديدة للولايات المتحدة على السياحة، التي استفادت مؤخرا من ارتفاع عدد الزوار من هذا البلد، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط والنقص في صرف العملات الأجنبية. وسيتم تخفيف حدة هذه التأثيرات جزئياً من خلال استمرار وفود عدد لا بأس به من الزوار من باقي العالم، والتوقعات الإيجابية فيما يتعلق بأسعار السلع التصديرية الرئيسية، وأنشطة البناء في القطاع الخاص، واتباع سياسة مالية توسعية مدفوعة بالإنتاج والاستثمارات في الهياكل الأساسية وجهود إعادة الإعمار ذات الصلة بالإعصار. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ٢٠٠ مليون دولار.

ثانيا - السياسة الاقتصادية

اتسمت السياسات المالية بشكل ملحوظ بطابع توسعي في عام ٢٠١٧، حيث بلغ عجز الدولة نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (بعد أن بلغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦). ويعكس التدهور في المالية العامة زيادة في النفقات لم يقابلها إلا جزئيا نمو في الإيرادات.

وتسارع نمو الإيرادات الضريبية بالقيمة الاسمية من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، ويعود ذلك أساسا إلى الأداء المتعلق بالضرائب على الخدمات والمداحيل الشخصية، مما عوض التباطؤ في الإيرادات المتأتية من ضرائب المبيعات والانخفاض في العائدات المتأتية من ضرائب القوة العاملة. ويعكس ذلك جزئيا انتعاش قطاع الخدمات، ولا سيما الأنشطة المتصلة بالسياحة، فضلا عن تزايد الأهمية التي يكتسيها القطاع غير الحكومي في النشاط الاقتصادي.

وزاد مجموع النفقات بنسبة ١١,٥ في المائة، ويعود ذلك أساسا إلى الزيادة في الموارد المخصصة للأنشطة غير المدرجة في الميزانية، وكذلك الزيادة في النفقات الرأسمالية. وخلال عام ٢٠١٧، انخفضت النفقات المرتبطة بالأنشطة المدرجة في الميزانية (لا سيما الإدارة العامة والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي) بنسبة ٤,٠ في المائة بالقيمة الاسمية. وشكّلت الإعانات المخصصة لتمويل الصادرات، ولا سيما السكر، والواردات البديلة، ومعظمها من الفاصولياء والأرز واللحوم والألبان، البند الرئيسي للنفقات غير المدرجة في الميزانية، وقد شكل هذا البند ثلث إجمالي الإنفاق. وشكل الاستثمار في الهياكل الأساسية للموارد المائية والنقل المكون الأكبر من مكونات النفقات الرأسمالية.

18-08324 130/2**01**

ولمواجهة التحديات الناجمة عن إعصار إيرما، الذي ألحق أضرارا بــ ١٢ مقاطعة خلال النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر، أعيد تحويل عدة بنود في الميزانية لتمويل الإعانات المالية المتصلة بمواد البناء والسلع الاستهلاكية ومعدلات القروض المصرفية للسكان المتضررين. وتم تمويل العجز عن طريق إصدار سندات في القطاع المصرفي المحلي بفائدة سنوية قدرها ٢٠٥ في المائة وآجال استحقاق مدتما ٢٠ عاما. وعلى الرغم من عدم توافر البيانات الحالية عن الدين العام، تشـــير المعلومات الحالية إلى أن خدمة الدين خلال العام شكلت ما يعادل نحو ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالمستقبل، تشمل ميزانية عام ٢٠١٨ زيادة اسمية في عجز الدولة بنسبة بنسبة في المائة نظرا إلى أنه على الرغم من التحسينات الإدارية المقررة، التي ينبغي أن تؤدي إلى زيادة تحصيل الضرائب من القطاع غير الحكومي، من المتوقع أن تتجاوز الزيادة في النفقات نمو الإيرادات.

ولم يبلغ البنك المركزي الكوبي عن إدخال أي تغييرات على الصكوك المتاحة لتصريف السياسة النقدية في عام ٢٠١٧: النطاقات المتعلقة بمعدلات الإقراض الاسمية والشروط المتعلقة بالاحتياطي القانوني. وكانت الزيادة التي بلغت نسبة ٨ في المائة في مجموع النقدية "M2" مدفوعة إلى حد كبير بالتوسع في النقدية المتداولة، مما يعكس استمرار تدني مستوى استخدام المصارف. ويقدر أن تكون الائتمانات قد زادت بنفس الوتيرة. وكانت المؤسسات المملوكة للدولة في قطاعي الزراعة والبناء المتلقي الرئيسي للائتمانات المصرفية.

وليس هناك أي تفاصيل بعد بشأن العملية المقترحة لتوحيد العملة وأسعار الصرف. وتكتسي هذه المسألة أهمية، لأن تعدد أسعار الصرف يؤدي إلى اختلالات اقتصادية كبيرة في كل من القطاعين المحلي والخارجي، ويدل على وجود شبكة معقدة من الإعانات على نطاق المؤسسات العامة. وقد وضعت السلطات الكوبية تسع أولويات اقتصادية رئيسية لعام ٢٠١٨، بما في ذلك الاستثمار، وإيرادات العملات الأجنبية، وإعادة الإعمار المرتبط بالإعصار، وإعادة التزود باللوازم الطبية.

ثالثا - تطور المتغيرات الرئيسية

على الرغم من الآثار المالية والمناخية، حقق القطاع الخارجي عموما أداء إيجابيا في عام ٢٠١٧ بفضل تحسن الأسعار الدولية للنيكل والمنتجات النفطية، فضلا عن النمو القوي في عدد الزوار الوافدين إلى كوبا. ووفقا للتقديرات الأولية، على الرغم من تأثير إعصار إيرما على السياحة في أواخر عام ٢٠١٧، ارتفع العدد السنوي للزوار بنسبة ١١٩، في المائة ليصل إلى رقم قياسي بلغ ٤,٧ ملايين زائر.

وعكس التحسن في ميزان المدفوعات الخارجية أيضا تقلصا في حجم الواردات. وأدى المستوى المرضي نسبيا في إنتاج المنتجات الزراعية إلى تقليص الحاجة إلى الواردات لتلبية احتياجات الطلب المحلي. ومع ذلك، تأثرت الواردات أيضا بتراكم المتأخرات المستحقة للموردين، وعدم سداد الاعتمادات المستندية، مما يزيد من حدة الصعوبات القائمة أصلا في الحصول على التمويل التجاري، والتحديات المستمرة في مجال الإمداد بالوقود.

ولا تقوم كوبا بنشر بيانات عن التحويلات المالية العائلية؛ ومع ذلك، تشير تقديرات مستقلة إلى استمرار النمو في هذه التدفقات. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بغض النظر عن تعدد العوائق الناشئة عن الصعوبات التشغيلية التي سببها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والاختلالات

الناتجة عن الازدواجية النقدية، وعدم الكفاءة الإدارية، أُعلن في عام ٢٠١٧ عن التزامات في مجال الاستثمار بلغت ما مجموعه ٢ بليون دولار. وتظهر أحدث نسخة لحافظة فرص الاستثمار الأجنبي أن أولويات الاستثمار تتصل بمشاريع في مجالات الطاقة المتجددة والصناعات الخفيفة والسياحة.

وسيواصل القطاع الخارجي في الأجل القصير الاستفادة من صادرات الخدمات. ومع ذلك، هناك خطر واضــح منذر بالتدهور يتمثل في أن التراجع المتوقع في عدد الزوار الوافدين من الولايات المتحدة، نتيجة للسياسات التي اعتُمدت مؤخرا والتي يُنصح فيها بعدم السفر إلى كوبا، لن يوازنه تماما عدد الزوار الوافدين من باقي العالم. وستظل الواردات مرهونة بتوافر العملات الأجنبية. وفي هذا الصدد، استُحدث شرط جديد يقتضي من المؤسسات المملوكة للدولة أن تحصل على إذن من المصرف المركزي فيما يتعلق بالواردات التي تتجاوز قيمتها ١٠٠٠٠٠ دولار.

واستنادا إلى الأرقام المنقحة المتعلقة بعام ٢٠١٦، التي تشير إلى أن الاقتصاد الكوبي حقق نموا بنسبة ٥٠٠ في المائة بدلا من الانكماش المبلغ عنه أصلا والبالغ ٩٠ في المائة، يُقدر أن يشهد عام ٢٠١٧ نموا بنسبة ٢٠١١ في المائة. وهذا يعني أنه خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة، حقق الاقتصاد نموا بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٢٠١ في المائة فقط. وتشير الحسابات المرتبطة بالصناعة إلى أن النمو المتواضع يعزى إلى تطور القطاعات المتصلة بالسياحة (النقل والتجارة والفنادق والمطاعم) والزراعة والبناء. وفيما يتعلق بالصناعة، تشير البيانات الرسمية إلى أن محدودية توافر السلع الوسيطة أدى إلى إعاقة الإنتاج. وكان هذا الأمر واضحا بشكل خاص في مجال تصنيع منتجات النظافة الصحية.

وتتوقع السلطات الكوبية تحقيق نمو بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، بسبب الغموض الكبير الذي يكتنف الأثر الناجم عن التغييرات الحاصلة في سياسة الأمم المتحدة بشأن تدفق الزوار والاستثمارات إلى كوبا، تتوقع اللحنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحقيق نمو يتراوح بين ١,٦١ في المائة و ٢ في المائة.

وليس هناك بعد بيانات حالية عن تطور أسعار الاستهلاك؛ بيد أن المعلومات المتاحة تشير إلى زيادات طفيفة في تضخم أسعار الاستهلاك خلال عام ٢٠١٧، بسبب الآثار الناجمة عن فرض الضوابط على الأسعار في أعقاب إعصار إيرما.

وتشير التقديرات الرسمية إلى بلوغ معدل البطالة نسبة ٢ في المائة، وهو معدل مماثل لمعدل عام ٢٠١٦، في سياق انخفاض في عدد السكان الناشطين اقتصاديا، بسبب شيخوخة السكان، فضلا عن تزايد حصة العمالة في القطاع غير الحكومي. وشهد نمو الأجور الاسمية تباطؤا من ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، وبلغ متوسط الأجور الشهرية ٧٥٠ بيزو كوبي خلال العام. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، أوقفت حكومة كوبا مؤقتا إصدار تراخيص جديدة للأعمال الحرة، ولم يُستأنف هذا الإجراء حتى أيار/مايو ٢٠١٨.

رابعا - الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة: التطورات الأخيرة

منذ شباط/فبراير ١٩٦٢، فرضت حكومة الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا شاملا على كوبا. ويستند الحصار إلى عدة قوانين، بما في ذلك قانون تعديل العقوبات التجارية وتوسيع الصادرات لعام ٢٠٠٠، وقانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) لعام ١٩٩٦،

18-08324 **132/201**

وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، والمادتان ٥ و ١٦ من قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧، وقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١. وقد أُوكلت إلى وزارتي التجارة والمالية الأمريكيتين شؤون تنفيذ هذا الحصار.

وقد استأنفت الولايات المتحدة وكوبا العلاقات الدبلوماسية في تموز/يوليه ٢٠١٥، بعد قطعها في كانون الثاني/يناير ١٩٦١. ونتيجة لذلك، بذل جهد تدريجي لرفع بعض القيود المفروضة على السفر والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والتحويلات المالية والرحلات الجوية. وتشمل أهم الخطوات المتخذة من أجل تطبيع العلاقات الثنائية بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة كوبا ما يلي:

- إعادة العلاقات الدبلوماسية
- رفع حكومة كوبا من قائمة وزارة الخارجية التي تتضمن أسماء الدول الراعية للإرهاب
- النهوض بالسفر والتجارة وتعزيز المشاريع البالغة الصغر في كوبا، وتدفق المعلومات إلى الجزيرة ومنها
 - استئناف الرحلات الجوية التجارية بين كوبا والولايات المتحدة
 - إلغاء بعض الحواجز في الخدمات المالية

وفي الممارسة العملية، كان التقدم المحرز في بعض المجالات محدودا. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن تخفيف الشروط انطوى جزئيا على السماح لكوبا باستخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات الخارجية منذ آذار/مارس ٢٠١٦، لم تجرحتى الآن أي معاملة كوبية بدولارات الولايات المتحدة بسبب الحرص الذي أبدته مصارف البلدان الثالثة القلقة من احتمال تعرضها لغرامات.

وعلى الرغم من إشارة المسؤولين الكوبيين إلى إحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات الثنائية، فقد اشتدت حدة إنفاذ الحصار في السنوات الأخيرة. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت حكومة الولايات المتحدة مذكرة بشأن السياسة (١) أعلنت فيها إدخال عدة تغييرات على سياستها تجاه كوبا، وأصدرت فيها تعليمات إلى عدة إدارات حكومية لإعادة النظر في اللوائح ذات الصلة. وتم الانتهاء من هذه العملية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عندما دخلت اللوائح الجديدة حيز النفاذ. وشملت التغييرات التنظيمية الرئيسية ما يلي:

• يحظر على الأفراد الخاضعين لولاية القضائية للولايات المتحدة والمؤسسات الخاضعة لها الدخول في أنواع معينة من المعاملات المالية المباشرة مع الكيانات المدرجة في "القائمة المقيدة لكوبا" التي تفيد تتعهدها وزارة الخارجية. وتشمل هذه الكيانات، مع وجود بعض الاستثناءات، الكيانات التي تفيد وزارة الخارجية بأن لديها روابط وثيقة مع الأجهزة العسكرية أو الاستخباراتية أو الأمنية في كوبا، بما في ذلك منطقة مارييل الإنمائية الخاصة والمحطات النهائية للحاويات في مارييل وهافانا. والأهم من ذلك هو أن الاستثناءات تشمل إرسال التحويلات العائلية وتجهيزها وتلقيها.

www.federalregister.gov/documents/2017/10/20/2017-22928/strengthening-the-policy-of-the-united- انظر (۱) states-toward-cuba

- اعتمد مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة سياسة عامة تنص على رفض منح التراخيص لتصدير الأصناف من الولايات المتحدة إلى الكيانات المدرجة في القائمة المقيدة، مع ترشيد منح الإذن بتطبيق استثناءات فيما يتعلق بالصادرات المتجهة إلى القطاع الخاص الكوبي.
- حظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة المالية السفر في إطار فئة السفر التعليمي الفردي غير الأكاديمي لأغراض التعارف بين أفراد الشعبين. وتنص اللوائح التنظيمية الجديدة على أن جميع أشكال السفر لأغراض التعارف بين أفراد الشعبين والسفر التعليمي ينبغي أن تتم تحت إشراف المنظمات الخاضعة للولاية القضائية للولايات المتحدة التي ترعى هذه التبادلات، وبصحبة ممثل من هذه المنظمات. وبالنسبة لفئة السفر المعنونة "دعم الشعب الكوبي"، تقتضي اللوائح تقديم جدول كامل بالأنشطة.

وعلى الرغم من توقيع الولايات المتحدة مع كوبا معاهدة بشان الحدود البحرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فالمعاهدة لم تُرسَل إلى مجلس الشيوخ، الذي يعد تصديقه ضروريًا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وتعين المعاهدة الحدود المتصلة بحقوق التعدين في منطقة الفجوة الشرقية في خليج المكسيك، التي تقع ضمن الحدود المتداخلة لمنطقة الجرف القاري التي تطالب بحاكوبا والولايات المتحدة والمكسيك.

وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠١٧، مددت الإدارة الحالية للولايات المتحدة تعليق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي يسمح لمواطني الولايات المتحدة بمقاضاة الكيانات التي تتاجر في الممتلكات غير السكنية التي قُدّرت قيمتها بأكثر من ٠٠٠، ولار في عام ١٩٥٩ والتي طالب بها مواطنون من الولايات المتحدة قبل قيام السلطات الكوبية بمصادرتها.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة أمرا بمغادرة جميع أفراد أسر الموظفين وجميع الموظفين الذين لا تتصل مهامهم بحالات الطوارئ سفارهًا في كوبا، وذلك عقب الحوادث الصحية التي أبلغ عن التعرض لها بعضُ موظفيها في هافانا. وفي اليوم نفسه، أصدرت تحذيرا تنصح فيه مواطنيها بتجنب السفر إلى كوبا. وأعقب هذا الإجراء طرد ١٥ مسؤولًا كوبيًا من السفارة الكوبية في واشنطن العاصمة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي أعقاب الخفض التدريجي لموظفي سفارة الولايات المتحدة في هافانا، الذي أصبح خفضا دائما في ٢ آذار/مارس ٢٠١٨، تم نقل خدمات تأشيرات الهجرة إلى سفارة الولايات المتحدة في بوغوتا وخدمات المواطنين والهجرة إلى سفارة الولايات المتحدة في بوغوتا وخدمات المواطنين والهجرة إلى سفارة الولايات المتحدة في بوغوتا وخدمات المواطنين والهجرة إلى سفارة الولايات المتحدة في جورجتاون في غيانا.

وفي إطار السياسة المنقحة المتعلقة بكوبا، أنشأت وزارة الخارجية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ فرقة العمل المعنية بالإنترنت في كوبا بهدف معلن هو توسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنترنت وحرية الإعلام في كوبا. وعُقد الاجتماع الافتتاحي لفرقة العمل في ٧ شبباط/فبراير ٢٠١٨. وقدمت حكومة كوبا شكوى رسمية إلى سفارة الولايات المتحدة في كوبا، بحجة أن هذه المبادرة تمثل انتهاكا للسيادة وتحديدا للنظام الدستورى للبلد.

والآثار الرئيسية للحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي هي تلك الناجمة عن الدخل الضائع من تصدير السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة، والقيود التي يفرضها الاضطرار إلى الحصول على السلع والخدمات من بلدان ثالثة، والقيود المفروضة على التمويل والاستثمار بسبب عدم القدرة على

18-08324 134/2**0**1

إجراء المعاملات المالية مع مؤسسسات الولايات المتحدة. وإن الأثر الطويل الأمد الناجم عن الحصار المفروض على الهيكل الاقتصادي في كوبا وفرصها الإنمائية الضائعة هو أثر هائل وسيظل قائما. وإن ثمانين في المائة من الكوبيين، بما في ذلك رئيس كوبا الجديد، ولدوا تحت الحصار.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

الحالة العامة: آثار الحصار على قطاعات الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق على النحو التالي:

(أ) أنتجت كوبا من الحبوب في عام ٢٠١٧، حسب التقديرات، ٢٠١٠ طن (ما يعادله من الأرز المقشور)، ويمثل ذلك تراجعا طفيفا عن مستوى الإنتاج في عام ٢٠١٦، وانخفاضا بنسبة ٥ في المائة عن متوسط إنتاج البلد خلال فترة خمس سنوات، ويرجع الانخفاض أساسا إلى الأضرار البالغة التي خلَّفها إعصار إيرما في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؟

(ب) سجل إنتاج الأرز غير المقشور في كوبا، حسب التقديرات، زيادة سنوية طفيفة ليصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٧ (٢٠٠ ٣٤٧ طن، بما يعادله من الأرز المضروب)، وقد تضرر نمو الإنتاج من محدودية توافر مياه الري ومن الأضرار الناجمة عن إعصار إيرما. وتشير التوقعات الأولية لموسم ٢٠١٨ إلى توقع حدوث زيادة أكبر في الإنتاج، في ظل زيادة إمدادات المياه والجهود المحلية المبذولة لتحسين مستويات الإنتاجية. ويقدَّر إنتاج الذرة في عام ٢٠١٧ بـ ٣٩٠ من، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٣ في المائة مقارنة بإنتاج عام ٢٠١٦. ويعكس الانخفاض أساسا خسائر المحاصيل المتكبَّدة من حراء الأضرار الناجمة عن إعصار إيرما. غير أن الكميات المستوردة من الحبوب ظلت مستقرة في السنوات الأخيرة، في حدود مليوني طن، وتغطى حوالي ثلثي الاستهلاك المحلى للبلد.

وينبغي مواصلة النظر في آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية والصناعة الغذائية من منظورين مختلفين هما:

- (أ) تفضي استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات التصدير (فيما يتعلق بالبن، والعسل، والتبغ، وجراد البحر الحي، ومنتجات تربية الأحياء المائية) إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة) إلى خسائر كبيرة، لأنه يتعين بيع تلك المنتجات إلى أسواق أبعد موقعا، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف التسويق والتوزيع، مما يؤثر سلبا على عائدات البلد من النقد الأجنبي وعلى قدرته على شراء المنتجات الأساسية، ولا سيما الأغذية؟
- (ب) ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، ومنتجات من قبيل مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية وعُدد تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات في الولايات المتحدة) يؤدي إلى خفض الربحية وتدنى قدرة البلد على تلبية الطلب المحلى من الأغذية.

وعلى العموم، يخلّف الحصار آثارا سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من العملة الأجنبية، وكذلك على إمداداتها من المنتجات الغذائية والزراعية. وإحدى العقبات التي تواجهها حكومة كوبا في عملية التحديث الاقتصادي الجارية تتمثل في النقص الحاد في العملة الأجنبية. والمصدر الرئيسي للنفقات بالعملة الأجنبية هو شراء المنتجات الزراعية الذي يبلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار سنويا.

ويؤثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات الموجهة للبرامج الاجتماعية، لأن القيود التي يفرضها الحصار تقلل من كمية تلك المنتجات وجودتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. ويقدَّر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ بمبلغ ٤٢٩ ١٨٣ ٥١٧ دولارا.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها.

وتجدر الإشارة إلى أن كوبا والولايات المتحدة قد وقعتا في عام ٢٠١٦ مذكرة تفاهم بشأن الزراعة والميادين المتصلة بها، على الرغم من صعوبة قياس أثر ذلك المباشر على الاقتصاد الكوبي. ومن المتوقع أن تعزز هذه المذكرة التعاون في قضايا مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصحة النباتية والمعايير، وحفظ الغابات. وفي عام ٢٠١٧، وقع البلدان مذكرة تفاهم بشأن الصحة الحيوانية والنباتية وحمايتها وتطبيق الحجر الصحى فيها.

ويمتد التأثير المباشر للحصار ليطال حتى عمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإن كانت المنظمة مستثناة منه رسميا. فالتأخيرات في سداد المدفوعات إلى موظفي منظمة الأغذية والزارعة (حتى ولو كانت باليورو) وإلى مقدمي الخدمات المتعلقة بمشتريات المشاريع أو وقف هذه المدفوعات يقللان من رغبة الموردين في البيع إلى مكتب المنظمة في كوبا ويؤديان إلى زيادة تكاليف الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

آثار الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب

يقدَّر حجم الضرر الاقتصادي الذي ألحقه الحصار بإنتاج الحبوب بمبلغ ٢ ٤٤٧ ٨٣٠ دولارا. وينتج حوالي ٥٧١ ٨٣٠ دولارا من هذا المبلغ عن فوارق الأسمعار بين شراء مدخلات الإنتاج من الولايات المتحدة وشرائها من أسواق أبعد موقعاً وأكثر كلفة. ومن العوامل التي لها تأثير خاص صعوبة الحصول على بذور جيدة، ويفاقم من ذلك احتكارُ عددٍ قليل من الشركات المتعددة الجنسيات لسوق البذور الدولية. ويقدَّر الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا العامل بمبلغ ١٠٥٧ ١٢٥ دولارا.

وتشير تقديرات إنتاج الحبوب في عام ٢٠١٧ (بما يعادله من الأرز المقشور) في كوبا إلى ناتج يبلغ ٠٠٠ ٧٣٧ طن، ويمثل ذلك انخفاضا طفيفا مقارنة بعام ٢٠١٦. وتتركز الجهود المبذولة لتعزيز إنتاج الأرز في كوبا على تعزيز زيادة الغلات من خلال الاستثمار في البنى التحتية للري والصرف ومن خلال تحسين الممارسات الزراعية. ومن المتوقع أن تدعم هذه الجهود إدخال تحسينات إضافية على الإنتاجية على مدى موسم ٢٠١٨، ما لم تحدث اختلالات كبرى. والتوقعات بشأن حقول الأرز أدعى للتفاؤل،

18-08324 136/2**01**

حيث ساعد هطول الأمطار في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ بنسب تفوق المتوسط على استعادة مستويات التخزين في المستودعات الرئيسية، بعد أن عانت هذه المستويات من سنوات الجفاف المتتالية. وستؤدي هذه العوامل، حسب التوقعات الأولية، إلى زيادة بنسبة ٨ في المائة في إنتاج الأرز الكوبي في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٠٠٠ طن (٣٠٤٠ طن، بما يعادله من الأرز المقشور).

وعلى الرغم من استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة لتحرير الإنتاج المحلي وتعزيزه، لا تزال كوبا تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الأرز. وفي السنة التقويمية ٢٠١٨، يُتوقع أن تحتاج كوبا إلى حوالي ٠٠٠ فان من واردات الأرز لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية. وعلى غرار السنوات السابقة، يُتوقع أن توفر فييت نام القدر الأكبر من هذه الكمية من خلال ترتيبات بين الحكومتين تسمح لكوبا بتأجيل مدفوعات ما تشتريه. وتُورَّد الكميات المتبقية من بلدان مصدِّرة في أمريكا الجنوبية هي البرازيل والأرجنتين وأوروغواي، بالإضافة إلى غيانا التي برزت مؤخرا كأحد مصدِّري الأرز إلى كوبا في عام ٢٠١٧. وبسبب القيود التي يفرضها الحصار على خيارات الدفع والتمويل، وتقديم مصدِّري الأرز الآخرين شروطا أيسر، لم يُشتحن أي أرز تقريبا من الولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فإن قطاع الأرز في الولايات المتحدة يؤيد تخفيف الحصار ويعتبر أنه يمكن أن يوفر ما يصل إلى ٣٠ في المائة من واردات كوبا من الأرز في غضون سنتين من رفع الحظر، وذلك بفضل الميزة التجارية التي يتيحها قرب البلدين جغرافيا. أما فيما يتعلق بالحبوب الخشسنة، فيتوقع أن تبلغ الواردات حوالي ٢٠١٠٠ من القمح إلى حوالي عوالي ٢٠١٠٠ (تموز/يوليه - حزيران/يونيه)؛ في حين يتوقع أن تصل الواردات من القمح إلى حوالي ٤٠٠٠ من القمح إلى حوالي ٢٠١٨ من القمح إلى حوالي ٢٠١٨ من القمع الى والمنات هن الحبوب قرابة ثلثي الاستهلاك المحلي.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية والدقيق. وأغلب السلع الأساسية المستوردة هي فول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا. وعندما دخل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة حيز النفاذ، أصبحت البرازيل والأرجنتين الموردين الرئيسيّين لفول الصويا ومشتقاته. وفي بعض الأحيان، شحنت كل من المكسيك وكندا كميات صغيرة منه إلى كوبا. واستوردت كوبا منتجات البذور الزيتية المستخرجة من غير فول الصويا من الأرجنتين، والصين، وكندا، والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٢، استؤنف استيراد فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة. وفي ذلك العام، وعقب تنفيذ "قانون الولايات المتحدة لتعديل العقوبات التجارية وتعزيز الصادرات"، ونتيجة للقرب الجغرافي، أصبحت الولايات المتحدة المورد الرئيسي لفول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا إلى كوبا، فحلَّت وارداتما إلى حد كبير محل الواردات من مناطق أخرى. ومع ذلك، في النصف الثاني من مطلع القرن الحادي والعشرين، حلت عروض أكثر تنافسية من الأرجنتين والبرازيل جزئياً محل مبيعات الولايات المتحدة إلى كوبا من فول الصويا ومنتجات الصويا. ولا يزال من غير الواضح مدى تأثير استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في عام ٢٠١٥ على التدفقات التجارية. وقد استمر انخفاض واردات فول الصويا من الولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٥ لكنها ارتفعت مرة أخرى في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وفي المقابل، انخفضت عمليات شراء كعكة الصويا في عام ٢٠١٧ إلى أدبي مستوى لها منذ عدة سنوات، في حين لم يبلغ عن المعاملات المتصلة بزيت الصويا وطحين/دقيق الصويا إلا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي.

السكر الخام

وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، ســـجل إنتاج الســكر في كوبا، في الفترة وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام ٢٠٠٢. وتعزى الزيادة إلى تحسّن معدلات استخلاص السكر وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام ٢٠٠٤. وتعزى الزيادة إلى تحسّن معدلات استخلاص السكر بالإضافة إلى اتساع رقعة المساحات المحصودة، مع تواصل إعادة هيكلة هذا القطاع الفرعي. وقد ظل استهلاك السكر، من ناحية أخرى، مستقراً نسبيا عند ٢٠، مليون طن، مما أدى إلى نمو صادرات السكر بنسبة ١٢ في المائة في موسم التسويق ٢٠١٧/٢٠١، وكانت روسيا والصين الوجهتين الرئيسيتين. وتشير التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٧/٢٠١ إلى أن إنتاج السكر سيظل على نفس المستوى الذي كان عليه في الفترة ٢٠١٧/٢٠١، بسبب تضرر عمليات الحصاد من إعصار إيرما. وأفضى الحصار مع مر السنين إلى قلة توافر قطع الغيار والمدخلات الزراعية، مما أثر على إنتاجية هذا القطاع الفرعي. وكان إنباج السكر في كوبا أحد أهم القطاعات الفرعية في البلد، وكان إجمالي ناتجه يبلغ ٨ ملايين طن في عام ١٩٩١. وفي إطار هدف طموح لزيادة استخدام الطاقة الأحيائية، وضعت حكومة كوبا مؤخرا أحيائية في ٢٧ مصنعا للسكر في جميع أنحاء الجزيرة، وتوفير حوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

اللحوم

شهد الإنتاج ١٠٠١ ق. المائة، وبلغ هذا الإنتاج الوطني من اللحوم، منذ عام ٢٠١٠، نموا يبلغ في المتوسط ٥ في المائة، وبلغ هذا الإنتاج ٢٠٠٠ وبد ٣٦٤ طن ١٠٠ ويشكل لحم الحنزير أهم فئة من فئات اللحوم المنتجة، يليه لحم البقر والدواجن. واستوردت كوبا ٢٠٠٠ ٣٣٢ طن من اللحوم في عام ٢٠١٧. ويشكل لحم الدواجن النوع الرئيسيي من أنواع اللحوم المستوردة، يليه لحم البقر ثم لحم الحنزير. ففي عام ٢٠١٧، استُورد معن ورّدت الرئيسي من أنواع اللحوم المستوردة، يليه لحم البقر ثم لحم الحنزير. ففي عام ٢٠١٧، استُورد البرازيل نسبة ٢٢ في المائة منها. والبرازيل وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي هي المصادر الرئيسية لاستيراد البرازيل نسبة ٢٦ في المائة منها. والبرازيل وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي هي المصادر الرئيسية لاستيراد للحاص إلى ارتفاع تكلفة استيراد الأعلاف الحيوانية؛ وإلى فارق الأسعار الناجم عن استيراد تلك الأعلاف من أسواق بعيدة؛ وإلى صعوبة الحصول على تكنولوجيات الإنتاج الحديثة ونظم التصنيع والتوزيع والأدوية تنمية الزراعة الوطنية، فإن القيود المفروضة على سبل الحصول على الموارد المالية والتكنولوجيات تجعل من الصعب تطوير البني التحتية المتصلة بالزراعة وزيادة الإنتاجية. فالقيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا التحديدة أو أنسبها.

منتجات الألبان

لم يسجل إنتاج الحليب في كوبا زيادة كبيرة منذ عام ٢٠١٣، وقد بلغ في عام ٢٠١٧، حسب التقديرات ٢٠٠٠ طن. وتشكل واردات الألبان، ومعظمها من مسحوق الحليب، حوالي ٨٠ في المائة من الاستهلاك الوطني، وتُستورد من أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وبشكل خاص نيوزيلندا. ويمثل مسحوق الحليب وحده أكثر من ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٠ في المائة

18-08324 138/2**01**

من مجموع النفقات بالعملة الأجنبية. ومن ثمَّ، فإن تنمية قطاع الألبان تمثل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة في سيعيها نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. ومع ذلك، يواجه قطاع الألبان عدة تحديات، منها محدودية حجم قطعان الماشية، وارتفاع تكاليف علف الحيوانات، ومحدودية توافر الوقود ومعدات النقل. وستكون إزالة هذه القيود ضرورية من أجل تطوير هذا القطاع لضمان الأمن الغذائي والتغذوي.

المنتجات السمكية

المنتجات السمكية مهمة للأمن الغذائي في كوبا باعتبارها مصدرا للتغذية وللإيرادات المتأتية من الصادرات. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إنتاج مصائد الأسماك ٥٤٠ ٢٣ طنا، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ وبنسبة تفوق ٩٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٨٦، عندما كان متاحا لهذا البلد أن يصطاد السمك في المياه البعيدة أيضا. وإمكانات توسيع أنشطة مصائد الأسماك محدودة ولذلك يتم التركيز على نمج للإدارة يسمح باستعادة الأرصدة السمكية التي ربما عانت من الصيد المفرط. ويكمن أكبر إمكانات التوسع في تربية الأحياء المائية، التي شهدت بعض التقلبات خلال السنوات القليلة الماضية، ومثلت ٢٠١٠ طن في عام ٢٠١٦ (أي ما يقل عن مستواه لعام ٢٠١٥ بنسبة ٩ في المائة). وتتكون جميع الصادرات السمكية لكوبا تقريبا من منتجات عالية القيمة، وعلى وجه الخصوص من المنتجات المحمدة من جراد البحر والروبيان، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. غير أن الحصار يحول دون إمكانية النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة التي تعد أحد أهم الأسواق وأكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية في العالم. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى التصدير إلى وجهات أبعد، فتتكبد تكاليف أعلى للتسويق والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، نجم عن الأزمة الاقتصادية التي واجهتها بعض أسواقها تأثيرٌ سلبي على الطلب في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، مما أدى إلى انخفاض الصادرات. وفي عام ٢٠١٦، وصلت الصادرات، نتيجةً لتحسُّن الطلب، إلى ما يقدر بنحو ٦٩ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ ولكن بانخفاض نسبته ٢١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧ و ٢٩ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٧. وسلجلت واردات الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، زيادة بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، حيث بلغت قيمتها حوالي ٤٣ مليون دولار.

الفواكه

يقدَّر الأثر الاقتصادي للحصار على قطاع الفواكه بأكثر من ٩٠٧,٣٠ ٥٥ دولارات، ويعزى ذلك إلى الاختلاف في الأسعار الناجم عن تغيير أسواق الاستيراد.

البن

يقدَّر الأثر الاقتصادي للحصار على قطاع البن بمبلغ ٢٦٨٦٠٠ دولار ويعزى ذلك إلى عدم توافر السلع الإنتاجية.

لحم الخنزير

ويقدَّر الأثر الاقتصادي على قطاع لحم الخنزير بمبلغ ٧٠٠ ٢ ٧٠٥ ٢ دولار، وذلك نتيجةً لعدم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الولايات المتحدة لمزارع الخنازير، ونظم التصنيع، وتوزيع الأغذية، وجودة الأغذية، والأدوية وغيرها من السلع.

العسل

يقدَّر الأثر الاقتصادي للحصار بمبلغ ١٣ ٤٨٧ ١٢٩ دولار ويعزى ذلك إلى خسران الإيرادات من المبيعات المحتملة إلى سوق الولايات المتحدة.

الحراجة

يقدَّر الأثر الاقتصادي للحصار بمبلغ ٢٠٠٠ ، ١٣ دولار بسبب التوقفات في عملية الإنتاج والخسائر المتكبدة فيها. وتستخدم معظم وسائل الاستخراج والمناشر في كوبا تكنولوجيا مستوردة من الولايات المتحدة عفى عليها الزمن.

المساعدة التقنية المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم إلى حكومة كوبا، ولا سيما في تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة المؤسسات الكوبية في تنظيم العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية في مجالات الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني ومراقبة الصحة الحيوانية؛ والتعاونيات والزراعة الأسرية؛ ومصائد الأسماك وما يتصل بما من سياسات؛ والحراجة والتنوع البيولوجي؛ والبيئة وتغير المناخ؛ ضمن مجالات أخرى. وعلاوة على ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين في تقديم المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية؛ حيث يؤثر الحصار أيضا على لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تدعم منظمة الأغذية والزراعة مشاركة كوبا في نشاط مشترك مع المنظمة الإقليمية الدولية لصحة النبات والحيوان يهدف إلى القضاء على طاعون الخنازير العادي في الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي.

ويتواصل تقديم الدعم التقني إلى كوبا بخصوص إدارة مدة صلاحية مبيدات الآفات، وذلك في إطار المبادرات الإقليمية المنفذة ضمن المشروع الذي تموِّله المفوضية الأوروبية من أجل دعم بناء القدرات ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المبرمة بغرض تنظيف مبيدات الآفات المتقادمة، وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة للآفات. ووفر المشروع الدعم لوضع قائمة جرد بالمبيدات التي انتهت مدة صلاحيتها، بما يعزز عملية تسحيل مبيدات الآفات. وتشارك كوبا في حلقات العمل المنظمة في إطار هذا المشروع.

وقد جرى تقديم الدعم السياساتي والتقني لتحديث السياسة الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الألبان باعتباره من أهم مكونات سلة الأغذية، فضلا عن كونه محركا اقتصاديا رئيسيا

18-08324 **140/201**

لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية. وتركز المساعدة التقنية على تقييم مستوى إنتاجية المنظمات الصناعية بأشكالها المحتلفة وعلى مساعدة الحكومة في تحديد التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لتعزيز الهيكلة الصناعية لقطاع الألبان الوطني.

وقدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بماكوبا في إنشاء آلية وطنية لنظام المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد "خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام". ويشارك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق اللحنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار السياسة العامة "لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير النباتية للأغذية والزراعة"، وفي وضع المؤشرات والغايات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية،

وتُسدى المشورة في ما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي والسياسات الزراعية البيئية، وتوفير فرص العمل لشباب الأرياف، ووضع برامج التكثيف المستدام، بالاستناد إلى ما تنفذه المنظمة من مشاريع تجريبية في مجال سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب والحليب ولحم البقر. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد منظمة الأغذية والزراعة كوبا حاليا في مشاريع تركز على إصلاح البيئة والمحافظة عليها، ولا سيما في ما يخص المناظر الطبيعية المنظمة، وبناء القدرة على مجابحة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

آثار الحصار على المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

نتيجة لظروف الحصار المفروض على كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد فيما يتعلق بشراء المعدات والإمدادات التي تكمل المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة، حيث يُضطر إلى استيراد الموارد التي يمكن جلبها من الولايات المتحدة من أسواق أبعد موقعا، بأسعار أعلى بكثير وبتكاليف شحن إضافية. ولو تسنى الشراء في الولايات المتحدة لكانت العمليات أقل كلفة بكثير ولأمكن تقديم الدعم لأنشطة إضافية من الميزانية المتاحة.

ويعرقل استمرار ظروف الحصار عمليات تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية من وإلى الموردين الذين يقدمون حدمات إلى مشاريع التعاون وإلى المكتب القطري لمنظمة الأغذية والزراعة. ويتجلى ذلك في رفض المصارف إجراء تحويلات من منظمة الأغذية والزراعة لتغطية المبيعات إلى كوبا؛ وفي عدم قدرة الموردين على عرض المنتجات التي جرى الحصول عليها من شركات أحرى في الولايات المتحدة في كوبا؛ وفي عدم قدرقم على تحويل الأموال إلى كوبا لدفع مقابل الخدمات المستأجرة في البلد.

ولا تزال هناك أيضا الظروف التي تؤثر على العمليات المصرفية لموظفي المنظمة والتي تنشاً عن الإجراءات الشكلية الباهظة التكلفة والمطوَّلة.

ويرد أدناه موجز للأضرار الناجمة عن الحصار التي لحقت ببعض القطاعات التي تقدم لها المنظمة مساعدة تقنية وبقطاعات أخرى مدرجة ضمن إطار البرنامج القطري للمنظمة.

وقد نتج الأثر أساسا عما يلي:

رأ) الفرق في الأسعار الناجم عن تغيير سوق الاستيراد؛

- (ب) التكاليف الإضافية المتصلة بتأمين الشحن؟
- (ج) التكاليف الإضافية المترتبة على تجميد الأصول؛
 - (د) الأضرار النقدية؛
- (ه) الخسائر المالية المتكبَّدة بسبب عدم إمكانية الحصول على أحدث التكنولوجيات من الولايات المتحدة؛
 - (و) تغيير وجهة الصادرات.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية] [١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

تخضع المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء، بما فيها كوبا، لأحكام المادة الثالثة - جيم من نظامها الأساسي التي تنص على ما يلي: "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي".

بيد أن الحصار القائم يطرح صعوبات معينة تعيق تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يتعرض شراء المعدات الأساسية (مثل المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والمواد الاستهلاكية اللازمة للدراسات التي تُستخدم فيها تقنيات النظائر المستقرة) لزيادات في التكاليف ولتأخيرات طويلة، نظرا لأن عدد البائعين المستعدين والقادرين على توريدها و/أو شحنها إلى كوبا محدود جدا. وتفرض قيود أيضاً على مشاركة الرعايا الكوبيين في الأنشطة التدريبية وبرامج الزمالات والاجتماعات التي تمولها الولايات المتحدة أو تُنظَّم فيها. وعلاوة على ذلك، فإن صعوبات الاتصال بالإنترنت وبالسواتل تؤثر أيضا على مشاركتهم في الدورات الإلكترونية التي تتيحها منصات تكنولوجيا المعلومات في الوكالة.

وتحاول الوكالة، وفقاً للمادة المذكورة أعلاه، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، من خلال إرسال الرعايا الكوبيين إلى بلدان أخرى لتلقّي التدريب فيها بمدف استيفاء شروط البرنامج.

18-08324 **142/201**

منظمة الطيران المدنى الدولي

[الأصل: بالإنكليزية] [٣١] أيار/مايو ٣١]

في ضوء القرار المستكمل الذي اعتمدته جمعية منظمة الطيران المدني الدولي في عام ٢٠١٦ بشأن سياسات المنظمة المستمرة في مجال النقل الجوي (15-(A39)) الذي حث الدول الأعضاء في المنظمة على أن تتفادى اتخاذ تدابير أحادية تتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد تؤثر سلبا على النمو المنتظم والمستدام والمتسق للنقل الجوي الدولي، وأن تتأكد من عدم تطبيق السياسات والتشريعات المحلية على النقل الجوي الدولي دون مراعاة خصائصه على النحو الواجب، واصلت المنظمة رصد التطورات والعمل مع كوبا والولايات المتحدة، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا، لتحسين علاقاتهما في مجال الطيران المدني.

وقد واصلت كوبا مشاركتها النشطة بوصفها إحدى الدول المشاركة في عدة مشاريع إقليمية ينفذها مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة. ويتمثل هدف المشروع الأول من تلك المشاريع في تقديم المساعدة الإدارية في تسيير وإدارة أمانة لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني. ويتعلق المشروع الثاني بتعزيز تنفيذ أنظمة الملاحة الجوية المرتكزة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي، بما يؤدي إلى نظام عالمي لإدارة الحركة الجوية يتسم بالسلاسة. أما المشروع الثالث فيتعلق بالنظام الإقليمي لمراقبة السلامة، ويشمل تقديم الدعم التقنى واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها.

وفيما يتعلق بالتدريب، تتعاون المنظمة مع هيئة حكومية للتدريب هي مركز التدريب في مجال الطيران (Centro de Adiestramiento de la Aviación). والمركز معترف به بوصفه عضوا في شبكة برنامج TRAINAIR PLUS التابعة للمنظمة. ومنذ انضام المركز إلى البرنامج في عام ٢٠١٢، قامت المنظمة، بالإضافة إلى وضع ثلاث مجموعات مواد تدريبية موحدة في مجالات سلامة الطيران وإدارة السلامة ومهابط الطائرات وخدمات الملاحة الجوية، بالتعاون في عام ٢٠١٧ مع المركز لتقديم مجموعة مواد تدريبية موحدة متصلة بحذه الخدمات، وذلك لدعم بناء القدرات المحلية في مجال الطيران.

المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۶ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تؤكد المنظمة الدولية للحماية المدنية مجدداً رأيها الذي مفاده أن الأمم المتحدة محفل مناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومن ثمَّ فهي ترحب بالنظر الإيجابي في القرار ٤/٧٢ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن ضرورة إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أصبحت كوبا عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية للحماية المدنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتعد احتياجاتها كبيرة فيما يتعلق بجميع الخطوات الأربع المرتبطة بإدارة الكوارث وهى: الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والتعافي. وبالتالي، ومن أجل وفاء المنظمة الدولية للحماية المدنية

بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فإنها بصدد تقديم المساعدة التقنية في مختلف مجالات الحماية المدنية في كوبا، من خلال نقل المعدات والتكنولوجيا ودعم الدورات التدريبية في مجال الدفاع المدني.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۱ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

يلاحظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن اقتصاد كوبا، شأنه شأن غيره من اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، اقتصاد صغير نسبيا يتسم بصعوبة النفاذ إلى الأسواق الدولية، وباعتماده الشديد على الواردات والسياحة، وقابليته لأن يتضرّر بشدة من الصدمات الاقتصادية الخارجية والصدمات البيئية.

ويبدو أن التحديات التي تواجهها كوبا تتفاقم بسبب القيود التحارية والمالية القائمة. ففي القطاع الزراعي والريفي خصوصاً، يمكن أن تسهم العوامل التالية في انخفاض مستويات الإنتاجية؛ وتديّ كمية الإنتاج الغذائي المحلي ونوعيته وقدرته على المنافسة؛ وارتفاع مستويات الواردات من الأغذية لتلبية احتياجات السكان:

- تقادم المعدات الزراعية (مثل الجرّارات ونظم الري ومضخات المياه) ونقص قطع الغيار؟
- ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج الضرورية للإنتاج والتصنيع والتوزيع في الجال الزراعي والحيواني (مثل الوقود، والأعلاف الحيوانية، والأسمدة، ومبيدات الأعشاب، ومبيدات الآفات، والمستحضرات الصيدلانية البيطرية) ونقص تلك المستلزمات؛
 - طول إجراءات الاستيراد وارتفاع تكاليف الواردات (بسبب قلة المنافسة الدولية)؛
 - عدم كفاية فرص الحصول على التمويل بالعملة الصعبة لاستيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج؟
 - محدودية إمكانية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة؛
 - محدودية الفرص المتاحة لتصدير بعض المنتجات الزراعية.

ويقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حوارا مفتوحا مستمرا مع حكومة كوبا، عن طريق ممثّليه في إيطاليا، ومع نظرائه في الداخل، بشأن جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا أيضا في مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصفتها دولة عضوا، وقد أُعيد إدراجها في الإقراض العادي وفي برنامج عمل الصندوق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. إضافةً إلى ذلك، يحافظ الصندوق الدولي على حوار سلس مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وسائر وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد ويتعاون معها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مشروع كوبا بشأن التنمية الريفية التعاونية في المنطقة الشرقية بتمويل من الصندوق قدره ١٠,٧ ملايين دولار، وهو مشروع من المتوقع أن يستفيد منه نحو ٢٠٠٠ أسرة ريفية تعيش في ١٥٧ تعاونية خاصة في أربع مقاطعات

18-08324 **144/201**

هي لاس توناس، وهولغوين، وغرانما، وسانتياغو دي كوبا. وقد حرى التوقيع على المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ودخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهو حاليا في السنة الرابعة من تنفيذه.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وافق الصندوق الدولي على مشروع بشأن التنمية التعاونية للماشية في المنطقتين الوسطى والشرقية، بتمويل من الصندوق الدولي قدره ١١,٩ مليون دولار، يركز على إنتاج الحليب واللحوم في ١٠٥ تعاونيات في مقاطعة كاماغوي، ومن المتوقع أن يستفيد منه ما يناهز ١٠٥٠ أسرة معيشية ريفية. وقد جرى التوقيع على المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ودخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وتعرّض المشروعان معاً لبعض الصعوبات في التنفيذ نتيجةً للقيود القائمة.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تلاحظ منظمة العمل الدولية بقلق أنه بعد التقدم الذي أحرزته كوبا والولايات المتحدة في تطبيع علاقاتهما وتحسينها، حرى تشديد إجراءات الحصار، وتسبب ذلك في تثبيط عزيمة المستثمرين المحتملين، مما يؤثر بصورة غير مباشرة، بل وحتى بصورة مباشرة، على آفاق التنمية الاقتصادية، ومن ثمَّ على إيجاد فرص العمل والعمل اللائق. ومن بين عناصر الحصار التي لا تزال قائمة ما يلى:

- لا تزال القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات المالية تفضي إلى فرض عبء ضربي كبير غير مباشر على المرتبات المحصَّل عليها خارج البلد بصورة مشروعة والمرسلة لكي تنفقها الأسر المعيشية في تلبية احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه والصرف الصحي؛
- لا تزال القيود المفروضة على المعاملات المالية الأخرى، مثل فتح المصارف الكوبية حسابات في الولايات المتحدة أو الحصول على قروض لعملياتها التجارية، تشكل عقبة كبيرة ويترتب عليها تحمل عبء إضافي من التكاليف في ما يتعلق بتنمية الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، وذلك لأن توفير فرص العمل اللائق يعتمد إلى حد كبير على الاستثمار الإنتاجي وعلى إمكانية الحصول على التمويل؛
- يترتب على محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مواجهة مزيد من الصعوبات في تنمية المشاريع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تقتصر الآثار المباشرة وغير المباشرة للحصار المفروض على الاقتصاد والشعب الكوبيين على الشركات فحسب، بل إنما تطال أيضا، وحتى بصورة أكبر، عمال تلك الشركات والسكان بوجه عام. ويساور منظمة العمل الدولية القلق على وجه الخصوص من الأثر الذي يطال الأطفال والعمال والمسنين. وسيؤدي إنماء الحصار إلى تحويل الخسارة الإجمالية الناجمة عنه إلى فرصة للاستثمار الإنتاجي ولإيجاد فرص عمل جديدة.

وكوبا عضو نائب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وستشارك بفعالية في مؤتمر العمل الدولي السابع بعد المائة (المقرر عقده في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨). وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية] [١٠ أيار/مايو ٢٠١٨]

تشارك كوبا، بصفتها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، في اجتماعات هيئات المنظمة وهي من الجهات المستفيدة من برامج التعاون التقني المتوفرة (البرامج الإقليمية للمنظمة المتعلقة بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية، ودعم التنمية البحرية في منطقة البحر الكاربي، والبرامج العالمية، حسب الاقتضاء).

وتحتفظ المنظمة البحرية الدولية بعلاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، تتعاون المنظمة تعاونا وثيقاً مع "الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين"، وهي شبكة بحرية لبلدان أمريكيا اللاتينية تضم أمريكا الجنوبية وبنما وكوبا والمكسيك.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمس سنوات وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وتتناول البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب، وكذلك حماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملاً بالسياسات المتعلقة بتحقيق اللامركزية التي اعتمدتما المنظمة، يوجّه معظم الدعم المقدم من المنظمة عن طريق الشبكة التشغيلية بموجب مذكرة تفاهم موقّعة مع أمانة الشبكة التشغيلية مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما في ذلك كوبا، على أنما أنشطة ذات أولوية في مجال القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من "المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى"، وهو مركز أنشطة إقليمي يوجد مقرّه في كوراساو ويهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى على منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والاستجابة لها.

18-08324 146/2**0**1

المنظمة الدولية للهجرة

[الأصل: بالإنكليزية] [٤ تموز/يوليه ٢٠١٨]

طلبت كوبا الانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية للهجرة في رسالة مؤرخة ٢١ تموز/ يوليه ٢٠١٧. وردّ المدير العام للمنظمة على هذه الرسالة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وخلال الجلسة ٢٠٨ لجلس المنظمة، انضمت كوبا إلى المنظمة بصفتها عضوا كامل العضوية.

غير أن الشراكة بين المنظمة وكوبا بدأت قبل انضمام ذلك البلد إلى عضوية المنظمة. فعلى سبيل المثال، قدمت المنظمة الدولية للهجرة مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار من مواردها المخصصة لحالات الطوارئ للتصدي لإعصار ماثيو. وبإنفاق هذه الأموال، وُزعت ٨٢٠ من الأفرشة في بلدية مايسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لفائدة ٤١٠ أُسر متضرِّرة، وأُعطيت ٢٥٨ أسرة من الأُسر المتضررة ٨٤٠ وقطعة من ألواح سقوف المساكن.

وبعد إعصار إيرما، وافق المدير العام للمنظمة من جديد على تمويل لتلبية الاحتياجات الطارئة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، سلمت المنظمة ٢٨٠٠ من الأفرشة و ٢٨٠٠ من مُلاءات الأسِرّة إلى البلديات الرئيسية المتضررة في مقاطعة بيلاكلارا.

وكانت عملية الدفع من بين المشاكل التي أثرت على تنفيذ الاستجابة الإنسانية. فقد تباطأت المدفوعات بفعل تدخل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي طلب من المنظمة أن توافيه بتفاصيل عن الشراء وما يؤيدها من مستندات لغرض تقديمها إلى المصرف.

وبحثت المنظمة مع السلطات الكوبية إمكانية إضافة خبراء من كوبا إلى قائمتها المتعلقة بالطوارئ، للاستفادة من تحربة البلد في مجال حماية السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية وتعلُّم أفضل الممارسات فيه.

وتعكف المنظمة في الوقت الراهن، عبر مكتبها الإقليمي في سان خوسيه، على التباحث مع السلطات الوطنية الكوبية بشأن الخيارات العملية لتقديم المساعدة التقنية بشأن إدارة الحدود وإصدار وثائق السفر وإدارة البيانات.

وشاركت كوبا بنشاط في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، وبعثت حكومة كوبا مشاركين لحضور الدورة الدراسية للبلدان الأمريكية بشأن الهجرة الدولية، في مار ديل بلاتا، الأرجنتين، خلال السنوات الست الماضية.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۱ أيار/مايو ۲۰۱۸]

خلال الفترة محل النظر، تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٠١٨، المراسلة التالية الموجهة من ممثل كوبا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات: المذكرة رقم ٢٠١٨/٢٠٨ المؤرخة ١٩٠١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنوات عديدة الرأي القائل إنه "ينبغي تفادي العقوبات الاقتصادية قدر الإمكان [...] من أجل كفالة السلام والأمن الدوليين". وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي، في جمعيته ١٣٦ التي عُقدت في دكا، قرارا بتوافق الآراء بشان دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويؤكد القرار أن "لشعب كل بلد من البلدان حقا غير قابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وفي السعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للقانون الدولي".

ويرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وكوبا من أجل تحسين علاقاتهما. وقد سُرّ الاتحاد البرلماني الدولي، على غرار السنوات السابقة، حين نما إلى علمه أن وفدا من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة قد قام في شباط/فبراير ٢٠١٨ بزيارة كوبا لمناقشة زيادة التعاون بين البلدين ولإيجاد سبل للعمل معا بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك. ويحدو الاتحاد البرلماني الدولي أمل كبير في أن يسهم هذا النوع من المبادرات في رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. والاتحاد البرلماني الدولي على قناعة بأن الحوار السياسي أمر بالغ الأهمية لبناء الحسور وإيجاد الظروف الملائمة لإحلال السلام والتفاهم بين الشعوب.

ويودّ الاتحاد البرلماني الدولي أن يكرر الإعراب عن تأييده الراسخ لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وأن يعرب عن تضامنه مع الشعب الكوبي الذي لا يزال يعاني من تبعات هذا الحصار.

18-08324 148/2**01**

مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

كوبا دولة عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام ٢٠٠١. وقد شاركت ما بين عامَي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ في أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين، وفقاً لممارسة اللجنة المتمثّلة في التناوب على شغل مقاعد العضوية. ومنذ أوائل ثمانينات القرن العشرين، حضرت كوبا بانتظام دورات اللجنة ولجنتيها الفرعيتين بصفة مراقب.

وفي عام ١٩٩٠، نظّمت كوبا، بالاشتراك مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، حلقة عمل بعنوان "تسخير الاتصالات الفضائية لأغراض التنمية" في هافانا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠. وفي عام ٢٠١٢، استفاد خبراء كوبيون من المشاركة في حلقة عمل بعنوان "إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، عُقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر ٨٨٥٠١٥٥/١٥٥٦).

ويُذكر أن احتمالات حدوث كوارث نتيجة أخطار طبيعية، مثل الأعاصير وأمواج التسونامي والانفجارات البركانية والزلازل والانميارات الأرضية وحالات الجفاف والفيضانات وموجات الحر الشديد، مرتفعة في منطقة البحر الكاريبي. وإزاء الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظام إنذار فريداً من نوعه يتسم بالكفاءة ويصل إلى جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم الستخدام وكالة الحماية المدنية في كوبا البيانات الساتلية، وكذلك نُظُم تحديد المواقع والملاحة الدقيقة أو الاتصالات الساتلية الحديثة، في تحسين دقة نظام الإنذار وزيادة الوقت المتاح لإخطار السكان، ويسمح في الوقت نفسه بتحسين التخطيط والتأهب. وسيتسنى تيسير إدماج هذه الأدوات بصورة كبيرة في النَّظُم القائمة في كوبا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا مشاركة حسنة التنظيم.

ويكفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستحابة في حالات الطوارئ الذي ينفّذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي "وصول جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى جميع أشكال المعلومات الفضائية وتمكينها من تطوير القدرة على استخدام تلك المعلومات دعماً لمراحل دورة إدارة الكوارث كلها". ويحقق البرنامج رسالته من خلال التركيز على أن يكون بوابة للحصول على المعلومات الفضائية من أجل دعم إدارة الكوارث، وذلك باعتباره حسراً يربط بين أوساط إدارة الكوارث وإدارة المخاطر والأوساط الفضائية، وميسراً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. ويحظى البرنامج بدعم من ٢١ مكتباً إقليمياً للدعم (خمسة منها في أمريكا اللاتينية)، وهذه المكاتب جميعها على قدر بالغ من الأهمية لتمكين البرنامج من تحقيق رسالته.

ومنذ عام ٢٠٠٩، قدّم البرنامج خدمات استشارية مفصّلة إلى ستة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي: إكوادور وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس. وقد مكّن هذا الدعم الحكومات من تحديد الأولويات بغية تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن البيانات والمعلومات والمنتجات والخدمات الفضائية والوصول إليها واستخدامها، مما يساعدها على الحد من ضعف سكانها وبُناها التحتية في مواجهة الأخطار الطبيعية.

وأخيراً، من أجل دعم تنفيذ إطار سِسنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، أقام مكتب شوون الفضاء الخارجي شراكة عالمية باستخدام تطبيقات التكنولوجيا الفضائية للحد من مخاطر الكوارث، وهو عضو أساسي في الشبكة الدولية المعنية بنُظُم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وتبرز هذه الآليات دور تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته بوصفها مجموعة حاسمة الأهمية من الأدوات لتخطيط الجهود التي تبذلها الدول للحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية، ولإعداد هذه الجهود وقياسها ورصدها.

إن إيفاد بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج، من خلال فريق خبراء دولي ناطق بالإسبانية يجري مشاورات مع كيانات رئيسية في كوبا تضطلع بمسؤوليات أو أدوار ممكنة للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لن يسمح بتقييم القدرات الحالية فحسب، بل سيسمح بتقييم أولويات العمل أيضاً. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام ٢٠١٩ أو ٢٠٢٠، رهناً بتوفر التمويل، لتقدّم توصيات واضحة لكى تنظر فيها حكومة كوبا.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

كوبا بلد دليل التنمية البشرية فيه مرتفع. وقد أعربت السلطات الوطنية عن التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعكف حكومة كوبا على تنفيذ عملية تحوّل لتحديث نموذجها الاقتصادي، تركز فيها على الأولويات الوطنية، من قبيل الكفاءة الاقتصادية، والإنتاجية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وسياسات الاستعاضة عن الواردات. وأعلنت السلطات الوطنية التزامها الراسخ بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية. وتتناول المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المبادئ الأساسية لهذه العملية. وترد هذه المبادئ التوجيهية في وثيقة "المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية"، التي تم إقرارها في نيسان/أبريل ٢٠١١ وخضعت للتحديث خلال المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويدعو أحد تلك المبادئ إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع إشارة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأقر البرلمان أيضا الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود السلطات الوطنية الرامية إلى التصدي للمسائل الناشئة والتحديات الإنمائية.

ويدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٩-٢٠) الحالي أولويات التنمية المستدامة، مُركّزاً على أربعة مجالات للتعاون الاستراتيجي هي: الديناميات السكانية والخدمات الاجتماعية و/أو الثقافية؛ والتنمية الاقتصادية المستدامة التي تشمل سلاسل الإمداد، والتنمية المحلية، وتنمية الطاقة المستدامة؛ والأمن الغذائي؛ والاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث.

وفي عام ٢٠١٧، أصاب إعصار إيرما كوبا مباشرةً لمدة ثلاثة أيام. فحوالي مليوني شخص تم إجلاؤهم، وهو أكبر عدد على الإطلاق مقارنةً بحوادث مماثلة. وقد ألحق بالبلد أضرارا مدمِّرة وخلّف

18-08324 **150/201**

احتياجات إنسانية واسعة النطاق وكبيرة. وألحق أضرارا فادحة بإحدى وثلاثين بلدية (من ١٦٨ بلدية)، يقطنها تقريبا ٢,٢ مليون نسمة. وبفعله انحارت المنازل وأبلغ عن أضرار واسعة النطاق لحقت بالسطوح. كما أن أكثر من ٣,١ ملايين شخص لم يكن لهم إلا القليل من سبل الحصول على مياه الشرب وحدمات الصرف الصحي الملائمة. وعلى الرغم من أن المستشفيات والمراكز الصحية ظلت تؤدي مهامها، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من المؤسسات الصحية لحقت بما أضرار في المناطق المتأثرة؛ وتعرّض العديد منها لأضرار هيكلية. إضافةً إلى ذلك، لحقت بالعديد من المرافق التربوية أضرار فادحة.

وقد شهدت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا قدرا من التحسّن. غير أن العديد من التدابير التي اتخذها الرئيس باراك أوباما بهدف الحد من قيود الحصار، أُعيدت إلى نصابها في العام الماضي، في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، فخلّف ذلك تأثيرا سلبيا على المحتمع الكوبي، خصوصا في الأنشطة التجارية والمالية، إضافةً إلى عمليات الأمم المتحدة في البلد. وتفاقم الوضع، خصوصا بعد أن غادر البلد الموظفون المنتدبون للمهام غير الطارئة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، إضافةً إلى جميع أفراد أُسر الموظفين المتبعدة تعرضوا له.

ويُبقي الحصار القيود مفروضةً على تداول دولار الولايات المتحدة والقيود المتعلقة بالواردات من كوبا. ويؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية بوجه عام.

ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. إضافةً إلى ذلك، تضطلع كيانات غير مقيمة ببرامج ومبادرات مستمرة في كوبا، وتشمل تلك الكيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية المناعة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

وقد قدم كل من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إسهامات فردية في هذا التقرير. وتوجِز المساهمة التي قدمها فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا أهم المسائل الشاملة التي تؤثر سلبا على التعاون الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في الجالين الإنساني والإنمائي في كوبا.

التأثير على الشعب الكوبي

يؤثر الحصار في قدرة برامج كوبا على ضمان استمرار تقديم خدمات عامة ذات جودة وشاملة مثل الصحة والتعليم، بسبب القيود التحارية التي تحول دون شراء اللوازم الصحية والمواد التعليمية من شركات الولايات المتحدة. فثمة مواد يتعذّر اقتناؤها لأنها تُصنع في الولايات المتحدة أو تحتوي على مكوّنات من الولايات المتحدة، مثل التكنولوجيات، يمكن أن تسهم في إنقاذ الأرواح أو تمكين أصحابها من التمتع بحياة مديدة أو تحسين نوعيتها.

وقد شكّل تنفيذ الحصار عقبة تحرم كوبا من فرص الحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتعلّم المتقدم والبحث العلمي والابتكار. فالمشاركة في تبادل الخبرات في إطار حلقات العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية محدودة أمام الكوبيين من العلماء والفنيين العاملين في قطاع الصحة بسبب الحصار. وتأثّرت مشاركة الكوبيين في الدورات التدريبية التي تجري عبر الإنترنت بسبب اعتماد منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أداة التداول الشبكي بنظامي Cisco و WebEx وتبيّن الاختبارات التي أجرتها مؤسسات صحية أن شركة CISCO لا تقدم حدمات نظام WebEx في كوبا، وهو ما يؤثر على جميع المؤسسات الصحية.

وتشكِّل التكاليف الباهظة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية، التي يتسبب فيها الحصار، عاملا مُقيِّداً للإنتاجية الزراعية في كوبا، حيث إنه يؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلتي احتياجاته الغذائية. ويمثل اضطراره إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات براجحه الوطنية لشبكات الأمان الاجتماعي القائمة على توفير الغذاء عبئا يثقل كاهل ميزانية البلد وتحديدا لأكثر الفئات اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويطرح صعوبات كبيرة في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

وبمغادرة الموظفين المنتدبين للمهام غير الطارئة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، أصبح الكوبيون الذين يضطرون إلى السفر، عند الإمكان، إلى بلدان أخرى، يطلبون تأشيرة الولايات المتحدة.

ورغم إبرام اتفاقات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لإقامة علاقات مباشرة مع أربع شركات في الولايات المتحدة، فإنما لم تُنفّذ لأسباب البعض منها يُعزى إلى الصعوبات التقنية المرتبطة بالحصار والبعض الآخر إلى السياسة المحلية والمسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية.

التأثير على الاقتصاد الكوبي

حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو ما قلص من إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخطط كوبا للتنمية الوطنية و/أو المحلية.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، ولا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في مارييل. وفي هذا الصدد، يؤثر الحصار سلباً على تدفق الاستثمارات ويحد من إمكانية الوصول إلى سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فلا يُسمح للشركات الكوبية ولا للشركات الأجنبية المنشأة في كوبا بشراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات من الولايات المتحدة أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعاً. أما الأسواق البديلة فتقع على مسافة أبعد من ذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد والتأخير في مواعيد التسليم.

ولا تتوافر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي عنصر أنتجته و/أو سحّلته الولايات المتحدة. إضافةً إلى ذلك، يفرض الحظر قيودا على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية. وتقلّص هذه الحالة إلى حد كبير عدد شركات النقل البحري التي تدرج كوبا في

18-08324 **152/201**

مساراتها، مما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع وتسليمها. ويؤثر إنفاذ الحصار في قطاع التصدير أيضا لأنه يحد من ترويج المنتجات الكوبية وتوزيعها وتسويقها على الوجه السليم. ويحول منع المعاملات المصرفية مع كوبا دون إجراء معاملات مباشرة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق ببيع السلع وتقديم الخدمات.

التأثير على عمليات الأمم المتحدة

تتسبب القيود السالفة الذكر في صعوبات بالغة فيما يتعلق بتنفيذ برامج الأمم المتحدة ومشاريعها، ولا سيما في اقتناء وشراء المنتجات الإنمائية والإنسانية، مثل الأدوية، والمعدات الطبية، والأسمدة، والمكملات الغذائية، ومعدات المختبرات، والأدوات الزراعية، والأدوات التعليمية، والحواسيب، وبرابحيات المعلومات والاتصالات، ومواد البناء، والموارد الببليوغرافية، حتى لو اشتريت عن طريق التعاون المتعدد الأطراف. فهذه المنتجات تُتشرى من بلدان أخرى ومن مورِّدين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تبرم مع المورّدين على المشاريع في كوبا، يتعين أن يحصل الموردون على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستغرق الكثير من الوقت والجهد.

كما أن الزيادة في تكاليف النقل والشحن التي تفرض لقاء السلع وما يتصل بها من المواد التي لا بد من شرائها في مناطق أخرى، هي زيادة كبيرة. ويتأخر شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية بسبب الصعوبات اللوجستية السالفة الذكر. فنتيجةً للحصار، تضطر السفن إلى التوقف أثناء السفر في بلد مجاور لنقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً على شحنات الأمم المتحدة. وكان هذا هو الحال، مثلاً، خلال تصدّي برنامج الأغذية العالمي لإعصار إيرما.

ولذلك يجب أن تشمل العروض المالية والمشاريع الجديدة، في تصميمها، مدة مطوَّلة لعمليات الشراء، ويجب كذلك أن تخصِّص موارد مالية إضافية من التي يمكن تخصيصها للأنشطة الإنمائية لولا ذلك.

وعلى الصعيد المالي، يمنع الحصار مكاتب الأمم المتحدة القطرية في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة، ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشاريع تُسحّل بدولارات الولايات المتحدة، أصبح يتعين أن تجري التحويلات المالية في الخارج بعملة أخرى، غير أن حجوزات المصارف، حتى عند سداد المدفوعات بعملة أخرى، تزايدت زيادة كبيرة نتيجةً لدأب هذه المصارف على طلب معلومات إضافية لتكون ممتثلةً لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (جهة الإصدار والوسيط والمستفيد). وقد أثّر هذا التدبير في قدرة المكاتب القطرية على سداد المدفوعات المقدمة للمورِّدين في غضون الأطر الزمنية المتفق عليها. وخلال عام ٢٠١٧، أعاد مصرف Multibank في بنما (مصرف المورّدين) عدة تحويلات مالية إلى أصحاباً تتعلق بتسديد مدفوعات لمورِّدي السلع، معلَّلا ذلك بما كانت لديه من شواغل تتعلق باحتمال أن تُفرض عليه جزاءات مالية إذا أجرى هذه العمليات. وأُبلغ أيضا عن وجود صعوبات تعترض باحتمال أن تُفرض عليه جزاءات مالية إذا أجرى هذه العمليات. وأُبلغ أيضا عن وجود صعوبات تعترض إعادة الأموال التي تصدر من الوكالات المثلة في كوبا إلى مقر هذه الوكالات في الولايات المتحدة.

وما زال الحصار يعيق المعاملات المالية التي يجريها أفراد الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون، إضافةً إلى الخدمات المصرفية وخدمات التأمين التي يتلقونها. ويواجه المسؤولون المحليون صعوبة في الاستفادة من

الخدمات التي تُحرى في الولايات المتحدة، مثل التحويلات المالية إلى حسابات مصرفية داخلية أو فيما بين الحسابات المصرفية. إضافةً إلى ذلك، عادة ما يواجه الأفراد الدوليون الذين لديهم بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية محلية صعوبات في سداد المدفوعات في الخارج.

ومازالت إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت محدودة بسبب الحصار، ثما يعوق استخدام المنابر المؤسسية بكفاءة ويبطئ العمليات والأنشطة التي تجري على شبكة الإنترنت. وتترتب على الاتصالات الصوتية والناقلة للبيانات تكاليف باهظة، لأنه يتعيّن أن تلتف على الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة. ويمنع الحصار أيضا مكاتب الأمم المتحدة القطرية من الحصول مباشرةً على الدعم التقني للمنتجات والخدمات من الولايات المتحدة من قبيل تلك التي تقدمها شركات CISCO و Dell و Hewlett Packard. وينطبق الأمر ذاته على تراخيص البرامجيات. فعلى سبيل المثال، ترتبط شركة Hewlett Packard عملاً باتفاق طويل الأجل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صعيد عالمي، ولكن فرع البرنامج الإنمائي في كوبا لا يمكنه استخدام الاتفاق بسبب الحصار. وينطبق الأمر ذاته على المؤمّين المعتمدين.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ حزيران/يونيه ۲۰۱۸]

شددت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في مساهماتها السابقة، على ما تخلفه العقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية في إطار القانون الدولي من أثر سلبي على حقوق الإنسان وشككت في مدى قانونيتها، مستندةً في ذلك إلى آخر تقريرين متاحين قدمهما المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة (A/72/370) وإلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/44).

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعادت حكومة الولايات المتحدة العمل بالقيود المفروضة سابقا مثل إخضاع السفر إلى كوبا والاتجار معها لأنظمة معينة (٢). ووفقا للمعلومات التي تلقتها المفوضية، أثرت هذه القيود سلباً على شرائح السكان الأشد ضعفا من خلال تقييد إمكانية حصولهم على حقوق الإنسان الأساسية، مثل الغذاء والدواء، بأسعار تنافسية، وكذلك على التكنولوجيا المنقذة للحياة والعملة القابلة للتحويل. وقد أدى خوف البلدان الأخرى من الانتقام، نتيجةً لطابع التدابير القسرية الانفرادية المتحاوز للحدود الإقليمية، إلى الإضرار بمدى قدرة كوبا على الاتجار مع العديد من الدول، وعلى شراء السلع بأسعار ميسورة التكلفة مثلا.

وأعرب المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/72/370)، عن قلقه من احتمال أن تؤثر سياسة الإدارة الجديدة للولايات المتحدة تجاه كوبا سلبا على تمتع سكان كوبا بحقوق الإنسان. وذكر أيضا أن الجزاءات المتحاوزة

18-08324 **154/201**

www.federalregister.gov/documents/2017/10/20/2017-22928/strengthening-the-policy-of-the-united- انظر: states-toward-cuba

للحدود الإقليمية قد يترتب عليها تحمل المسؤولية الدولية من الدولة الفارضة للجزاءات. ويصف المقرر الخاص، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/44)، ما تخلفه الجزاءات المتحاوزة للحدود الإقليمية التي تفرضها الولايات المتحدة من آثار سلبية على قدرة كوبا على الاتجار مع العالم الخارجي والوصول إلى الأسواق المالية الدولية. ويشير المقرر الخاص إلى أن قانون هيلمز - بيرتون يشكل وسيلة لعرقلة إمكانية وصول كوبا إلى المؤسسات المالية العالمية وإلى نظام تبادل الرسائل المالية لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت). وتترتب على ذلك آثار خطيرة في سياق الأزمة الاقتصادية التي تشهدها كوبا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ٢٠١٨، الذي حدد محوجبه ولاية المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وأبرز القرار أيضا مدى الحاجة إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالتدابير القسرية الانفرادية وإلى تعزيز المساءلة.

ويتمثل إحدى السبل التي يمكن من خلالها رصد أثر التدابير القسرية الانفرادية في كوبا رصدا مستقلا في تصديق كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أعقاب عليه في عام ٢٠٠٩. حيث ستجري اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أعقاب التصديق، استعراضا دوريا ومستقلا للوضع في كوبا بعد تلقيها التقرير الذي يجب أن يُقدَّم كل خمس سنوات، عملا بالمادة ٢١ من العهد. ويمكن حينها للجنة أن تسلط الضوء، في ملاحظاتما الختامية، على ما تواجهه كوبا، نتيجة للحصار، من محدودية إمكانية وصولها إلى العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في الغذاء؛ وإلى بعض الأدوية بأسعار ميسورة التكلفة؛ وإلى العملات الأجنبية اللازمة لتمكينها من التبادل التجاري المنتظم. ودعما لهذا النهج، يرى المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان أنه يتعين توسيع نطاق الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى خارج حدودها الإقليمية استنادا إلى عدم وجود قيود تتعلق بالإقليم أو بالولاية القضائية تقيد العهد وإلى التأثير الذي يمكن أن يكون للدولة الطرف في بلدان أخرى.

وعلاوة على ذلك، سينطبق التعليقان العامان ٨ و ١٤ على كوبا بعد تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينص التعليق العام رقم ٨ (١٩٩٧)، بشأن العلاقة بين الجزاءات الاقتصادية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أنه من الضروري، عند النظر في الجزاءات، التمييز بين الغرض الأساسي من ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على النخبة الحاكمة في البلد لإقناعهم بالامتثال للقانون الدولي، وما يرافق ذلك من إلحاق المعاناة بالفئات الأضعف داخل البلد للمستهدف. ويمكن للجنة أن تراعي هذا النهج لدى إحرائها استعراضا دوريا لكوبا.

وسينطبق على كوبا أيضا التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) على العهد، بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. وتؤكد الفقرة ٤١ منه، على وجه الخصوص، أنه: "ينبغي للدول الأطراف أن تمتنع في جميع الأوقات عن فرض حظر أو تدابير شبيهة تقيّد إمداد دولة أخرى بالأدوية والمعدات الطبية الكافية. ولا ينبغي مطلقاً استخدام القيود على مثل هذه السلع كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي". وبالإضافة إلى ذلك، تمدد الفقرة ٤٢ نطاق المسؤولية عن إعمال الحق في الصحة ليشمل جميع أفراد المجتمع. ويحث هذا التعليق العام أيضا الدول الأخرى الأطراف في العهد على "أن تحترم التمتع

بالحق في الصحة في بلدان أخرى، وأن تمنع أطرافا ثالثة من انتهاك هذا الحق في بلدان أخرى، إذا كانت تستطيع التأثير على أطراف ثالثة من خلال وسائل قانونية أو سياسية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الساري ". ويؤكد التعليق العام أيضا على التزام الدول باحترام الحق في الصحة من خلال الامتناع عن إنفاذ ممارسات تمييزية كسياسة عامة للدولة. ويمكن تطبيق التعليقين العامين ٨ و ١٤ بالاقتران مع ما تخلفه التدابير القسرية الانفرادية من آثار متجاوزة للحدود الإقليمية على البلدان الأخرى، على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي يقيد، في جملة أمور، الحق في الصحة لأغلبية الكوبيين نتيجة لقيود الملكية الفكرية التي تفرضها الولايات المتحدة على السلع الطبية وللقيود التجارية التي تفرضها على كوبا.

وتشكل الزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة طريقةً مستقلة أخرى لتقييم أثر الحصار على حالة حقوق الإنسان في كوبا. وعلى وجه الخصوص، ترى المفوضية أنه ينبغي دعوة المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى القيام بزيارة قطرية إلى كوبا في المستقبل القريب وإلى تقديم آرائهم وتوصياتهم باتخاذ إجراءات.

وقد أكدت كوبا، في الجولة الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل، التزامها بمواصلة توجيه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (٢)، وأشارت إلى أنها بصدد النظر في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدف الانضام إليها و/أو التصديق عليها(٤). وفي أيار/مايو ٢٠١٨، في الدورة الثلاثين للاستعراض الدوري الشامل، أوصت عدة بلدان كوبا بأن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تزال هذه التوصيات، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في انتظار رد كوبا.

وأوصت المفوضية حكومة كوبا بأن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أقرب وقت ممكن، وبأن توجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنين المشار إليهم أعلاه أو توجه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الاجراءات الخاصة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

كوبا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أو على بروتوكولها لعام ١٩٥١. ومع ذلك، لطالما وجد آلاف اللاجئين الحماية الدولية في كوبا على مر السنين، وقد سمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على مدى قرابة ثلاثة عقود من الزمن، بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في الاعتراف باللاجئين ومنحهم الحماية الدولية.

18-08324 **156/201**

⁽٣) انظر الوثيقة A/HRC/WG.6/16/CUB/1، الفقرة ١٥٧.

⁽٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٥ والحاشية ١١٧.

وقد تمسكت كوبا بسياستها الفعلية المتمثلة في عدم الإعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بحم بموجب ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠١٧، وصل إلى كوبا ٣٣ طالب لجوء، ويمثل ذلك انخفاضا مقارنة بعامي ٢٠١٦ (٨٩) و ٢٠١٥ (٢٢٩). وبسبب عدم توفر حلول حاليا، زاد إجمالي الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في كوبا في السنوات الأخيرة.

ويُسمَع لطالبي اللحوء الذين يصلون إلى كوبا بالبقاء مؤقتا في البلد بينما تبت المفوضية في أمر منحهم مركز اللاجئ من عدمه، وبعد أن تمنحهم المفوضية ذلك المركز بموجب ولايتها، تحدِّد لهم حلولا دائمة. وفي عام ٢٠١٧، كان ثمة أكثر من ٣٠٠ لاجئ بحاجة إلى حل دائم. وبالنسبة للعديد من اللاجئين، لا يوجد سوى حل دائم واحد هو إعادة التوطين في بلد ثالث. بيد أن عدم توافر خيارات إعادة التوطين في عام ٢٠١٧ أثر على تنفيذ هذا الحل.

ولم تضع كوبا سياسة لإدماج اللاجئين محليا. بيد أن عددا محدودا جدا من اللاجئين مُنحوا، في السنوات الأخيرة، تصاريح إقامة دائمة في كوبا على أساس الزواج من مواطن كوبي، وذلك عملا بالتشريع الوطني الراهن. وأعطى هؤلاء الأفراد وضعا قانونيا يمنحهم حقوقا وفرصا مماثلة لما يُمنح للمواطنين.

وفي حين أن كوبا لا تمنح تصاريح عمل للغالبية العظمى من اللاجئين، فإن اللاجئين المعترف بحصلون على الرعاية الصحية والتعليم مجانا من الحكومة، ويُعامَلون معاملة المواطنين الكوبيين. وقد تمكن العديد من اللاجئين أيضا من الاستفادة من برنامج المنح الدراسية الجامعية في البلد.

وعلى مر السنين، انضمت كوبا إلى عدد من الأطر الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحماية الدولية وتشجيع إيجاد حلول للاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ويشمل ذلك إعلان البرازيل وخطة عملها الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالمثل، شاركت كوبا مشاركة بناءة في العملية التشاورية الرسمية المفضية إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، على النحو المطلوب في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١).

وإذا انتهى الحصار وتبعته العودة إلى تطبيع العلاقات الثنائية، يمكن أن تُميًّا ظروف أكثر ملاءمة للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في كوبا. ويمكن استكشاف فرص الإدماج محليا، ويمكن أن يُفضي تحسين التعاون الدولي إلى انضمام كوبا إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وانعدام الجنسية، وإلى اعتماد تدابير حماية أقوى لصالح الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإسبانية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مع كوبا منذ عام ١٩٦٢. وقد أنشات في البلد مكتبا قطريا يوجد به تمثيل رسمي وموظفون وطنيون ودوليون في عام ٢٠٠٠. ويتماشى برنامج المنظمة القطري الخمسي الحالي بصورة كاملة مع خطة اليونيسف الاستراتيجية ومع الأولويات الوطنية لكوبا وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الذي جرى تمديده حتى عام ٢٠١٨ بناء على طلب من حكومة كوبا. وتعكف اليونيسف، في عام ٢٠١٨، على تطوير

استراتيجيتها الجديدة للبلد من أجل مواءمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقبل وتنسيقه مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام ٢٠٣٠.

وتدعم اليونيسف الجهود التي تبذلها الحكومة للحفاظ على الإنجازات السابقة في مجال السياسة الاجتماعية المتعلقة بإمكانية استفادة الجميع من الخدمات وتحسين جودها، وفقا لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، في ثلاثة مجالات هي: الصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والحماية والمشاركة. وفي هذا السياق، لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر على قدرة الأطفال والمراهقين الكوبيين وأسرهم على تحسين أحوالهم المعيشية وفرصهم للنماء.

وبالنظر إلى أن بعض اللوازم الأساسية لبرامج الأطفال لا تُنتَج في البلد، يتعين الحصول عليها من أسواق بعيدة أو من خلال وسطاء، مما يؤدي إلى تأخيرات وإلى ارتفاع التكاليف. ويؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة توفير الخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال، مما يؤثر على نوعية خدمات التعليم والتغطية الصحية الشاملة والحماية، وعلى الفرص المتاحة للمشاركة، وبالتالي إلى الحد من ممارسة هذه الحقوق.

وفي قطاع التعليم، يؤثر الحصار تأثيرا سلبيا على إمكانية الحصول على المواد الدراسية، مما في ذلك المؤلفات المتخصصة والحواسيب والبرمجيات واللوازم المدرسية واللوازم في مجال الفن. وفي قطاع الصحة، تتعرض النتائج المحققة في مجال الحد من وفيات الرضّع للخطر بسبب تواصل ارتفاع أسعار الأدوية والكواشف وقطع غيار المعدات المستخدمة في التشخيص والعلاج والأدوات الطبية والجراحية.

ويسبب الحصار أيضا صعوبات في الحصول على أحدث ابتكارات اللوازم والتكنولوجيات. ويُحْرَم الأطفال والمراهقون الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة عالية الجودة من الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي. وتشهد أمثلة محددة من داخل القطاع على المشاكل التي تُواجَه في الحصول على اللوازم. فالقساطر، التي تعد ضرورية لتجنب جراحة القلب والأوعية الدموية في بعض أنواع أمراض القلب، يصعب شراؤها بسبب صعوبة الحصول على التراخيص ذات الصلة. وبالمثل، يستحيل شراء أحدث أجهزة مساعدة البُطين للأطفال لأنها لا تُصنع إلا في الولايات المتحدة. ويعقد عدم وجود هذه الأجهزة من علاج متلازمة انخفاض النتاج القلبي بعد الجراحة، وهي حالة تصيب حوالي ١٥ في المائة من المرضى وتصبح غير قابلة للشفاء في مجموعة من هؤلاء الأطفال، وعلى الأقل قد يبقى بعضهم على قيد الحياة عند استخدام هذه الأجهزة.

ومن المستحيل أيضا الحصول على نظام الأكسجة الغشائية خارج الجسم الذي يُستخدم لعلاج الأطفال الذين خضعوا لجراحة القلب والأوعية الدموية ويعانون، بسبب قصور القلب، من متلازمة الانخفاض الحاد للنتاج القلبي بعد الجراحة. ولا تتوفر أيضا المواد البيولوجية (صمامات القلب) ذات الجودة المثلى، التي تُصنع في الولايات المتحدة وتُستخدم في عمليات زرع القلب، ونتيجةً لذلك، يُضطر إلى استخدام الصمامات الميكانيكية التي تتطلب تناول عقاقير منع التجلط. ويعرّض ذلك النساء الحوامل اللواتي يحتجن إلى هذه العملية الجراحية لخطر فقدان الجنين ويعرضهن لمضاعفات أحرى.

ويتضرر التعليم العلمي بجميع مستوياته، بشكل خاص وبشدة، من القيود المفروضة على اقتناء الحواسيب ونظم تكنولوجيا المعلومات والمعدات السمعية والبصرية ومعدات المختبرات. ويحول الحصار أيضا دون الحصول على لوازم أخرى لبرامج التعليم المتخصص وحلقات العمل في المدارس الابتدائية

18-08324 **158/201**

والمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والمؤسسات الفنية والمهنية؛ ولإصلاح وصيانة البني التحية للمؤسسات التعليمية.

وتتضرر البرامج التعليمية المخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بشكل خاص من القيود المفروضة على الحصول على معدات معينة تمكن الأطفال ذوي الإعاقة من بلوغ أهدافهم في التعلم ومن تحقيق الاندماج الاجتماعي الكامل. ومن بين هذه المعدات الكراسي المتحركة الكهربائية للأطفال الذين يعانون من الحثل العضلي التدريجي من نوع دوشين، والأطراف الاصطناعية المستخدمة للتعويض عن عدم التخلُق، والنظم الحاسوبية والمواد التعليمية المتخصصة الأخرى.

آثار الحصار على عمليات اليونيسف في كوبا

تنطبق القيود التجارية المذكورة أعلاه أيضا على عمليات اليونيسف في كوبا، لا سيما فيما يتعلق بشراء لوازم الأطفال. وسوف تؤدي إمكانية النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة إلى الحد من التكاليف والوقت الذي تستغرقه عملية الشراء. ولا يستطيع مكتب اليونيسف في كوبا أن يستفيد من وفورات التكاليف التي حققتها المنظمة على الصعيد العالمي في شراء الإمدادات من خلال استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل على الصعيد العالمي مع شركات يوجد مقرها في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل مع شركات لا يوجد مقرها في الولايات المتحدة تطلّب في عام ٢٠١٧ الحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة بشراء الحواسيب بغرض استخدامها في مكتب اليونيسف، ثما زاد في الوقت اللازم لشراء هذه الحواسيب.

واستمرت القيود المفروضة على التحويلات المصرفية بدولار الولايات المتحدة إلى كوبا ومنها في عام ٢٠١٧. ويُضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى استخدام مصرف مراسل في كندا لسداد الأموال المودعة في حسابه المحلي هناك بدولارات الولايات المتحدة وإلى إنجاز التحويل بالدولار الكندي. وتتسبب هذه العملية في تكبد خسارة تبلغ نسبتها حوالي ٣٥، في المائة من القيمة الإجمالية التي جرى تحويلها. وفي عام ٢٠١٧، بلغت هذه الخسارة ٣١٥ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

وبالمثل، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨، استغرق إنجاز التحويلات النقدية مدة تصل إلى ٢١ يوما. وعلى الرغم من أن الحالة قد تمت تسويتها، فإنما تعرّض مكتب اليونيسف لخطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماته المالية. وبغية التخفيف من هذه المخاطر في المستقبل، يحتفظ المكتب بأموال احتياطية في كل حساب من حساباته المصرفية في نماية كل شهر لضمان إنجاز معاملة الشهر التالي، ويعد ذلك تدبيرا استثنائيا حسب معايير إدارة التدفقات المالية في اليونيسف.

ولا يزال بإمكان الموظفين الوطنيين التابعين للأمم المتحدة في كوبا استخدام خدمات اتحاد الأمم المتحدة الائتماني من خلال تصاريح خاصة يصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة. وعلى الرغم من السماح للموظفين من الكوبيين باستخدام هذه الحسابات المصرفية، فإن قدرتهم على استخدامها محدودة. فبسبب خضوع الحسابات لأنظمة حكومة الولايات المتحدة، يقيد المصرف المعاملات المصرف المعاملات التي يقوم بها الموظفون من الكوبيين ويميز بين المعاملات التي يقومون بها والمعاملات التي يقوم بها موظفون من رعايا الدول الأعضاء الأحرى في الأمم المتحدة غير المقيمين في الولايات المتحدة. وبشكل أكثر تحديداً، لا يجوز للموظفين من الكوبيين تلقي دولارات الولايات المتحدة من مصارف خارجية أو تحويل أموال إلى مصارف أخرى. ونظراً لعدم وجود علاقات نقدية بين المتحدة من مصارف خارجية أو تحويل أموال إلى مصارف أخرى. ونظراً لعدم وجود علاقات نقدية بين

كوبا والولايات المتحدة، يتعذر على الموظفين من الكوبيين أيضاً سحب أموال من حساباتهم في أجهزة الصرف الآلي للنقود أو في المصارف، أو الحصول على بطاقات الائتمان، أو استخدام بطاقات السحب داخل البلد. ولا يمكنهم الوصول إلى مدخراتهم إلا خارج كوبا.

ويتأثر الموظفون الدوليون للأمم المتحدة في كوبا عندما يعلنون أن كوبا هي بلد إقامتهم. ويتعين عليهم إما إثبات أنهم مقيمون مؤقتون أو مواجهة خطر تجميد حساباتهم المصرفية ووقف التحويلات المصرفية. ولا يستطيعون أيضا سداد الخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات باستخدام حساباتهم في اتحاد الأمم المتحدة الائتماني.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

تنص وثيقة مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2 و Corr.1)، التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الرابعة عشرة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٦، على ما يلى:

تُشبحً الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميشاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح الاقتصادية. وتعرقل هذه التدابير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. وسيتطلب تحرير التجارة تحريراً مجدياً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما وجد احتمال أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعى لها.

وتخضع كوبا للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٢. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقَع رئيس الولايات المتحدة، "مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا". وقد أرسى هذا الأمر التوجيهي سياسة جديدة تسعى، في جملة أمور، إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا. وألغى رئيس الولايات المتحدة أيضا التوجيه السياساتي الرئاسي المعنون "تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا"، الذي أصدره الرئيس السابق في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي أقرَّ فيه بأن الحصار سياسة عفا عليها الزمن وينبغي رفعه. وهكذا فإن الحصار على كوبا لا يزال ساريا في عام ٢٠١٨.

التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن حجم التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة في الوقت الحالي صغير نسبيا، لا سيما بالنظر إلى حجم اقتصاد كل منها، وأوجه التكامل الاقتصادي والقرب الجغرافي بين البلدين (°). وفي عام ٢٠١٦، ظلت سوق الولايات المتحدة شبه مغلقة بالكامل أمام

18-08324 **160/201**

⁽٥) إحصاءات الأونكتاد هي مصدر جميع البيانات المشار إليها في هذا النص، ما لم يُذكّر خلاف ذلك.

المنتجات الكوبية، نظرا لأن معظم الواردات من كوبا وغيرها من السلع الكوبية المنشأ محظورة، مع بعض الاستثناءات المحدودة (٦). وكانت الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة ضئيلة للغاية، وكانت تُقدَّر قيمتها بمليون دولار فقط أو بنسبة ٤٠,٠٤ في المائة من إجمالي صادرات كوبا العالمية.

وفي المقابل، تحري في الاتجاه المعاكس تجارة أكبر وأضخم بكثير. ففي عام ٢٠١٦، استوردت كوبا من الولايات المتحدة منتجات بلغت قيمتها ٢٢٤ مليون دولار أو ٤ في المائة من إجمالي وارداتها العالمية. وتتألف هذه المنتجات في المقام الأول من المواد الغذائية الأساسية، مثل "اللحوم و ومستحضرات اللحوم"، و "الحبوب ومستحضرات الحبوب"، بما في ذلك اللحم القابل للأكل (مثل الدواجن) والقمح والذرة الصفراء. ويبين ذلك أن الصادرات الزراعية التجارية من الولايات المتحدة قد سمح بما منذ عام ٢٠٠١، رغم خضوعها لعدة قيود ومتطلبات ترخيص. وقد أصبحت الولايات المتحدة في الواقع أحد المورِّدين الرئيسيين للمنتجات الغذائية والزراعية إلى كوبا. وجرى السماح أيضا بالصادرات التجارية من الأدوية والمنتجات الطبية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي (١٠).

الاتجاهات الاقتصادية والتجارية العامة

تؤدي التجارة دورا أساسيا في الاقتصاد الكوبي. وتحتاج كوبا، بصفتها جزيرة صغيرة لا يتوفر لديها الكثير من الموارد الطبيعية ورأس المال المحلي ويتسم سوقها المحلي بالصغر، إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية لبناء قاعدة إنتاجية نابضة بالحياة ولتوليد إيرادات من العملات الأجنبية؛ وإلى الحصول على كمية كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات وعلى رأس المال والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي، من أجل تلبية الاحتياجات المحلية لسكانها وصناعاتها وتحفيز اقتصادها والحفاظ على نموها الاقتصادي.

وفي عام ٢٠١٦، مثلت الصادرات من السلع والخدمات نسبة ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا، ومثلت الواردات نسبة ١٩ في المائة، ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٠ عندما كانت الصادرات والواردات تمثل ١٤ في المائة و ٧٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وخلال هذه الفترة، ارتفع متوسط دخل الفرد في البلد من ٧٤١ دولارا إلى ١٨٥ دولارا. وفي عام ٢٠١٧، كان البلد يحتل المرتبة ٨٦ في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصُنف على أنه بلد ذو مؤشر تنمية بشرية مرتفع. ومع ذلك، فإن الأهمية النسبية للتجارة في الناتج المحلي الإجمالي، وتُعد مؤشرا على درجة التكامل التجاري للبلدان، أقل وضوحا في كوبا منها في الاقتصادات الأجرى في منطقة البحر الكاريبي. فقد بلغ متوسط نسبة المبادلات التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي، ٣٠ في المائة بالنسبة للواردات و ٣٣ في المائة بالنسبة للواردات في عام ٢٠١٦. ومن ثمّ، فإن كوبا لم تستغل بعدُ بالكامل ما تنطوي عليه التجارة من قدرات كامنة لتعزيز النمو والتنمية.

بيد أن الظروف الاقتصادية العامة التي تواجهها كوبا اليوم لا تبدو ملائمة لكي تشهد نموا ديناميا في التجارة في المستقبل القريب. وبعد أن شهد الاقتصاد الكوبي توسعا بنسبة ٤,٤ في المائة

⁽٦) تُعفى الواردات الكوبية المنشأ من المعلومات والمواد الإعلامية (مثل المنشورات والأفلام) من الحصار. وزارة خارجية الولايات المتحدة، علاقات الولايات المتحدة مع كوبا: صحيفة وقائع، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

Mark P. Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 115th Congress", Congressional Research Service, (V) .22 November 2017

في عام ٢٠١٥، سـجل انكماشا بنسبة تقارب ١ في المائة (٩, في المائة) في عام ٢٠١٦. ويمكن أن يُعزى هذا التراجع إلى انخفاض عائدات التصـدير، وتخفيض جمهورية فنزويلا البوليفارية لما تقدمه من دعم ثنائي وإمدادات النفط نتيجةً لما تواجهها من صـعوبات اقتصـادية وما نجم عنها من تدابير تقشفية. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد سجل نموا بنسبة ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٧، وأنه سينمو بنفس الوتيرة في عام ٢٠١٧، غير أن الأضرار الكبيرة التي ألحقها إعصار إيرما، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بالسياحة والزراعة والبني التحتية قد تزيد من إضعاف توقعات النمو.

ويعاني الاقتصاد الكوبي في الآونة الأخيرة من ضعف النمو. ففي الفترة بين عامي ويعاني الاقتصاد الكوبي ٢,٢ في المائة، ويقل ذلك عن نسبة ٥ في المائة التي تعتبر ضرورية لكي يحقق البلد مسار نمو مستدام (٩). ويرجع انخفاض هذا المعدل إلى ما شهده الإنتاج المحلي والقدرة التنافسية من ركود مزمن أثر على القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والطاقة والصناعة. وتوجد لدى كوبا، باعتبارها اقتصاد جزيرة صغيرة بلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٩٠ بليون دولار (في عام ٢٠١٦)، قطاع زراعي صغير يمثل نسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (لكنه يوظف ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي. ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي. وفي المقابل، أصبح قطاع الخدمات يهيمن على الاقتصاد، حيث ساهم بنسبة ٣٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، أصبح قطاع الخدمات يهيمن على الاقتصاد، حيث ساهم بنسبة ٣٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي ويبرز باعتباره أهم قطاع تصديري.

ويتسم التبادل التحاري للبلد بعجز مستمر في تجارة البضائع (٧,٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٦)، مما يعكس في عام ٢٠١٦) وبفائض مستمر في تجارة الخدمات (٩,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٦)، مما يعكس جزئياً هيكل الإنتاج المحلي في البلد (١٠٠). وخلال السنوات القليلة الماضية، كان هناك انخفاض في الفوائض التجارية، مما أدى إلى تحديات على صعيد ميزان المدفوعات. وقد انخفض الفائض من ٣,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن الصادرات الكوبية من البضائع قد شهدت منذ عام ٢٠١١ انخفاضا كبيرا ومطردا، ثما يعكس جزئياً ضعف القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية المحلية. وفي عام ٢٠١٧، ارتفعت قيمة الصادرات الكوبية من البضائع إلى ٢,٦ بليون، ويشكل ذلك ارتفاعا بنسبة ٨ في المائة عما كانت عليه في العام السابق عندما انكمش الناتج. بيد أن هذا الحجم يبقى دون المستويات المسجلة في عام ٢٠١، ولا يبلغ نصف الحجم التاريخي القياسي الذي سُجل في عام ٢٠١١ وكان بمقدار ٤,٢ بلايين دولار. ونتيجة لذلك، انخفض حصة كوبا من صادرات البضائع العالمية إلى أقل من النصف، حيث تدنت من ٥٠٠٠، في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥،٠٠٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

وتشمل سلة صادرات كوبا المواد الغذائية الأساسية والمشروبات والتبغ والخامات والمعادن والمنتجات الكيميائية وغير ذلك من الآلات ومعدات النقل. وفي عام ٢٠١٦، احتل السكر (٢٢ في المائة) والتبغ

18-08324 **162/201**

⁽٨) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٨.

Richard E, Feinberg, "Cuba's economy after Raúl Castro: A tale of three worlds", The Brookings Institution, (9)

February 2018

⁽١٠) على النحو الوارد في ميزان المدفوعات، قد تختلف إحصاءات تجارة السلع المستمدة من ميزان المدفوعات عن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع الواردة في مكان آخر من النص بسبب الاختلافات في المفاهيم والتعاريف.

(١٧ في المائة) والمنتجات الطبية والصيدلانية (١٣ في المائة) والخامات المعدنية (١٠ في المائة) مكانة بارزة بين منتجات التصدير الرئيسية. وعلى الرغم من تراجع دور المحاصيل النقدية التقليدية – السكر والتبغ - في الاقتصاد على مدى العقدين الماضيين، فقد ظلت هذه المحاصيل المصدر الرئيسي لإيرادات العملة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح قطاع التكنولوجيا الأحيائية والمنتجات الصيدلانية، الذي يقوم بإمداد نظام الرعاية الصحية المحلي، قطاعاً تصديريا مهما، بينما أدى تعدين النيكل أيضا، من خلال مشاركة شركة كندية، إلى أنشطة تصدير قادرة على الاستمرار.

وكانت هذه الصادرات موجهة أساسا إلى الاتحاد الأوروبي (٢٧ في المائة) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٧ في المائة)، وكندا (١٠ في المائة)، والصين (٩ في المائة)، والاتحاد الروسي (٩ في المائة). وقد تراجعت الأهمية النسبية لجمهورية فنزويلا البوليفارية كسوق للتصدير في الآونة الأخيرة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. وتُفرَض على الصادرات الكوبية في هذه الأسواق تعريفات جمركية يتراوح متوسطها المرجَّح بين ١ في المائة و ٢٨ في المائة (١١).

وكانت واردات البضائع، التي تشير التقديرات إلى أنها بلغت ١٠,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٧، أكبر بأربع مرات من صادرات البضائع، حيث يعتمد البلد اعتمادا شديدا على الواردات لتوفير الطاقة والمواد الغذائية الأساسية والسلع الإنتاجية. والمواد الغذائية الأساسية (٢١ في المائة)، والحوم (٣ في المائة)؛ والوقود (٨ في المائة)؛ والصاعة التحويلية، بما في ذلك الحبوب (٨ في المائة) واللحوم (٣ في المائة)؛ والسلع المصنوعة الأخرى (٢٥ في المائة) تشكل بما في ذلك الآلات ومعدات النقل (٣٣ في المائة)؛ والسلع المصنوعة الأخرى (٢٥ في المائة) تشكل في الواقع الأصناف المستوردة الرئيسية. ووفقا للتقارير، تلبي كوبا ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من احتياجاتما الغذائية المحلية من الواردات. أما بالنسبة للطاقة، فلا يزال البلد يرتبط، منذ عام ٢٠٠٠، باتفاق نفطي تفضيلين مع جمهورية فنزويلا البوليفارية (وهو في الأساس ترتيب يتم بموجبه مقايضة النفظ بعاملين في القطاع الطبي) يُروَّد البلد بموجبه بكمية من النفط كانت تغطي حتى وقت قريب ثلثي استهلاكه المحلي.

وكانت المصادر الرئيسية للواردات: الاتحاد الأوروبي (٢٩ في المائة)، والصين (٢٦ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٠ في المائة)، وكندا (٥ في المائة)، والبرازيل (٤ في المائة). ويجدر بالذكر أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة السادسة بسبب صادراتما الغذائية كما هو مذكور أعلاه. وقد تراجعت الأهمية النسبية لجمهورية فنزويلا البوليفارية مؤخرا لصالح الصين.

وقد طورت كوبا على مدى العقدين الماضيين قدرات تصديرية مهمة في قطاع الخدمات. وفي عام ٢٠١٦، بلغت صادرات كوبا من الخدمات ١١,٢ بليون دولار، وبلغت وارداتها منها ٢٠١٦ بليون دولار، مما حقق فائضا تجاريا قدره ٩,٢ بلايين دولار على النحو الذي جرت الإشارة إليه. والنشاطان القطاعيان الرئيسيان اللذان يحققان إيرادات من العملات الأجنبية هما تصدير الخدمات المهنية، ويتعلق في جزء كبير منه بعاملين في المجال الطبي يقدمون حدمات في جمهورية فنزويلا البوليفارية، والخدمات السياحية التي تشهد ازدهارا. وقد شهدت السياحة نمواً ملحوظاً منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وزار حوالي ٤٠٧ ملايين سائح البلد في عام ٢٠١٧ وقابل ذلك زيادة في إيرادات السياحة. وفي

⁽١١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS)، تم الاطلاع عليها من خلال نظام الحل التجاري العالمي المتكامل (نظام ويتس).

عام ٢٠١٦، أدرت خدمات السفر المتصلة بذلك ٣ بلايين دولار من الصادرات، مثلت نسبة ٢٧ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات.

ومن ناحية أخرى، بلغت تدفقات التحويلات المالية إلى كوبا التي أرسلها المهاجرون والعمال في الخارج حوالي ٣,٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، وقد أُرسلت ٣ بلايين دولار منها، حسب التقديرات، من الولايات المتحدة. ويفوق هذا المبلغ، الذي يعادل حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي إيرادات البلد من تصدير البضائع. وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، وبالإمكان استخدامها كرأس مال استثماري من جانب الأسر والمشاريع الخاصة.

بيد أن الحصار يعوق مواصلة تطوير هذه الأنشطة الواعدة، نظرا لأن السفر إلى كوبا لأنشطة سياحية يظل محظوراً في الولايات المتحدة. وتقصر أنظمة الولايات المتحدة حاليا إمكانية السفر إلى كوبا على المسافرين المرخص لهم بذلك ممن يضطلعون ببعض الأنشطة المحددة. ويقيد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أيضا المعاملات المالية مما يؤثر على كوبا بآثار تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية ويضر بفعالية تدفقات التحويلات المالية ويؤدي إلى زيادة تكاليف هذه التحويلات.

خاتمة

إن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا أثرت على الجهود الرامية إلى تخفيف الحصار وتطبيع العلاقات الدبلوماسية الثنائية. ولا تزال العناصر الأساسية للحصار سارية المفعول، ولا تزال تعرقل النمو السليم للعلاقات التجارية بين البلدين الجارين. ولا تزال هذه المسألة تثير قلق كوبا نظرا لأن التجارة تؤدي دورا حاسما في اقتصادها. وحتى الآن، أحبط الحصار جهود البلد الرامية إلى استخدام التجارة كأداة للتنمية المستدامة بوسائل منها زيادة التوسع في الأنشطة الواعدة في مجالي السياحة والخدمات المهنية، واستخدام التحويلات المالية بطريقة منتجة. ويزداد هذا الأمر أهمية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر التجارة الدولية وسيلةً أساسية لتنفيذها وتدعو في غايتها لعام ٢٠٣٠ إلى تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية] [١ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لا تزال كوبا تحافظ على ترتيب متقدم في دليل التنمية البشرية. وقد أيد الرئيس ميغيل دياس - كانيل التزام كوبا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا يزال النموذج الإنمائي الكوبي يتغير. فقد تم إقرار الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية" في نيسان/أبريل ٢٠١١، وجرى استكماله خلال المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ولا تزال هذه الوثيقة توجه عملية الإصلاح الجارية. وأقر البرلمان الكوبي أيضا الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠. وتحدد الخطة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التي تقدف إلى ما يلي: فعالية الحكم الاشتراكي والتكامل الاجتماعي؛ وإدخال تغيرات على القطاع الإنتاجي والمشاركة

18-08324 **164/201**

في التحارة الدولية؛ وتطوير البنية التحتية؛ وتطوير الإمكانات البشرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية البشرية، والمساواة والعدالة.

وتتسم هذه المبادئ التوجيهية الاجتماعية والاقتصادية بطابعها الابتكاري في السياق الوطني وتيرة وتمثل تحديا للبلد. والهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، مع الاعتراف بأن للحكومات المحلية دورا حيويا تؤديه في إطار اللامركزية المقبلة. وفي أواخر عام ٢٠١٣، بدأت كوبا عملية التوحيد النقدي التي تمثل أحد التحديات الرئيسية للبلد. وهذه العملية المعقدة متواصلة وهي تتطلب استعدادات دقيقة من أجل التصدي للآثار المحتملة على السكان. وفي هذا السياق، لا يزال الهدف المتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية إحدى أولويات الحكومة. ولذلك، يجري تعديل شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان استدامتها وزيادة تركيزها على أكثر فئات السكان ضعفا، مثل كبار السن.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ٨٥ من المبادئ التوجيهية الاقتصادية والاجتماعية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠، مع إشارة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في معالجتها للقضايا والتحديات الناشئة.

ووافق المؤتمر السابع للحزب الشيوعي أيضا على وثيقة تضع خطة عمل للتصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية القادرة على الصمود.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضايا والتحديات الإنمائية الناشعة. وتقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم البرنامج الإنمائي استراتيجيات وسياسات إنمائية محلية ووطنية رئيسية لأكثر من الأمد. وفي الوقت الحاضر، يجري التعاون داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة الوثائق إلى عام ٢٠١٨ ووثيقة البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي مع السلطات الوطنية في المحالات التالية: دعم الوثائق إلى عام ٢٠١٩. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع السلطات الوطنية في المحالات التالية: دعم المحكومات المحلية واستراتيجياتها الإنمائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلاسل القيمة؛ واتخاذ وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في مجال الإنتاج الغذائي؛ واستخدام الطاقة المتحددة؛ ودعم السياسات الوطنية والقطاعات الإنتاجية من أجل خفض مستويات الواردات؛ والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة القطاعات الإنتاجية وزيادة فعالية استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم التصدي على الصعيد الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز القائم على أساس الهوية الجنسية. ويشكل الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز القائم على أساس الهوية الجنسية. ويشكل الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز القائم على أساس الهوية الجنسية. ويشكل موضوعا الشؤون الجنسانية والشباب موضوعين شاملين لعدة قطاعات.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات تبدو، في بعض الأحيان، مبتكرة ضمن السياق الوطني وتكون لها أهمية استراتيحية عالية نظرا للتغييرات التي تدخلها على النموذج الإنمائي الكوبي. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن رئيسا كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، راؤول كاسترو وباراك أوباما، قرار الشروع في محادثات تركز على الخطوات التي يتعين اتخاذها لإعادة العلاقات المتحدة في الدبلوماسية رسميا. وبعد بضع جولات من المفاوضات، افتتحت سفارتا كوبا والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وهافانا، على التوالي، في صيف عام ٢٠١٥. وأُنشئت لجنة ثنائية أُنيطت بما مهمة المساعدة في الدفع قدما بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بالكامل. غير أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة اتخذت تدابير أثرت سلبا على العلاقات الثنائية، منها تعليق الخدمات القنصلية التي تقدمها سفارة الولايات المتحدة في هافانا للمواطنين الكوبيين الراغبين في السفر إلى الولايات المتحدة وتخفيض عدد الموظفين الدبلوماسيين التابعين للولايات المتحدة في البلد.

الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

لا يزال الحصار قائما في السياق الحالي ولا تزال آثاره السلبية مشابحة جدا لآثاره في السنوات السابقة، ولا سيما على التجارة والأنشطة المالية. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية. ويُبقي الحصار القيود مفروضةً على تداول دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. ويؤثر الحصار على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٧، ما قدره ١٣٠,٢ بليون دولار بالأسعار الجارية.

وقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويحد ذلك بدوره من إمكانية حصول كوبا على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخططها الإنمائية على الصعيدين الوطني و/أو المحلي.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، ولا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في مارييل. وفي هذا الصدد، يعوق الحصار تدفق الاستثمارات، ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وينجم عن الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات تقييد سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصار يؤثر سلباً على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو المحظورات التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. ويقلل أيضا من عدد الموردين المحتملين ويحد من العمليات التنافسية.

18-08324 **166/201**

وعلى الصعيد المالي، لا يزال الحصار يمنع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجًل بالدولار، أصبحت التحويلات إلى الخارج تجري بعملة أخرى غير الدولار (تكون غالبا الدولار الكندي، والجنيه الإسترليني، واليورو، والين الياباني، والفرنك السويسري). غير أن المعاملات، حتى عند دفع مبالغها بإحدى هذه العملات، يتزايد تأخير تخليص البنوك لها بصورة كبيرة بسبب المعلومات الإضافية التي تطلبها المصارف لكي تكون ممتثلة لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (المصدر والوسيط والمستفيد). وقد أثّر هذا التدبير في مدى قدرة المكتب القطري على سداد المدفوعات المقدمة للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت بشأن أمن الموانئ، ما برح الحصار يفرض قيودا على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. وهذا يقلل بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرِج كوبا ضمن مساراتها، مما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وما انفكت التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة تؤثر سلبا على القدرة على الحصول على المدخلات الأساسية وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء المنتجات المخصصة للمشاريع الإنمائية واستيرادها من أماكن بعيدة، بتكلفة أعلى بكثير.

آثار الحصار على المشاريع

يخلِّف الحصار أثرا مباشرا على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع، ويرفع تكاليف نقل السلع المستوردة. ويتطلب إيجاد شركات شحن بديلة مزيدا من الوقت والجهد. ونتيجة لذلك، تعرّضت المشاريع لتأخيرات كبيرة في شراء مدخلاتها وتوزيعها، مما خلّف تبعات سلبية على تنفيذ أنشطتها و تائجها في الوقت المحدد.

وكان الوضع مثيرا للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا لطول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية واستيرادها، مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية. وبوجه عام، تستغرق عمليات الشراء مزيدا من الوقت، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائحها. ولذلك، يجب مراعاة طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء أثناء تصميم العروض المالية والمشاريع الجديدة، وتخصيص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف المتزايدة، وهي موارد كان بالإمكان، لولا ذلك، تخصيصها للأنشطة الإنمائية. وتُعطَّى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية والموجهة عن طريق البرنامج الإنمائي.

فعلى سبيل المثال، في إطار مشروع إنمائي جار يهدف إلى تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ في الإنتاج الغذائي، جرى التعاقد بشأن محطة توليد الغاز باستخدام قشور الأرز. واستلمت الجهات المستفيدة من المشروع التكنولوجيا المتصلة بذلك. ومع ذلك تعذّر، حتى اليوم، إنجاز التحويل المصرفي إلى المورد. ووفقا للمورد، وهو شركة Ankur Scientific لتكنولوجيات الطاقة، فقد رفض مصرف الهند الحكومي تلقي الأموال، بحجة أن المعاملة تتعلق بمشروع يُنفَّذ في كوبا. وفي هذا السياق، تعذر تسديد المدفوعات إلى المورّد وأُجّل تنفيذ المشروع.

وكثير من الأصول اللازمة لمشاريع المكتب القطري تتضمن تكنولوجيات من الولايات المتحدة أو مكوِّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. ولا يزال قانون توريتشيللي لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ ساريين، وينصان كلاهما صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا عن طريق شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان ثالثة، وينصان على فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك هذا الحظر.

ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات شراء تكنولوجيا الحاسوب. فبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، أبدى أحد مورّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هو شركة Planson International، رغبته في المشاركة في عمليات تقديم العطاءات التي تتم من خلال إجراءات تنافسية، وعندما مُنح هذا المورّد، في نماية المطاف، أمر الشراء في أوائل عام ٢٠١٧، واجه تأخيرات في الحصول على تراخيص التصدير إلى كوبا. وكان ذلك أول أمر شراء يُمنَح لهذا المورّد، وشكل ذلك تقدما مهما فيما يتعلق بإثراء حافظة مورّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا. ووقع العقد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي ٢٨ آذار/مارس، أعلن المورّد أن توريد الخدمة سوف يتأخر بسبب مشاكل في الحصول على التراخيص من وزارة التحارة الأمريكية المورّد أن توريد الخدمة سوف يتأخر بسبب مشاكل في الحصول على التراخيص من وزارة التحارة الأمريكية الإنمائي عن عدم قدرته على تأكيد ما إذا كان سيحصل على التراخيص في الوقت المحدد. ونظرا لخطر الإخلال بالعقد وما يترتب عليه من فقدان الأموال، ألغي أمر الشراء. ولم يتمكن المورّد حتى الآن من الحصول على الترخيص.

وتوفِّر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، التي يشكل البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، الأدوية والكواشف الكيميائية والمعدات المختبرية لفائدة ٢١ ٧٥٨ من حصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وتُشترى الإمدادات من دول ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات الطويلة الأجل، التي أبرمها البرنامج الإنمائي مع الموردين الدوليين، على المشروع في كوبا، يعوق الحصار شراء المنتجات التي صُنّعت في الولايات المتحدة أو تحتوي على مكوِّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية قبل تقديم خدمات أو تسليم منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستغرق وقتا وجهدا.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، وافق الصندوق العالمي على شراء ثلاثة نظم من نوع GeneXpert أوصت بما منظمة الصحة العالمية للتشخيص السريع لعدة أمراض. ويُعَد هذا الجهاز مفيدا بصفة خاصة لرعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالسل، ولتيسير الدراسات المتعلقة بالمقاومة المتعددة للعقاقير من فيروس نقص المناعة البشرية. وشركة سيفايد Cepheid هي المورِّد الوحيد المعتمد من الصندوق العالمي فيما يتعلق بهذا الجهاز. ولم يتمكن المورِّد من بيع الجهاز إلا في أعقاب إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الترخيص، وكان ذلك بعد مرور أكثر من عام، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مما أخر كثيرا بدء الأنشطة التي كان من المقرر إجراؤها في الربع الأول من عام،

وبالإضافة إلى ذلك، خلال عام ٢٠١٧، رفض مصرف Multibank في بنما (مصرف المورّدين) إنجاز التحويلات المالية التي أجريت لتسديد المدفوعات إلى موردي السلع، بسبب الجزاءات المالية التي

18-08324 **168/201**

سوف تُفرَض على المصرف في حال إنجاز هذه العملية. وقد تسبب ذلك في تأخير الامتثال لجداول السداد المتفق عليها، وفي تنفيذ عمليات مالية إضافية، حيث اضطر البرنامج الإنمائي إلى إنجاز معاملات مالية جديدة عن طريق مصارف أحرى.

ويؤثر الحصار على إمكانية الوصول الكامل إلى الإنترنت في كوبا. وقد أدى ذلك إلى الحد من فعالية استخدام المنصات الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي المتاحة حاليًا في حملات التوعية الجماهيرية الموجهة إلى الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والهادفة إلى تشجيع السلوك الجنسي المسؤول، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، واحترام الذات، والرعاية الذاتية، ونبذ العنف الجنساني.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضا على الأعمال اليومية لمكتب البرنامج الإنمائي في كوبا، ويضعه في وضع غير مؤات مقارنةً بالمكاتب القطرية الأحرى. وثمة حدود للمكاسب التي يمكن تحقيقها من الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي ترمي إلى تنفيذ أنشطة التنمية والأنشطة المتصلة بالطوارئ ورصدها على نحو يتسم بالفاعلية. فعلى سبيل المثال، رغم توقيع اتفاق طويل الأجل مع شركة Toyota Gibraltar لا تستطيع هذه الشركة حتى الآن توريد قطع الغيار التي منشؤها الولايات المتحدة. وهذا الوضع يرفع تكاليف المعاملات بنسبة ١٥ في المائة على الأقل بسبب مشاركة الوسطاء وارتفاع تكاليف المعدات والخدمات البديلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك تكاليف الحصول على تراخيص البرامجيات الحاسوبية. وفي عام ٢٠١٨، أعلنت شركة تقدم خدمات ما بعد البيع في البلد. ويضع هذا الوضع المكتب الإنمائي في كوبا، نظرا لعدم وجود شركة تقدم خدمات ما بعد البيع في البلد. ويضع هذا الوضع المكتب ومشاريعه في حالة صعبة فيما يتعلق بتجديد أسطول المركبات وشراء مركبات جديدة. ويضطر المكتب إلى اللحوء إلى موردين وسطاء، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الأسعار.

وتتسم إمكانية الحصول على حدمات الإنترنت بالمحدودية بسبب الحصار، وهو ما يحد من فعالية استخدام المنابر المؤسسية، ويزيد من الوقت اللازم لإنجاز العمليات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الحصار يمنع مكتب البرنامج الإنمائي من الحصول مباشرةً على الدعم التقني للمنتجات والخدمات من الولايات المتحدة على سبيل المثال من شركة CISCO، و Dell، و Hewlett Packard. وينطبق الأمر ذاته على تراخيص البرامجيات. فعلى سبيل المثال، ترتبط شركة Hewlett Packard باتفاق طويل الأجل مع البرنامج الإنمائي، ولكن يتعذر على البرنامج الإنمائي استخدامه في كوبا بسبب الأنظمة المتعلقة بالحصار. وينطبق الأمر ذاته على الموزّعين المعتمدين.

ويتضرر المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا أيضا من عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويُضطَر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فعلى سبيل المثال، يُضطر إلى استخدام مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يتكبّدها المكتب ومشاريعه وإلى زيادة العبء الإداري. وتُغطَّى الزيادة في التكاليف ذات الصلة من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تُستخدم موارد كان بالإمكان، لولا ذلك، استخدامها في أنشطة إنمائية.

ويتأثر البرنامج الإنمائي من الحصار بطريقة أخرى هي أن الموظفين الوطنيين الذين يُطلَب منهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك يضطرون إلى طلب تأشيراتهم قبل موعد سفرهم بفترة طويلة جدا.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاماً يسبب المعاناة للشعب الكوبي ويعرقل التنمية الاقتصادية في البلد.

ويؤثر الحصار على مدى القدرة على ضمان تعليم مجاني للجميع يكون متواصلا وبنوعية تتزايد جودته على جميع المستويات في كوبا. فالقيود التجارية تحول دون إمكانية شراء اللوازم المدرسية ومواد التدريس من شركات الولايات المتحدة، علما بأن تلك الإمكانية ستكون أوفر من الناحية الاقتصادية لكوبا، نظرا لقرب موقع البلدين.

وعلى وجه التحديد، أدى تطبيق الحصار، في التعليم العالي، إلى عقبات تحول دون إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتعلم والبحث العلمي المتقدمين. ويشمل ذلك المواد البحثية، ونشر نتائج البحوث والمكافأة عليها على النحو اللائق، وشراء اللوازم والموارد والأدوات، وتقديم الدعم لبرامج الإرشاد الجامعي في المجتمعات المحلية، التي تعزز التنمية المحلية.

ويتأثر قطاع الثقافة من إنفاذ الحصار لأنه يحد من إمكانية الترويج للمواهب الفنية الكوبية ونشرها وتسويقها كما ينبغي. ويؤدي كذلك إلى تخفيض كبير لقيمة الأسعار التي تباع بما المنتجات والخدمات الثقافية.

ويتضح هذا الأمر من الحالات التالية:

- يوجد في الولايات المتحدة سوق مؤكدة للموسيقى الكوبية، غير أن الموسيقيين الكوبيين الذين تروج لهم وكالات فنية كوبية لا يستطيعون النفاذ إلى هذا السوق، من جراء الحصار، ويُضطرون إلى بيع موسيقاهم في أسواق ينخفض فيها الطلب عليها.
- يحول فرض غرامات على المعاملات المصرفية مع كوبا دون إجراء معاملات مباشرة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق ببيع السلع والخدمات الثقافية، لا سيما في مجال الموسيقى.
- تتأثر صناعة الموسيقى الكوبية أيضا وتتعرض لقيود من جراء العقبات التي تُوضع في سبيل الحصول على مواد التسجيل وعلى أحدث مبتكرات التكنولوجيا التي أصبحت المعيار في هذا القطاع.
- رفضت حكومة الولايات المتحدة منح تأشيرات دخول لفرقة الرقص الكوبية "ليست ألفونسو" (Ludi Teatro) وكانت لكل منهما التزامات مهنية في الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

18-08324 **170/201**

• يتعرض تعليم وتدريب الموسيقيين الكوبيين لعراقيل، نظرا لأن الأخصائيين من مختلف الجالات لا تتوفر لديهم إمكانية الحصول على تدريب ذائع الصيت عالمياً، على غرار ما يقدّم في كلية بيركلي للموسيقى في بوسطن، بماساتشوستس.

ويسبب الحصار صعوبات جمة في شراء مواد علمية حديثة والموارد اللازمة لحفظ التراث التاريخي وأحدث المبتكرات من المعدات التكنولوجية، مثل الألياف البصرية وتراخيص البرمجيات، وغير ذلك من البضائع واللوازم الأخرى التي منشؤها الولايات المتحدة أو أي مكان آخر إذا كانت محمية ببراءات الحتراع صادرة في الولايات المتحدة.

وبالمثل، لا تزال إمكانية الوصول إلى حدمات الإنترنت محدودة بسبب الحصار، الذي يعوق الاستخدام الفعال للمنصات المؤسسية ويبطئ العمليات والأنشطة التي تتم عبر الإنترنت.

ولا يزال المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتخذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتصلة ببرامجه، ويتعامل مع ارتفاع التكاليف الإدارية ويلجأ إلى مصارف في بلدان ثالثة، ثما يؤدي إلى زيادة الأعباء الإدارية. وقد تسبب ذلك، في بعض الحالات، في تأخيرات في المعاملات المالية مع المؤسسات أو مقدمي الخدمات في كوبا نظراً لأنها اعتبرت "معاملات محظورة"، بحكم قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو قائمة أخرى من قوائمه للجزاءات أو للبلدان المتأثرة، مع ما يستتبعه ذلك من الأعمال المتأخرة المتراكمة.

ولا يزال الحصار يعرقل المعاملات المالية التي يقوم بما موظفو اليونسكو الدوليون والوطنيون، والخدمات المصرفية وخدمات التأمين التي يتلقاها هؤلاء الموظفون. ويواجه المسؤولون المحليون صعوبة في استخدام الخدمات الموجودة في الولايات المتحدة، مثل التحويلات إلى الحسابات المصرفية الداخلية أو بين الحسابات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يواجه الموظفون الدوليون الذين لديهم بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية محلية صعوبات في سداد المدفوعات في الخارج. ويكتسي هذا أهمية خاصة، نظراً لأن بعثات العمل التي تتطلب رحلات دولية لا يمكن فيها استخدام الحسابات المصرفية الكوبية لإجراء حجوزات أو لدفع ثمن تذاكر الطيران وتكلفة الإقامة في الفنادق وغيرها من الخدمات.

وفيما يتعلق بالتأمين الطبي، يتضرر موظفو اليونسكو بشكل مباشر، حيث أن العديد من شركات التأمين الصحي لا يمكنها العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية المحليين نظراً للقيود التي يفرضها الحصار، مما يجعل من الصعب ضمان توفير الخدمات الصحية لهم.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية] [٩ أيار/مايو ٢٠١٨]

لا تقتصر آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على ذلك البلد فحسب، وإنما تطال أيضا المنطقة الكاريبية دون الإقليمية والولايات المتحدة نفسها.

وتتسم جهود الحفظ المبذولة في بؤر منطقة جزر البحر الكاربي بالتجزؤ وعدم الاكتمال، وتفتقر إلى استراتيجية مشتركة ضرورية، بسبب استبعاد كوبا من كثير من المشاريع الأكثر أهمية في المنطقة دون الإقليمية، بما أنها تُنفَّذ بأموال مصدرها الولايات المتحدة. وهذا الأمر لا يحول فقط دون استفادة كوبا من هذه المشاريع، وإنما يؤثر على منطقة البحر الكاربي دون الإقليمية أيضا لعدم إمكانية التعامل معها ككل.

ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة بين كوبا والولايات المتحدة. ويجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجيات مشتركة للإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية التي تحيط بحذين البلدين، ولا يمكن إحراز أي تقدم متكامل ذي قيمة دون وجود اتفاقات وحوار بين الحكومتين من أجل التركيز على بيئتيهما المشتركتين.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجزء كبير من عمله من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويتألف هذا التعاون من نقل المعارف وبناء القدرات وتلقي الدعم التقني من كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتقديم ذلك الدعم إليها بسبل منها عقد الدورات التدريبية، وحلقات العمل وتنفيذ أنشطة بناء القدرات. ومن ثم، يؤدي استمرار الحصار إلى ضياع فرص في مجال التعاون البيئي في المنطقة.

وعند العمل في كوبا، كثيرا ما يلزم البحث عن بدائل لاستخدام التكنولوجيا التي تستلزمها بعض الأنشطة والمشاريع، مثل برنامج نظام المعلومات العالمية المستخدم في جمع البيانات المكانية والمستشعرة عن بعد ومعالجتها. ونظرا إلى القيود التجارية القائمة، لا يتمكن الموردون المعتادون من تقديم المنتجات والخدمات في كوبا، ومن ثم، فإن البدائل محدودة فيما يتعلق بالبرمجيات الأحرى المؤهلة لذلك.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر أيضا على عمليات الأمم المتحدة. وتتأثر أمور بسيطة مثل تقديم مثل دفع كوبا مساهمتها المالية في البرنامج، نظرا لأن المصارف كثيرا ما تمنع التحويلات والمعاملات المتعلقة بالأموال الواردة من ذلك البلد. ومساهمة كوبا المالية مهمة من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل.

ويتحسد أحد الأمثلة الملموسة لآثار الحظر في مشروع تابع لمرفق البيئة العالمية في كوبا، فهو جاهز لبدء عدد من المبادرات، لكنه يواجه صعوبات في تحويل الأموال إلى كوبا. ويتعين إجراء التحويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يستلزم بدوره تكبُّد نفقات إضافية. وتُستخدم لسداد تلك المصروفات أموال كانت ستُستثمر لولا ذلك في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه بالنظر إلى تلك الصعوبات، لن بُحرى مشتريات للمشروع. ويترتب على هذا صعوبات في التطبيق العام للمشروع.

والأمثلة الأخرى على الآثار الناجمة عن الحصار هي:

- (أ) لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع معدات أو تكنولوجيا أو منتجات، في جملة أمور أخرى، إلى الشركات الكوبية، ومن ثم تُضطر كوبا إلى شرائها من أسواق أخرى، مما يزيد من الوقت اللازم لنقل الشحنات، ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛
- (ب) تواصل كوبا العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، في إطار برنامج ثورة الطاقة الذي تنفذه، وعلى تعزيز إعادة التدوير والتكنولوجيات الخضراء الأحرى. والهدف من ذلك هو خفض

18-08324 **172/201**

استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحقيق كفاءة عامة في استخدام الموارد. بيد أنه لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة أو لشركاتها الفرعية في بلدان أخرى بأن تبيع إلى كوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تستفيد من هذه المساعي. وينطبق الأمر نفسه على منتجات الشركات غير التابعة للولايات المتحدة التي تحتوي على أجزاء أو مكونات توفرها شركات تابعة للولايات المتحدة أو شركاتها الفرعية والتي يمكن أن تساعد في الدفع قُدما بهذه التطورات؛

- (ج) ستواجه كوبا صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المترتبة على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق نتيجة محدودية سبل الحصول على التكنولوجيات الخالية من الزئبق وصعوبة التخلص التدريجي من المنتجات المحتوية عليه، مثل مُلغَمات الأسنان؛ مما يترتب عليه صدور انبعاثات زئبقية غير متحكم فيها تترتب عليها آثار على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛
- (د) كثيرا ما تعوق القيود المفروضة على السفر مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتُنفَق آلاف الدولارات على مسارات سفر أكثر تكلفة وأطول في الغالب؛ وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تقديم بدل الإقامة اليومي لهؤلاء الخبراء عن طريق التحويلات المصرفية بسبب القيود المالية. وبالمثل، فإن التحديات في تجهيز المعاملات المالية والاتصال بالإنترنت تجعل من الصعب على موظفى برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة في البعثات إلى كوبا؛
- (ه) يحد الحصار المفروض على كوبا أيضا من إمكانية اطلاع البلد على المعلومات المنشورة في المجلات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، ومن إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الاطلاع على أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة؛ علماً بأن إمكانية الاطلاع هذه يمكن أن تعزز قدراتهم على تنفيذ تكنولوجيات بيئية سليمة. وكذلك تحد القيود المفروضة على الاتصال الإلكتروني من قدرة كوبا على تنفيذ بعض المعاهدات البيئية التي تتطلب استعمال الإنترنت باستمرار وعلى الامتثال لها؛
- (و) تعاني كوبا أيضا من محدودية عرض النطاق الترددي بسبب الحصار، وهو ما يؤثر على مشاركة الكوبيين في مواقع الإنترنت التي تُعقد عليها المؤتمرات وفي المنصات التي تُقدّم من خلالها الحلقات الدراسية الشبكية، وفي الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية التي يتزايد اللجوء إليها لخفض تكاليف السفر وغيرها من التكاليف؟
- (ز) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيرا خطيرا على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل كلا البلدين على رفع مستواهما في مجال منع الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيعود التعاون بالفائدة على كلا البلدين وعلى البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي عامة.

وفي هذا الوقت بالذات الذي اعتمدت فيه الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم اتفاقات مهمة على الصعيد العالمي، مثل اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا بد من تيسير التعاون فيما بين البلدان وإزالة الحواجز القائمة بينها. وستسهم الإزالة الكاملة للعقبات التي تعوق التبادل الطبيعي بين كوبا والولايات المتحدة في إحراز تقدم في مجال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة، والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية،

وزيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ، وفي إدارة النظم الإيكولوجية، والتصدي للكوارث الطبيعية ومنع وقوع الحوادث. وسيعود ذلك أيضا بالفائدة على البلدان التي تقيم الولايات المتحدة وكوبا معها برامج تعاونية.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحصار، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوبا ضمن حدود إمكانياته، في محاولة منه للتعويض عن القيود التي يفرضها الحصار. ومع ذلك، فإن إنحاء الحصار سييسر إلى حد كبير تنفيذ المشاريع والبرامج في كوبا.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية] [۱۷ أيار/مايو ۲۰۱۸]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام ٢٠٠١، ويوجد للبرنامج مكتب في كوبا منذ عام ٢٠٠٥. والغرض الأساسي من وجوده في البلد هو مساعدة الحكومة الكوبية في تنفيذ خطتها وأولوياتها في مجال التنمية الحضرية بما يتماشى مع ولاية البرنامج.

وحلال هذه السنوات الثلاث عشرة الماضية، قدّم الموئل الدعم للبلد في تنفيذ عدة مشاريع على أساس الأولويات الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج القطري لموئل الأمم المتحدة. ومن بين هذه المشاريع مشاريع متعلقة بالتخطيط والإدارة الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ والإسكان والتعافي من أثر الأعاصير في المناطق الحضرية؛ ودعم التغييرات في قطاع الإسكان والموائل؛ وتشجيع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والمحلى.

ويتعرض تنفيذ هذه المشاريع الموجهة نحو التنمية إلى قيود، إلى حد ما، نتيجة للآثار الدولية المترتبة على الحصار السياسي والاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا، الذي يقيد المعاملات المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، ويكتسي هذان الأمران أهمية كبيرة في اقتناء اللوازم والمعدات والتكنولوجيات والبني التحتية اللازمة للتنمية الحضرية والعمرانية في كوبا ولتحسين نوعية حياة الشعب الكوبي تدريجيا.

ومع بدء سيناريو جديد حاليا في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة وإقرار تدابير مختلفة ووضعها موضع التنفيذ من جانب كلا البلدين، تصبح ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري أكثر وضوحا، حيث تتأثر فرص جديدة من هذه الظاهرة.

ومن منظور موئل الأمم المتحدة، سيمكن تنفيذ القرار ٤/٧٢ كوبا من الإسهام على نحو حاسم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

18-08324 **174/201**

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ نيسان/أبريل ۲۰۱۸]

توفر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حاليا الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء تحالفات استراتيجية تفضي إلى تعزيز القدرات الصناعية والقدرة التنافسية للبلد في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، من خلال تنفيذ برنامج قُطري.

ويركز البرنامج القطري على ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستدامة؛ (ب) تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛ (ج) جذب الاستثمار الأجنبي. ويشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مثل السياسة الصناعية، واستخدام مصادر الطاقة المتحددة، وصناعة الأغذية الطازحة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، من بين قطاعات أحرى.

وجرى مبدئيا تحديد ميزانية إجمالية قدرها ٥٠ مليون يورو لمدة أربع سنوات، يُنتظر تعبئتها لتنفيذ البرنامج. ولكن نظرا للقيود التي تكبِّل عمليتي تعبئة الأموال وإقامة الشراكات نتيجةً للحصار الاقتصادي والمحاري والمالي المفروض على كوبا، لم تتمكن اليونيدو من إحراز التقدم المتوقع والمطلوب في إطار البرنامج القطري.

وعلى الرغم من ذلك، تنفذ اليونيدو حاليا ثلاثة مشاريع بميزانية إجمالية قدرها ٤,٨ ملايين دولار، ويجري التفاوض في مراحل متقدمة على تمويل ثلاث مبادرات جديدة بمبلغ ١٢ مليون دولار لمدة ٣ سنوات.

وعلى الرغم من الأثر السلبي للحصار، عززت اليونيدو فرص الأعمال الواعدة بين كوبا وألمانيا من خلال تنظيم اجتماعات عمل في الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن قطاع الطاقة المتحددة.

واليونيدو مقتنعة بأنه لولا القيود الناجمة عن الحصار، لكان بالإمكان تحقيق منافع أكبر من الجهود الأقاليمية المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أحد العناصر الرئيسية في نهج برنامج الشراكة القطرية لليونيدو.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

عقب اعتماد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، شاركت حكومة كوبا بنشاط في مبادرات هامة للتعاون الدولي والإقليمي، مثل المنتديات الإقليمية والعالمية للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٧، حيث قدمت مشاركة كوبا الخبرات وأفضل الممارسات والدروس

المستفادة في مجالات نظم الإنذار المبكر والإعداد للزلازل وغيرها من المنهجيات المتبعة على مستوى المجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث باعتبارها أمثلة قيمة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي.

وفي أواخر عام ٢٠١٧، واجهت كوبا، شأنها شأن غيرها من البلدان والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي، آثار إعصار إيرما الذي ضرب الجزء الشمالي من البلد، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لسكان الأراضي الوطنية. وعلى الرغم من أن الاهتمام بالسكان المتضررين وجهود التعافي كان سريع الأثر في إعادة الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والرعاية الصحية والتعليم وخدمات الصرف الصحي، فضلا عن العمل على تعزيز استعادة السكن وإنتاج الأغذية، فقد واجه البلد أضرارا شديدة في قطاعات رئيسية للاقتصاد، مثل السياحة والصناعة وتوليد الكهرباء والطرق، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجال الاستثمارات الواعية بالمخاطر وإنشاء بني تحتية قادرة على الصمود.

وعلى الرغم من الآثار التي خلفتها الأعاصير في عام ٢٠١٧، واصلت كوبا بنشاط إسهامها في النهوض بجهود إدارة مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، عن طريق تعزيز التبادل الإقليمي النشط للممارسات الجيدة فيما بين المناطق دون الإقليمية الأربع لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى في مجال التخفيف من قابلية التضرر من الكوارث. ولا تزال الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة خلال موسم الأعاصير في عام ٢٠١٧ في مجالات الإنذار المبكر القائم على أساس المجتمع المحلي والتثقيف العام وخطط الإجلاء الجاهزة والفعالة والملاجئ الآمنة لحماية شعبها تمثل مساهمة جوهرية في منطقة البحر الكاريبي وفي المنطقة بشكل عام.

ورغم الإقرار بأن كوبا قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال إدارة مخاطر الكوارث، فإن الأثر الذي خلفه موسم الأعاصير الماضي يتطلب تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ إطار سنداي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود لدى الأشخاص والمجتمعات والبلدان وممتلكاتهم. وسيتطلب المضي قدما في هذه المجالات تعزيز الروابط وإمكانية الاستفادة من أوجه التقدم التقني والموارد والخبرات بشأن وضع نماذج المخاطر المتعددة، ونظم المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، والروابط مع الشبكات العلمية والتقنية، بما في ذلك الموارد من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وجميعها عناصر حاسمة من أجل بناء قدرات المعرفة بالمخاطر والحد من الخسائر الاقتصادية والحد من الأضرار التي تلحقها الكوارث بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية.

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه تحديات خطيرة متصلة بالإنتاج غير المشروع للكوكايين الذي منشؤه أمريكا اللاتينية والاتجار فيه. ويواصل المكتب تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، ويتوقع أن يعزز تعاونه مع كوبا في إطار مبادرات لصالح المنطقة، بما يشمل مبادرات جديدة لتعزيز الرقابة على الحدود.

18-08324 **176/201**

ويغطّي كوبا المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الموجود في بنما، والذي بدأ أنشطته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠١٨، أطلق المكتب البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (تم تمديده في الآونة الأخيرة إلى عام ٢٠١٨) دعماً لاستراتيحية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن. وعلى الرغم من أن كوبا ليست عضوا في الجماعة الكاريبية، فإنها تستفيد من البرنامج الإقليمي، لا سيما من خلال أوجه التآزر مع محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي يعد كوبا عضوا فيه. ويتألف البرنامج من خمسة برامج فرعية، لا تجسد مدى المحالات المواضيعية التي تشملها ولاية المكتب فحسب، وإنما تستهدف مباشرة الأهداف الاستراتيجية أيضا لاستراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن.

وفي سياق البرنامج الإقليمي، أرسى المكتب وجوده من جديد في منطقة البحر الكاربيي، في بربادوس تحديدا، في آب/أغسطس ٢٠١٥. ومن المنتظر أن يدعم المكتب كوبا في إطار وجوده المعزز في المنطقة، وذلك بتنسيق وثيق مع النظراء المهمين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وقد تعاونت كوبا تعاونا فعالا مع المكتب، وكانت هذه المساهمة تلقى دائما تقييما إيجابيا من كلا الطرفين. وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد شاركت مشاركة نشطة وفعالة في عملية استعراض الاتفاقية (كانت كوبا هي القائمة على استعراض كل من غيانا وسانت لوسيا ونيكاراغوا، وقد استخدمت حقها في طلب نشر تقريرها القطري النهائي على الصفحة الرئيسية لموقع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة).

وعقب إعراب كوبا عن رغبتها في الانضمام إلى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب وإلى منظمة الجمارك العالمية، تم إيفاد بعثة تقنية أولية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه وإلى منظمة الجمارك العالمية، تم إيفاد بعثة تقنية أولية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لتقييم القدرات القائمة ومناقشة تفاصيل انضمام كوبا إلى عضوية البرنامج ويتيجة للبعثة، اتُفق على أن يُنفّذ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات البحرية في ميناء مارييل، في حين يُنفذ برنامج مراقبة الحاويات المعني بالمطارات في مطار خوسيه مارتي الدولي. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقعت السلطات الكوبية والمكتب مذكرة تفاهم لتنفيذ برنامج مراقبة الحاويات في البلد. وأعقب التوقيع على المذكرة عدد من فعاليات التدريب والتوجيه، ثما أدى إلى عملية المصادرة الأولى التي تنفذها الوحدات المشتركة لمراقبة الموانئ التابعة لبرنامج مراقبة الحاويات في كوبا: وهي حالة لسلع غير معلن عنها.

ويواجه المكتب بعض الصعوبات المتعلقة بالاتصالات في تنفيذ أنشطته الأولية في كوبا، خاصة فيما يتعلق بجودة حدمات الإنترنت وتكلفتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل المكتب التعاون مع السلطات الكوبية، في مجالات منها وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مما أتاح للمكتب اقتراح عناصر لإدراجها في الاستراتيجية. وشارك مسؤولون كوبيون أيضا في اجتماعات الشبكة الإقليمية لإنفاذ القوانين المتعلقة بجرائم الأحياء البرية التي نظمها المكتب في منطقة البحر الكاريبي في عامي المحتب و ٢٠١٧ و ٢٠١٧. وجرى التعاون أيضا في إطار مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، شارك موظفو الخدمة المدنية في كوبا في احتماع إقليمي بشأن رصد تدفقات

الاتجار بالأسلحة النارية عُقد في بنما، ووضع الأساس لزيادة تبادل المعلومات وأفضل الممارسات على الصعيد القاري، وكذلك لمواءمة الجهود الرامية إلى تحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ويرى المكتب أنه من الضروري مواصلة تعزيز تعبئة الموارد من أجل إشراك كوبا في تنفيذ أنشطة المكتب في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، يبذل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي قصارى جهده لإدراج كوبا باعتبارها مستفيدة/شريكة في المبادرات الجديدة التي ستُعرَض على الجهات المائحة التماسا للتمويل، بما في ذلك مشروع التخاطب بين المطارات، على سبيل المثال. ومن المفترض أن يؤدي إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى تيسير الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية] [٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

على الرغم من إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، فإن التدابير الرئيسية للحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا تزال ساريةً. ولا يزال الحصار يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وبخاصة نوعية حياة الفئات الأشد ضعفاً.

ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان يواجه صعوبات في تنفيذ برنامجه القطري، ولا سيما فيما يتعلق باقتناء وشراء السلع الأساسية والمعدات والعقاقير والمواد المختبرية التي تُنتَج في الولايات المتحدة أو تشملها براءات اختراع تملكها جهات في الولايات المتحدة. إذ يتعيّن عليه شراء السلع الأساسية المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية والمواد المتصلة بما من مناطق أخرى، مما يؤدي عادةً إلى زيادة تكاليف النقل والشحن.

ولا تزال الصعوبات التي يواجهها الصندوق في شراء المواد اللازمة من السوق المحلية تؤثر سلباً على تنفيذ برنامجه.

وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو إحدى المنظمات القليلة التي تدعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والسكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين في كوبا. ويواصل الصندوق بذل جهود لتعزيز إقامة شبكات مع الجهات الفاعلة السياسية والأكاديمية والاجتماعية لدعم نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهو مستمر في دعم الجهود التي تبذلها كوبا للحفاظ على التقدم المحرز في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وبرامج التثقيف الجنسي وصحة الأم وإتاحة الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة، وهو تقدُّم أُحرز في ظل الحصار الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المحلية.

18-08324 178/2**01**

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٠١٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

لطالما اعتبر الاتحاد البريدي العالمي كوبا عضواً كامل العضوية في المنظمة، وعليه، فإنها تتمتع بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بما أي بلد من البلدان الأعضاء فيه.

وكوبا حالياً عضو في كل من مجلس الإدارة ومجلس العمليات البريدية للاتحاد، وفقاً للانتخابات التي حرت في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على التوالي، خلال مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي السادس والعشرين، الذي عُقد في اسطنبول بتركيا.

وعلاوة على ذلك، تستفيد كوبا بانتظام من المساعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. وفيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يمكن تسليط الضوء على الأنشطة التالية:

- شاركت كوبا مؤخرا في حلقتي عمل بشأن جاهزية الاتحاد العملياتية للمبادرة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، عُقدتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨ في مونتيفيديو في أوروغواي؛
- ومن المقرر إجراء نشاط ميداني آخر يتصال بالجاهزية العملياتية للتجارة الإلكترونية (عملية استعراض في الموقع) في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في هافانا.

وفي هذا السياق، لم تواجه الاتحاد صعوباتٌ في توفير المساعدة الآنفة الذكر أو الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على هذا البلد.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية] [١ حزيران/يونيه ٢٠١٨]

على مدار السنوات الخمسين الماضية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وقد كانت كوبا من أنجح البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحتل المرتبة الثامنة والستين في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تسعينات القرن العشرين، تعرّضت كوبا إلى أزمة اقتصادية حادة كان لها أثر دائم على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بفعل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ والكوارث الطبيعية المتكررة، بما فيها موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ٢٠١١، شرعت حكومة كوبا في عملية تهدف إلى تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وخفض تكاليفها وتعزيز استدامتها. وتسترشد هذه الجهود بالتزام الحكومة بكفالة عدم ترك أي مواطن كويي دون حماية اجتماعية. وفي إطار هذه العملية، حُدِّد الأمن الغذائي بوصفه أولوية وطنية، مع التركيز على نُظُم

الحماية الاجتماعية المتصلة بالغذاء، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار المتصلة بالموارد الغذائية، واعتماد نموذج حديد لإدارة قطاع الزراعة، وتعزيز سلاسل القيمة، وخفض الواردات الغذائية.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام ١٩٦٣ بمدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام ٢٠١٥، استهلت الوكالة أول برنامج قُطري لها يمتد على أربع سنوات لصالح كوبا.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا وغرانما وغوانتانامو ولاس توناس وهولغين)، التي تسبحل أدنى معدلات للتنمية وتُعدّ عرضة للجفاف والأمطار الغزيرة والزلازل العرضية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج في مقاطعتي بينار دل ريو وماتنساس في غربي كوبا، المعرضتين للأعاصير المدارية التي تلحق أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتواءم أنشطة البرنامج مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكوبا للفترة ١٠١٤-١٠١، الذي يحدد الأمن الغذائي والتغذوي بوصفه إحدى الركائز الأربع لأنشطة التعاون التي تنفّذها الأمم المتحدة في كوبا. ويركز برنامج العمل الحالي في كوبا على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحويلات مركّزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالغذاء في كوبا بصفة عامة. ويدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نُظُم حماية اجتماعية أكثر استدامة وتركيزاً على أهداف محددة. وسيتحقق ذلك عن طريق خمسة أنشطة رئيسية:

- (أ) تقديم المساعدة الغذائية إلى فئات السكان الضعيفة المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية، وتقديم المساعدة التقنية وتدريب الخبراء وصناع القرار المشاركين في هذه البرامج؟
- (ب) تقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة إلى السكان المتضررين من الصدمات من المخزونات الغذائية التي سبق تخزينها لكفالة سرعة إيصالها؛
- (ج) توفير الأطعمة المغذية المتخصصة للفئات الضعيفة من السكان، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب للخبراء وصناع القرار في المؤسسات الوطنية والمحلية المشاركة في برامج التغذية؛
- (د) توفير التدريب والمعدات والدعم التقني إلى صفار المزارعين والتجار والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في سلاسل القيمة الغذائية؟
- (ه) توفير التدريب والمساعدة التقنية إلى صناع القرار وصغار المزارعين من أجل تحسين الإدارة المحلية للحد من المحاطر.

آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

طيلة عام ٢٠١٧، ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكوبي، فضلا عن تأثيره على الظروف التشلغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالتكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عاملٌ مقيّد للإنتاجية الزراعية في كوبا، حيث إنه يؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلتي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية القائمة على توفير الغذاء. ويشكّل هذا الأمر عبئاً يثقل كاهل ميزانية البلد وتمديداً للفئات الأشد اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويفرض تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

18-08324 **180/201**

ويؤثر الحصار أيضاً على قدرة البرنامج على شراء الخدمات والمنتجات من شركات مقرها الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مشاريع البرنامج وعلى مواصلة تشغيل مكتبه.

ويتأخر أيضاً شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعّمة التي يوفرها البرنامج، بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة أعلاه. فنتيجة للحصار، تضطر السفن إلى التوقف أثناء السفر في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً على شحنات البرنامج. وكان هذا هو الوضع السائد أثناء استجابة البرنامج لإعصار إيرما الذي احتاح كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ويتأثر العمل الجاري الذي يضطلع به البرنامج في كوبا هو أيضاً بصعوبات ترتبط بشراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية، بالنظر إلى أن الموردين في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرا ما يُمنعون من البيع مباشرة إلى كوبا. وهذا ينطبق على معدات المشاريع، ومعدات المكاتب، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات، وقطع غيار السيارات، واللوازم القرطاسية المكتبية، وغيرها من المعدات التقنية المتخصصة للمشاريع، مما يزيد من التكاليف العادية للبرنامج. وإضافة إلى ذلك، تترتب على اتصالات الصوت والبيانات تكاليف باهظة للغاية، لأنه يتعيّن أن تتجنب المرور عبر البنية التحتية للاتصالات في الولايات المتحدة.

وتطال القيود التي يفرضها الحصار على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا المعاملاتِ المصرفية أيضاً. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على دفع استحقاقات الموظفين، وكذلك على أنشطتهم المالية الشخصية. وبالرغم من أن مدفوعات المكتب القطري تُحهَّز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنما عرضة لهذه القيود أيضاً.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية] عزيران/يونيه ٢٠١٨]

من المهم الإشارة إلى أن رئيس الولايات المتحدة قد وقع في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ مذكرة رئاسية للأمن القومي بعنوان "تعزيز سياسة الولايات المتحدة بحاه كوبا"، حلت محل التوجيه السياساتي الرئاسي المسمى "تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا". وفي عام ٢٠١٧، قررت وزارة الخارجية أن تقلل إلى حد كبير من موظفيها الدبلوماسيين في هافانا بحجة تعرض الدبلوماسيين الأمريكيين وأفراد أسرهم في كوبا لهجمات صوتية مزعومة. وصدر تنبيه للمسافرين الأمريكيين يحذرهم من زيارة كوبا، ومُنعت زيارات الوفود الرسمية من الولايات المتحدة إلى كوبا. ولهذا السبب، شهدت مشاركة الخبراء من الولايات المتحدة في المناسبات التي عقدت في كوبا انخفاضا كبيرا، وحرى إلغاء العديد من الاجتماعات والمناسبات التقنية أو تأجيلها.

الأثر على السكان وقطاع الصحة وصحة الأفراد

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يخل بحق الشعب الكويي في الصحة ويعوق عمل منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تيسير عمليات التبادل

فيما بين الدول الأعضاء بهدف تحسين صحة مواطنيها. وتشمل الأمثلة على هذه الحالة العقبات التي تمنع علماء الولايات المتحدة من زيارة كوبا والتعاون معها، والعقبات التي تمنع العلماء الكوبيين من تبادل البحوث والخبرات مع نظرائهم في الولايات المتحدة. والنتيجة هي الضياع المحتمل لفرص تحسين صحة ورفاه شعب كلا البلدين. وثمة مثال آخر هو إلغاء مشاركة وفد الولايات المتحدة في الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لمعهد "بيدرو كوري" لطب الأمراض المدارية، وهو مؤسسسة رائدة في منطقة الأمريكتين تعمل في مجال الأمراض المفيروسية المنقولة بالمفصليات وحمى الضنك والسل، من بين مجالات أحرى.

وتمثل الصحة إحدى الأولويات العليا للحكومة الكوبية، إذ تتجاوز الموارد العامة المخصصة للصحة نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن النتائج المترتبة على الحصار فقدان الكفاءة في شراء اللوازم والمعدات والأدوية مباشرة من الولايات المتحدة.

ومن أجل تسجيل ورصد آثار الحصار على القطاع الصحي، تجتمع وزارة الصحة العامة في كوبا مع جميع المؤسسات الوطنية التي توثّق هذا التأثير وتعدّ تقارير بشأنه (المستشفيات الوطنية ومعاهد البحوث، من بين جهات أخرى)، وكذلك مع الوحدات الإقليمية والأفرقة العاملة الوطنية في مختلف المجالات المتخصصة. وقد أنشأت الوزارة أفرقة عاملة دائمة معنية بأثر الحصار، من خلال قرارات منها المرسوم القانوني رقم ، ٢٠ الذي اتخذه مجلس الوزراء في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ والقانون رقم ، ٨ المتعلق بإعادة تأكيد الكرامة والسيادة الكوبية والمؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٩٦٠.

ووفقا للتقارير التي أعدتما الأفرقة العاملة، تنتج الآثار السلبية للحصار عن تطبيق تدابير تتجاوز الحدود الإقليمية وعن ضغوط سياسية أو غيرها من الضغوط التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة لتعوق أو تعرقل قدرة كوبا على المشاركة في معاملات تجارية واقتصادية ذات صلة بالتعاون والاستثمار في الجال المالي، وتعرقل تلك الآثار الوصول إلى التكنولوجيا أو المعارف، أو تؤثر على الإنتاج والخدمات، أو تؤدي إلى عقبات أحرى.

وجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠١٧، تبيّن أن هناك أنواعا جديدة من النتائج السلبية لآثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على قطاع الصحة في كوبا، بالإضافة إلى النتائج السلبية التي سبق تحديدها في التقرير السابق للفريق العامل، وهي نتائج لا تزال قائمة وتسجّل اتجاهاً تصاعدياً.

ونتيجة لذلك، اضطرت وزارة الصحة العامة إلى تخصيص مزيد من الموارد المالية من أجل تقديم حلول بديلة، الأمر الذي وضع المزيد من القيود المالية على قدرتما على استيراد اللوازم. وبلغت هذه التكاليف الإضافية عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد أدى ذلك إلى تجاوز التكاليف المقررة لشراء الأدوية والمعدات واللوازم الطبية، فضلا عن التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا اللازمة للإسراع في تطوير مجال الصحة الإلكترونية والتطبيب عن بعد. ويفرض الحصار أيضا أعباء إضافية على تطوير النظام الصحي الوطني من خلال حرمان هذا القطاع من القدرة على إبرام اتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وعلاوة على ذلك، يحدّ الحصار من إمكانية الحصول على التبرعات الخيرية من منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وبلدان أخرى. وقد جعل الحصار من الصعب نشر مقالات علمية في المحلان الدولية الهامة بسبب استحالة سداد المدفوعات ومنع العلماء الكوبيين من التقدم للمشاركة في المشاريع البحثية الشاملة لعدة مراكز.

18-08324 **182/201**

الأثر على أنشطة التعاون التقني التي تنفّذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

إن للحصار آثارا كثيرة على أنشطة التعاون التقني التي تنقذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا، ويمكن ملاحظتها في مجالات مختلفة، منها: تكاليف المعاملات المالية، والمشتريات وعمليات الشراء، والمشاركة في الاجتماعات الدولية، وتنظيم الاجتماعات الدولية في كوبا، وقدرة كوبا على المشاركة في المناقشات ومنصات التدريب عن طريق الإنترنت، وغير ذلك.

وتواصلت في عام ٢٠١٧ المشاكل المتعلقة بإعادة الأموال من المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا إلى مقر المنظمة في واشنطن العاصمة. ولا تزال هذه الحالة قائمة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥ عندما فشلت المحاولة السابقة لحل هذه المشكلة. وكانت المشكلة قد نشأت عندما رفضت المصارف تحويل أموال إلى الحساب المصرفي لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية القائم في الولايات المتحدة. وفي حالة كوبا، يُفترض إجراء هذه التحويلات إذا تجاوزت أرصدة الحسابات المصرفية الحدود التي وضعتها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واستخدام قنوات بديلة مصممة خصيصا لكوبا، الأمر الذي يستغرق وقتا أطول، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وتكبد المزيد منها. ونتيجة لذلك، يجب إجراء التحويلات حال تجاوز الموارد عتبة مرتفعة للغاية، الأمر الذي يسبب خسائر، على سبيل المثال، فيما يتصل بضياع الفائدة بسبب الأموال المجمدة.

وقد بُذلت جهود جديدة في بداية عام ٢٠١٨ لتيسير إعادة الأموال إلى مقر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، غير أنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن. ونتيجة لذلك، بلغت أموال منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية المجمدة في الحساب المصرفي للمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا في شباط/فبراير ٢٠١٨ زهاء مد وولار. ولا تُستحق فوائد على هذا الحساب، مما يعني مزيداً من الخسائر. وعلاوة على ذلك، بلغ المتوسط الشهري التقريبي للأموال المجمدة في كوبا، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس بلغ المتوسط الشهري التقريبي للأموال المجمدة في كوبا، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس التكاليف العامة، على النحو المبين في التوزيع التالى:

تاريخ السحب	الفائض النقدي في الحساب (بدولارات الولايات المتحدة)
۲۰۱۸ آذار/مارس ۲۰۱۸	127 9.4.4.
۲۸ شباط/فبرایر ۲۰۱۸	T9T 7116.0
٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	۷۱٬۲۷۷ ۷۰۰
٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	710 1176. £
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧	۱۲٬۰۲۸ ۴۷۷
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧	1 . 1 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	91.14.14
۳۱ آب/أغسطس ۲۰۱۷	۱۳۸۷۲ ۲۸۶
٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧	1 .90 .17647
۳۰ حزیران/بونیه ۲۰۱۷	ነ ፕነገ ዓለለ‹• ٤

18-08324

تاريخ السحب	الفائض النقدي في الحساب (بدولارات الولايات المتحدة)
۳۱ أيار/مايو ۲۰۱۷	1 174 171.1.
۳۰ نیسان/أبریل ۲۰۱۷	۷۰٤ ٦٠٨،٩٠
المتوسط	۸۹٬۲۲۳ ۵۴۷

وعند تحليل تأثير الحصار على أنشطة التعاون التقني التي تنفّذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا فيما يتعلق بالشراء والمشتريات، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن نسبة عالية من هذه الأموال مخصصة لشراء اللوازم والمعدات في مجالات استراتيجية. وترتفع الأسعار وتكاليف الشحن عندما يكون من الضروري اللجوء إلى الأسواق في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بدلا من التوجه مباشرة إلى سوق الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بشراء الأدوية والتكنولوجيات، يؤثر الحصار على جميع المعدات واللوازم المشتراة من الولايات المتحدة، مما يؤخر أو يمنع إنجاز المشتريات، حيث يتوجب الحصول على تراخيص خاصة من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، ويمكن أن يستغرق ذلك عدة أشهر. ومن الأمثلة على ذلك عملية شراء معدات الاختبار الآيي لاستخدامها في معهد "بيدرو كوري" لطب الأمراض المدارية.

ومن الحالات الأحرى المعقدة بشكل خاص الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لدعم تعافي النظام الصحي في المناطق المتضررة من إعصار إيرما. وفي حالات الطوارئ، تقتضي الحاجة إلى الإغاثة الفورية نقل اللوازم بالطائرة من أوروبا، ويمكن أن تصل تكلفة ذلك إلى خمسة أضعاف تكلفة شرائها في الولايات المتحدة. ومن الأمثلة الأحرى حسارة أكثر من ٢٨٠٠ دولار تعذّر إنفاقها على شراء اللوازم، لأن الأموال المقدمة من المانحين الأوروبيين كانت ستنقضي صلاحيتها قبل أن يتمكن النقل البحري من إيصالها (يجب على أي سفينة ترسو في كوبا أن تنتظر ستة أشهر قبل دخول ميناء في الولايات المتحدة). ويتعلق المثال الأخير عن تجاوز التكاليف المقررة بسبب الحصار بتكلفة الكواشف الكيميائية، التي ارتفعت من ٢٠٠٠ ١٤ دولار في حال الشحن البحري إلى ٢٠٠٠ ٣٠ دولار في حال الشحن جواً.

ويؤثر الحصار أيضاً على مشاركة العلماء والمهنيين الكوبيين العاملين في مجال الصحة العامة في حلقات العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تُعقد في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، لا تُصدر تأشيرات دخول الولايات المتحدة إلا للأنشطة التي تجرى في واشنطن العاصمة، ولا يمكن للأشخاص الذين يرغبون في المشاركة في الاجتماعات المعقودة في مدن أخرى في الولايات المتحدة الحصول على تأشيراتهم في هافانا، وذلك لأن المقابلات تجرى في سفارة الولايات المتحدة في غيانا. وفي عام ٢٠١٧، لم تتمكن خبيرة استشارية وطنية في المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا من حضور اجتماع للمنسقين في برنامج الموارد البشرية عُقد في مقر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة البلدان الأمريكية لأن تأشيرتها لم تصدر في الوقت المناسب، رغم أنحا كانت قد قدمت طلبها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في الوقت المناسب. وترتفع أسعار تذاكر الطيران كانت قد قدمت طلبها إلى وزارة الخارجية الأمريكية في الوقت المناسب. وترتفع أسعار تذاكر الطيران على تأشيراتهم في الوقت المناسب. وقد تفاقمت هذه الحالة في الأشهر الأخيرة. فقد واجه خبراء على تأشيراتهم في الوقت المناسب. وقد تفاقمت هذه الحالة في الأشهر وبعض المسؤولين الكوبيين المتشاريون تابعون لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة اللبلدان الأمريكية وبعض المسؤولين الكوبيين

18-08324 **184/201**

مشاكل في الحصول على تأشيرات للمشاركة في أنشطة تنظّمها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تأكيد حجوزات الفنادق للمشاركين الكوبيين لأنه ليس لديهم بطاقات ائتمان صالحة في البلدان الأخرى، والحسابات في المصارف الأجنبية مجمدة، بما فيها الحسابات في مصرف الاتحاد الائتماني التابع للمنظمة. ويتعذّر على موظفي الخدمة المدنية الدولية استخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن مصارف في الولايات المتحدة لسداد فواتير الفندق في كوبا. وتحدر الإشارة إلى أن ٧٥ موظفا من موظفي الخدمة المدنية الدولية شاركوا في بعثات إلى كوبا خلال الفترة المشمولة بمذا التقرير (ولا يشمل ذلك الموظفين الذين حضروا الحلقات الدراسية والمؤتمرات).

ومن النتائج الأخرى للحصار زيادة تكاليف تنظيم المناسبات في السوق المحلية، لأن كوبا تضطر إلى استيراد لوازم كثيرة من أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا بدلا من الولايات المتحدة.

وتأثرت أيضاً من جراء الحصار مشاركة كوبا في عمليات التبادل عبر شبكة الإنترنت وأنشطة التعلم عن بعد. وهذا أمر يبعث على القلق بوجه خاص لوجود عدد كبير من المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا (عشرة في الجمل) في مجالات تتراوح من علم الوراثة وطب الغدد الصحماء إلى تنظيم المنتجات الطبية الحيوية وجودة الرعاية. ولا تزال هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالتعاون التقني في البلد نتيجة إدراج منصة إلكترونية اعتمدتها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على الصعيد الإقليمي. فالمنصة لا تقدّم خدمات في كوبا، وبالتالي يتعذّر على المؤسسات الصحية في البلد، بما فيها وزارة الصحة العامة، استضافة المؤتمرات وأنشطة التدريب الافتراضية التي ينظّمها مقر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (على سبيل المثال، من خلال الجامعة الافتراضية للصحة العامة التابعة لمنظمة الصحة البلدان الأمريكية) أو منظمة الصحة العالمية، ولا يمكنها تنظيم المتماعات التعاون الافتراضية الخاصة بها. ويخلق الحصار مشاكل تتعلق بإمكانية الربط العامة في البلد، لا سيما من حيث دعم المتخصصين الكوبيين الذين يرغبون في المشاركة في المناسبات الافتراضية.

وعلاوة على ذلك، لا يتاح للمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا الاستفادة من شروط شراء المعدات التي تتمتع بها المكاتب الأخرى في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الشراء الاستراتيجية التي يجريها مقر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من أجل الحصول على المعدات ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة، وبالتالي المحافظة على معايير المنظمة.

وتشمل الآثار الأخرى للحصار على أنشطة التعاون التقني التي تنفّذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ما يلى:

- إدارة المعارف، فالمشاكل الرئيسية المتعلقة بالحصار تتصل بقدرة البلد على الوصول إلى المعلومات العلمية باستخدام أدوات مثل: CISCO و Webex و Gistal Adobe Edition) Adobe و Adobe Flash Player وغيرها؛
- مشاكل تتعلق بتطوير المعلومات التقنية والعلمية بسبب استحالة شراء مصادر المعلومات من دور النشر في الولايات المتحدة وبلدان أحرى، بسبب القيود المفروضة على المعاملات المباشرة مع المصارف الدولية. وقد أُجريت بعض عمليات الشراء بدعم من المقر لتعذّر إجرائها بصورة مباشرة، الأمر الذي يتسبب في زيادة أوقات الانتظار وارتفاع التكاليف.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

ترد أدناه الظروف الملاحظة في كوبا نتيجة الحصار، والتي تمثّل عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيراً مباشراً على تطوير التكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه:

يحد الحصار، بتقييده دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانيات تنمية الموارد البشرية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد المهنيون الكوبيون المتحصصون استفادة كاملة من فرص أكبر للتخصص في ميدان الملكية الفكرية، ولا سيما تلك المتاحة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، بصفة خاصة، حوانب من إدارة أصول ومكاتب الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على تجارب ناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيا وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة رهنية.

وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضاً إمكانية مشاركة المهنيين الكوبيين العاملين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة بانتظام.

وتعوق القيود المفروضة على البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعلم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا، على الرغم مما تبذله السلطات المحلية من جهود ومما تبديه من التزام لتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. ولا تتوفر أيضاً مرافق التداول بالفيديو، التي تتيح وسيلة الاتصال الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، ولا سيما لأغراض التعليم والتدريب، بسبب تعذّر شراء معظم المعدات التقنية وأدوات البرامجيات اللازمة التي منشؤها الولايات المتحدة.

ويؤثر ضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضاً سلباً على إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى حدمات رقمية أخرى في مجال الملكية الفكرية، ويعرقل وصولهم إليها. ويؤثر هذا الوضع، ومجاصة عدم القدرة على الوصول إلكترونياً إلى قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك قاعدة Patentscope للبيانات (للمعلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية، المتاحتين فقط عبر الإنترنت، تأثيراً سلبياً للغاية على تقدُّم برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تنفّذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، وكذلك التكنولوجيات الأحيائية والتكنولوجيات المتناهية الدقة، ويحدّ من إمكانية الاطلاع على سلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المجتملة.

ويؤثر الحصار على توفر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصـــة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهيــــأ إدارياً لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توفر برامجيات متخصصة يعوق بصورة حرجة أداء هذه المهام. ويشار إلى أن إجراءات شراء المعدات والبرامجيات اللازمة من الخارج مرهقة

18-08324 **186/201**

للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم التأخر في تقديم الخدمات المطلوبة من هذه المكاتب، ويحول دون تطوّر هذه الخدمات وتوسّعها بصورة طبيعية. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقضي على إمكانية الاستفادة بصورة كاملة من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظراً إلى أن المستخدمين في كوبا لا يمكنهم الوصول بحرّية إلى بعض أدوات تشغيله. وهذا يؤدي إلى الحد بصورة كبيرة من إمكانيات توسيع نطاق هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحصار المتحاوزة للحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضاً. فلا يمكن سداد المدفوعات المستحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلا باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية. ويجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصناعية بنفس هاتين العُملتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشرة الهادفة إلى تفادي مصارف الولايات المتحدة إلى خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

وتمتد الآثار المالية المترتبة على الحصار لتشمل أيضا دفع إتاوات حقوق التأليف على أساس الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. فليس بإمكان عدد من المصارف الوطنية تلقي أو إرسال الودائع من وإلى الإدارة الجماعية لجمعية المؤلفين الكوبيين. وكذلك فإن من غير الممكن ممارسة الحقوق على أساس الاتفاقية المذكورة من خلال اتفاقات التمثيل المتبادل بين الجمعيات ذات الإدارة الجماعية في كوبا والولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۲ أيار/مايو ۲۰۱۸]

في إطار الأنشطة التي ينفذها المكتب الإقليمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الأمريكتين، كثيرا ما تكون كوبا حاضرة من خلال ممثليها في الاجتماعات والدورات وحلقات العمل، وكذلك في مشاريع تغطي منطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، فإن هناك تحديات بسبب الحصار فيما يتعلق ببعض الأنشطة، منها نقل المعدات المستخدمة لتبادل بيانات الأرصاد الجوية أو البيانات الهيدرولوجية، مما يمكن أن يكون له أثر سلبي على التعاون العلمي الإقليمي.

18-08324

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية] [۲۰۱۸ أيار/مايو ۲۰۱۸]

لا تزال آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا واضحة في الأنشطة العامة، ويشمل ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على قطاع السياحة الكوبي.

وتشدد الأنظمة الجديدة التي فرضتها وزارات الخزانة والتجارة والخارجية في الولايات المتحدة، والصادرة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تدابير الحصار الواردة في المذكرة الرئاسية للأمن القومي المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا التي وقعها الرئيس دونالد ترامب في ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠١٧. وقد أثر ذلك، إلى جانب تخفيض عدد الدبلوماسيين التابعين للولايات المتحدة في كوبا، تأثيرا شديدا على التجارة والسياحة مع كوبا.

وفي عام ٢٠١٧، زاد عدد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم بنسبة ٦,٨ في المائة، وزاد بنسبة ٣,٢ في المائة في منطقة الكاريبي دون الإقليمية ليصل إلى ٢٦ مليون سائح. وباعتبار الولايات المتحدة أحد أكبر الأسواق المصدّرة للسياحة على مستوى العالم، فإنحا تسهم بقوة في تحقيق هذا النمو المستمر.

وفيما يتعلق بالترويج للسياحة، لا تستطيع كوبا الوصول إلى شركات الإعلانات أو قنوات الترويج الأخرى في الولايات المتحدة، مما يزيد من صعوبة الترويج لكوبا كوجهة سياحية، ولا يُسمح لوكالتها الوطنية للسياحة، المسؤولة عن خدمة سوق الولايات المتحدة، بأن تنشئ تمثيلاً مباشراً في الولايات المتحدة.

ولا تزال أعمال قطاع السياحة في كوبا تتأثر بتدابير الحصار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واستخدام الإنترنت والمعاملات ببطاقات الائتمان الصادرة في الولايات المتحدة كوسيلة لسداد ثمن تذاكر الطيران والخدمات السياحية. وتنشأ هذه الآثار، بصفة خاصة، نتيجة تغيير المواقع الجغرافية للموردين، وجميعها تنطوي على زيادة في الأسعار وفي رسوم النقل والتأمين، بسبب طول المسافة التي يجب على الأسواق الموردة تغطية تكاليفها وتعذّر نقل الموارد بغية الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من البضائع. وهذا يعني أيضاً زيادة التكاليف المالية، إذ يتعيّن الحصول على الائتمانات التجارية الأغلى سعراً، مقارنةً بالائتمانات الحكومية والمصرفية التي تقدّم على نحو أيسر لكن يصعب الحصول عليها من جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على البلدان الثالثة، ومن جراء تقلب أسعار صرف العملات لتعذّر استخدام دولار الولايات المتحدة عملةً للشراء.

واضطرت شركات السياحة الكوبية إلى تحمل تكاليف إضافية تتصل باستيراد منتجات يشتد طلب السياح عليها، وتعيّن الحصول عليها من خلال بلدان ثالثة. فعلى سبيل المثال، ثمة منتجات معيّنة مثل الأغذية والمعدات السياحية الخاصة والتكنولوجيا والأدوات الكهربائية والمعدات العامة والمعدات الحاسوبية ومواد البناء تنتجها الولايات المتحدة لكن يتعيّن شراؤها من بلدان ثالثة بسبب الحصار.

وبصفة عامة، ظلت السياحة الدولية والمحلية في كوبا في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨ تعانى من أوجه قصور شديدة ناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالى الذي

18-08324 **188/201**

تفرضــه حكومة الولايات المتحدة على كوبا في مجالات هامة تتعلق بعمليات وحدمات لوجســتية حيوية لقطاع السياحة، ويمكن أن تبلغ القيمة المقدّرة لتلك الأضرار الاقتصادية ١,١ بليون دولار.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية] [٢٩ أيار/مايو ٢٩]

أثيرت المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٢٧/٤ في سياق التقرير السنوي الأول لكوبا بشأن تمديد إعفاءٍ مُنح بموجب قرار الخُذ بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وقد منحت كوبا هذا الإعفاء بموجب القرار المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وتذكر كوبا في التقرير السنوي المشار ٢ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤. وتذكر كوبا في التقرير السنوي المشار إليه أعلاه، في جملة أمور، أن الحصار استمر خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وأن هناك تشديداً للتدابير المتخذة فيما يتعلق بالقطاع المالي على مدى السنوات الأخيرة. وتضيف أنه على الرغم من سماح إدارة الولايات المتحدة السابقة باستخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات المالية الدولية، فلم ينقّذ في الواقع الا عدد قليل جدا من المعاملات التجارية بتلك العملة بسبب المخاوف المستمرة من الإجراءات الانتقامية. وعلاوة على ذلك، ترى كوبا أن سياسة الحصار تسببت في ارتفاع التكاليف المالية وتزايد الصعوبات التي وعاجه تمويل الواردات الأساسية، وتعوق طموحها في الاندماج في النظام التجاري العالمي.

وأثار هذه المسالة أيضا نائب الوزير الأول أنطونيو لويس كاريكارت في البيان الذي أدلت به كوبا في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بوينس آيرس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ (١٤). فقد أُشير إلى أن الحصار هو أكبر عقبة تواجه التنمية في كوبا وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع بقية العالم.

رابعا – الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها

مركز الجنوب

[الأصل: بالإنكليزية] [٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨]

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اجتمعت ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التصويت السنوي السادس والعشرين على التوالي في الجمعية العامة على القرار المعنون "ضرورة

18-08324

⁽١٢) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1023.

⁽١٣) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/182.

⁽١٤) انظر: منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(17)/ST/91.

إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد اعتمد القرار بالإجماع تقريبا بتأييد ١٩١ صوتا ومعارضة صوتين (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)(١٥٠).

وأدى اعتماد تدابير قسرية جديدة في عام ٢٠١٧ وعكس مسار السياسات الأحرى التي وضعتها الإدارة الأمريكية السابقة إلى تشديد الحصار على كوبا في مجالي السفر والتجارة، ويمثل العودة إلى سياسة عزل كوبا مع ما يترتب على ذلك من آثار شديدة على شعبها. ويتسبب الحصار في عقبات لا يمكن إنكارها تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تدعو إلى التعاون على صعيد العالم لعدم ترك أي أحد خلف الركب.

إن قرار الجمعية العامة الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ يكرر ويعكس القرارات والتقارير والإعلانات السابقة التي اعتمدتما الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية، والتي ترفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية من قبيل الجزاءات التجارية في شكل حصار، ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسلة والمستهدفة، مثل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فهذه التدابير أحدثت آثاراً سلبية على تمتع شعوب البلدان المعنية بحقوق الإنسان بصورة كاملة، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، التي تشمل النساء والمسنين والأطفال. وقد أثرت هذه التدابير تأثيراً سلبياً أيضاً على قدرة البلدان الخاضعة للجزاءات على الإسهام في التعاون الإنمائي الدولي، كما هو الشأن في حالة كوبا وتعاونها المعروف في مجال الرعاية الصحية.

وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٤ من جديد التزام الدول بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعت جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من قبيل الحصار المفروض على كوبا، بما يتعارض مع القانون الدولي، ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شرؤها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتطبق الولايات المتحدة قانون هيلمز - بيرتون (١٢ آذار/مارس ١٩٩٦) منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، والذي تترتب على تطبيقه آثار تتحاوز الحدود الإقليمية وتؤثر سلباً على ترتيبات التجارة والتعاون الدولي التي تقوم بحاكوبا. ويمثل ذلك استمراراً للحصار المفروض على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود (٢١)، وهو أمر أدى إلى نتائج عكسية وسبب خسائر اجتماعية واقتصادية وتجارية هائلة للشعب الكوبي.

وأشار قرار الجمعية العامة ٤/٧٦ إلى البيانات التي أدلى بها رؤساء دول أو حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي دعا بالإجماع ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

18-08324 **190/201**

⁽١٥) في عام ٢٠١٦، اعتُمد القرار للمرة الأولى على الإطلاق بتأييد ١٩١ صوتاً دون أي صوت معارض مع امتناع عضوين As United States, Israel Abstain from Vote for First "عن التصويت (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل). انظر "Time, General Assembly Adopts Annual Resolution Calling for Lifting of United States Embargo on Cuba "٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاح على الموقع الشبكي للأمم المتحدة https://www.un.org/press/en/2016/ga11846.doc.htm

⁽١٦) أعلن الرئيس جون ف. كيندي فرض حظر على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا في شــباط/فبراير ١٩٦٢. ويمكن www.gpo.gov/fdsys/pkg/STATUTE- الاطلاع على الإعلان الرئاسيي رقم ٣٤٤٧ على الموقع الشــبكي -76/pdf/STATUTE-76-Pg1446.pdf

وفي ضوء الشواغل المذكورة أعلاه، طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٤/٧٦ إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتما الثالثة والسبعين. وعلى مر السنين، أصبح التقرير السنوي للأمين العام منصة هامة لتسليط الضوء على الأثر السلبي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والتأكيد من جديد على الدعوة التي تكاد تكون عالمية إلى إنهائه. ويقدم التقرير صورة واضحة عن تأثير التدابير القسرية الانفرادية للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتبعات ذلك على الشعب الكوبي وفي جميع أنحاء العالم، مع إسهامات من الدول الأعضاء وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، التي يعمل بعضها في الميدان في كوبا، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

ومركز الجنوب هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية، وقد أنشئ عام ١٩٩٥ عملا بالاتفاق الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب والذي أودع لدى الأمم المتحدة وفقا لتوصيات التقرير المعنون "التحدي الذي يواجهه الجنوب". وقد أعدت هذا التقرير لجنة الجنوب، ونظرت الجمعية العامة فيما تمخض عنه من نتائج في قرارها ٢٦/٥٥١. ويتمتع مركز الجنوب بمركز المراقب لدى الجمعية العامة، وهو يضم في الوقت الراهن ٥٤ دولة من الدول الأعضاء، ومنها كوبا. ويدعم المركز البلدان النامية في تعزيز مصالحها المشتركة على الصعيد الدولي من أجل تحقيق التنمية العادلة والشاملة للجميع. ويضطلع المركز أيضاً ببحوث السياسات المتعلقة بمختلف مجالات السياسة العامة الدولية المتصلة بتعزيز الاحتياجات أيضاً ببحوث السياسة وما تبذله من جهود من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعدد الأطراف.

إن تشديد الإدارة الحالية للولايات المتحدة التدابيرَ الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد كوبا، بعد الخطوات الإيجابية التي اتُخذت في ظل الإدارة السابقة للولايات المتحدة من أجل تطبيع العلاقات، يتنافى مع شعور المجتمع الدولي الذي اتضح في التصويت على قرار الجمعية العامة ٤/٧٢. فقد دعا المجتمع الدولي إلى إنحاء السياسات الانفرادية التي سببت، ولا تزال تتسبب في، صعوبات اجتماعية واقتصادية شديدة للشعب الكوبي. وقُدّرت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الكوبي في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ نتيجة الحصار بمبلغ ٤ بلايين دولار وفقاً للأرقام الصادرة عن الحكومة الكوبية. وقال وزير خارجية كوبا برونو إدواردو رودريغيس باريا عند عرض نص القرار في ١ تشرين الثاني/نوفمبر وقال وزير خارجية كوبا لا تعاني من الحرمان الحصار ٢٠١٧ في الجمعية العامة(١٧) "لا توجد أسرة كوبية أو خدمة اجتماعية في كوبا لا تعاني من الحرمان وعواقب الحصار".

ولا يزال الشعب الكوبي يعاني من آثار الحصار. فعلى سبيل المثال، أبرزت منظمة العفو الدولية في ورقة أصدرتما في عام ٢٠٠٩ بعنوان "حصار الولايات المتحدة على كوبا – آثاره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" الآثار السلبية للحصار على الفئات الضعيفة بوجه خاص، ودعت المنظمة الولايات المتحدة إلى إجراء تقييم شامل يتعين الاضطلاع به على أساس سنوي. وتبين القرارات الصادرة مؤخراً عن مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية مدى استمرار سريان الحصار على كوبا، إذ تُفرض على البلدان الثالثة وشركاتما ومصارفها غرامات هائلة لأنما تحافظ على علاقاتما التجارية والمالية مع كوبا. فقد فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٤٩ غرامة بسبب

⁽١٧) بيان أدلى به ممثل كوبا، السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.38).

انتهاكات للحصار. وتأثرت كوبا سلباً في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ من جراء تطبيق سياسة الحصار، وبالتحديد طابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، ضد أكثر من ١٠٠ مصرف أجنبي. ومن أحدث الأمثلة التي أبلغت عنها حكومة كوبا في عام ٢٠١٧ ما يلي:

- في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها من 1٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها من 1٠٠٠، دولار على "مؤسسة التحالف من أجل سياسة مسؤولة بشأن كوبا" Alliance for a Responsible Cuba Policy Foundation وكذلك على أحد الأفراد، بدعوى المشاركة في معاملات وتقديم خدمات غير مأذون بما إلى ٢٠ شخصاً فيما يتعلق برحلتين إلى كوبا في عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١.
- في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها مراقبة الأصول التعليم مراقبة الأصول الكنيدي Toronto-Dominion ومكتبيه الفرعيين المحتب أنه في المحتب أنه في المحتب أنه في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، أجرت هذه المؤسسة المصرفية ٢٩ معاملة ذات صلة بكوبا من خلال النظام المصرفي للولايات المتحدة.
- في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، رفض المكتب الفرعي للمصرف الفرنسي BNP-Paribas في بلجيكا تجهيز تحويلٍ باليورو من السفارة الكوبية في إسبانيا إلى الشركة الأوروبية فوراكس، بذريعة القيود الدولية المفروضة على قبول العمليات باسم كوبا. وكان الغرض من التحويل هو دفع فاتورة الوقود المتوجبة على البعثة الكوبية.
- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أغلقت شركة أمازون (Amazon) الأمريكية الحسابات المصرفية لموظفي البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة، بدعوى ضرورة امتثال الشركة للوائح الولايات المتحدة.
- في أيار/مايو ٢٠١٧، رفض مصرف ING، الكائن مقره في هولندا، قبول مدفوعات من كوبا لتسديد اشتراك عضويتها في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الكائنة في بروكسل. وفي محاولة لتبرير هذا الرفض، ادعى الموظفون الإداريون في المصرف الهولندي أن كوبا بلد يخضع لجزاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في تموز/يوليه ٢٠١٧، وافقت American International Group، وهي شركة عالمية للتأمين والخدمات المالية، على دفع مبلغ قدره ٢٩٨ دولارا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية من أجل تسوية مسؤولية مدنية محتملة عن ٥٥٥ "انتهاكاً سافراً" لبرنامج جزاءات المكتب بسبب تأمين شحنات إيرانية وسودانية وكوبية. ووفقا لاتفاق التسوية مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، شاركت AIG في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في ما مجموعه ٥٥٥ معاملة بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٣٩٦ ٥٣٠ دولارا على شكل أقساط في ما مجموعه ٥٥٥ معاملة بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٣٩٦ ٥٣٠ دولارا على شكل أقساط

18-08324 **192/201**

ومطالبات لتأمين شحنات بحرية من سلع ومواد مختلفة، كانت متجهة إلى إيران أو السودان أو كوبا أو مرت عبر هذه البلدان و/أو التي شارك فيها أحد الأشخاص المجمدة أموالهم (١٨).

إن الحصار ينتهك حقوق الشعب الكوبي في القطاعات الاجتماعية الأكثر حساسية. وتشمل بعض الأمثلة التي توضح الآثار السلبية الناجمة عن هذه السياسات في قطاع الصحة خلال الفترة المرجعية ما يلى:

آثار الحصار على الحق في الصحة والحياة

لا يُسمح للمستشفيات الكوبية بالحصول على أي تكنولوجيا أو معدات حديثة مصنوعة حصراً في الولايات المتحدة لعلاج بعض الأمراض. ولذلك السبب، وبمدف كفالة حصول كل مواطن، دون أي تمييز، على الخدمات الصحية الجانية والجيدة والشاملة للجميع، اضطرت كوبا إلى إرسال مجموعة من المرضى مع مرافقيهم إلى مستشفيات في الخارج بتكلفة بلغت ٢٠٦٦، ١ دولار. ولولا الحصار، لأمكن استيراد تلك التكنولوجيات من الولايات المتحدة، ولتلقى أولئك المرضى العلاج في بلدهم.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قالت الشركة الألمانية HealthCare Otto Bock، التي تورد أجهزة تعويضية لتقويم العظام، إنحا لن تتمكن بسبب الحصار من تزويد شركة MediCuba بعناصر الأطراف الاصطناعية السفلى التي طلبتها. ونتيجة لذلك، تم شراء منتج مماثل ولكنه أقل جودة. والأجهزة التعويضية الحديثة التي تصنعها شركة Otto Bock تزيد بقدر كبير حظوظ الأشخاص الذين بُترت أطرافهم السفلى في الاحتفاظ بقدراتهم على التنقل أو استرجاعها، الأمر الذي سيحسّن إلى حد كبير نوعية حياة المرضى الكوبيين الذين يعانون من بتر الأطراف السفلى.

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أبلغت شركة Lindmed Trade الإسبانية شركة MediCuba أنحا لن تتمكن من توريد المضاد الحيوي القابل للحقن Ciprofloxacin lactate المنيغرام) لأن شركة لن تتمكن من توريد المضاد الحيوي القابل للحقن Ciprofloxacin lactate التي فرضها التي تصنعه رفضت أن تبيع ذلك الدواء بدعوى أن كوبا حاضعة للجزاءات التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ومن ثم فإن الشركة المذكورة لا تستطيع توريد أي منتجات إليها بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي المستشفيات الكوبية، لا يمكن استخدام هذا المضاد الحيوي الواسع الطيف، الذي يحقن عبر الأوردة لعلاج المرضى من الأطفال والكبار الذين يدخلون إلى المستشفى لتلقي العلاج من التهابات الجهاز التنفسي والجلد والأنسجة الرخوة والعظام والمفاصل التي تسببها البكتيريا الحساسة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، رفضت شركة التوريد الألمانية Gallia PharmGe-68/Ga-68 مع مكوناته. ويستخدم هذا الجهاز في تشخيص سرطان البروستاتا. وأفادت الشركة الألمانية أنحا لا تستطيع توريد هذا المنتج إلى كوبا بشكل مباشر أو عبر بلد ثالث بسبب الحصار.

وترى شعبة الأمراض التشريحية في مستشفى Hermanos Amejeiras الجراحي السريري، وهو مستشفى مرجعي على الصعيد الوطني يجري التشخيص في حالات معقدة للغاية، أنه لا غني لها عن مجهر

193/201 18-08324

_

۱۲۰۱۷ متاح (۱۸) به الموقع الشبكي - Y ، Jaclyn Jaeger, "OFAC fines AIG for insuring Iran, Sudan, and Cuba shipments" على الموقع الشبكي - https://www.complianceweek.com/blogs/enforcement-action/ofac-fines-aig-for-insuring .iran-sudan-and-cuba-shipments#.WwFOKS-Q3BI

إلكتروني عالي الدقة للقيام بعملها. ويملك هذا المستشفى حالياً مجهراً من طراز Hitachi، غير أنه تعذّر إصلاحه لأن أكثر من ٨٠ في المائة من مكوناته تصنع في الولايات المتحدة. وجرى تأكيد هذا الأمر أثناء زيارة التي قام بما موظفون تنفيذيون من شركة Hitachi إلى المستشفى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وتأثرت صناعة المستحضرات الصيدلانية البيولوجية في كوبا أيضاً بتنفيذ الحصار. ومن الأمثلة على الآثار السلبية لهذه السياسة ما تعرضت له شركة FARMACUBA للاستيراد والتصدير، التي واجهت صعوبات في مفاوضاتها مع شركة Sejong Pharmatech الكورية من أجل استيراد معدات طلي الأقراص الدوائية، التي تعد ذات أهمية شديدة بالنسبة لصناعة المستحضرات الصيدلانية. وبسبب القيود التي يفرضها الحصار، كان من الضروري إعادة توجيه عملية شراء المعدات من خلال مصرف أوروبي وسيط، مما أدى إلى تكبد تكلفة إضافية قدرها ٢٥٠٠٠٠ دولار.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يسببها الحصار، والتي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية، أنشأت كوبا نموذجاً يُقتدى به في مجال نظم الرعاية الصحية وبحوثها، ويمكن أن يكون نموذجاً للعديد من البلدان وعنصراً من عناصر التعاون الدولي. وأقرت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة بأن كوبا أصبحت رسميا أول بلد في العالم استطاع القضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض الزهري من الأم إلى الطفل. ويمثل نجاح كوبا في ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل الحد من التهديد العالمي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على نحو ما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة (١٩٥٠).

آثار الحصار على التعاون الدولي

يسبب الحصار صعوبات تحول دون تطوير القدرة الكاملة لكوبا في مجال التعاون الدولي، بوصفها جهة متلقية ومساهمة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يعدّ تعاون كوبا مع البلدان الأخرى في مجالي الصحة والاستجابة للكوارث مثالاً جيداً على ذلك. ويجسد عمل الأطباء الكوبيين الذي حظي بالاعتراف والتقدير على الصعيد العالمي بعد زلزال عام ٢٠١٠ في هايتي وتفشي فيروس إيبولا في ليريا في عام ٢٠١٤ مثالاً رائعاً على ذلك. فقد كانت هذه الجزيرة الكاريبية، على الرغم من جميع الصعوبات التي تواجهها، في طليعة الذين بادروا ليس لتقديم المساعدة المالية فحسب، بل لإرسال المهنيين الطبيين ذوي التدريب العالي إلى مناطق الكوارث في بلدان الجنوب. وتعاني البلدان المستعدة للتعاون مع كوبا أيضاً من صعوبات في تنفيذ المعاملات المالية المتصلة بالأنشطة التي تنفذها مع كوبا.

وتعد كوبا، باعتبارها جزرية كاريبية، من بين أشد البلدان تأثراً بتغير المناخ. وفي أعقاب موسم الأعاصير المدمر لعام ٢٠١٧، أرسلت كوبا ٧٥٠ طبيباً ومهنياً طبياً إلى جزر البحر الكاريبي الأخرى للمساعدة في جهود الإنقاذ. وتعد كوبا من بين البلدان التي تسهم بأقل قدر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي أدت إلى تلك الظاهرة، ومع ذلك تعاني هذه الجزيرة سنوياً خلال موسم الأعاصير في الفترة من تحوز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، والذي تزداد قوته وشدة تدميره للمنطقة، وبذلك يمحو عقوداً من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية ويترك الأمم في دمار كامل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتاح إعصار إيرما،

18-08324 **194/201**

⁽۱۹) شاهد "Cuba eliminates mother-to-child transmission of HIV and Aids"، البث التلفزيوني الشبكي للأمم المتحدة، ۲۷ آذار/مارس ۲۰۱۷، متاح على الموقع الشبكي -climinates-motherto-child-transmission-of-hiv-and-aids-/5374392704001#full-text.

وهو إعصار من الفئة ٥، المقاطعات الوسطى والغربية، وسبب دماراً كارثياً وفيضانات شديدة؛ وتضرر مئات الآلاف من الأشخاص.

وذكرت صحيفة هافانا تايمز أن الحصار سيجعل جهود إعادة البناء وشراء الحكومة لمواد البناء مرهقة للغاية وباهظة التكلفة، ذلك لأنه يحظر على الشركات متعددة الجنسيات التي تتاجر مع الولايات المتحدة البيع إلى كوبا. وبموجب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، يحظر أيضاً على هذه الدولة الجزرية الانضمام إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، اللذين يمنحان قروض البنى التحتية ذات الأهمية الحاسمة (٢٠).

أثر الحصار على الحق في الغذاء

أعاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة تنمية قطاعات الزراعة وتحضير الأغذية طوال العقود السبة الماضية، بسبب العوائق في مجالات التجارة والائتمانات المالية والاستثمارات والحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية من خلال التبادل الأكاديمي بين البلدين. ووفقا للحكومة الكوبية، بلغ مجموع الأضرار التي أصابت قطاع صناعة الأغذية ٣٤٧ مليون دولار خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. ووفقا للأرقام الصادرة عن الحكومة الكوبية، بحبر الشركات التي تصنع المنتجات الغذائية على استيراد نحو ٧٠ في المائة من المواد الخام التي تحتاجها من أسواق مختلفة، لأنه لا يسمح لها بالشراء من سوق الولايات المتحدة نتيجة للحصار.

وقد اتحدت الجمعيات العاملة في مجالي الزراعة وتحضير المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة في تحالف قوي لتطلب من الكونغرس إنحاء الحصار وتطبيع التجارة الزراعية بين البلدين، والتي لا تتم في الوقت الراهن إلا من خلال المدفوعات النقدية (٢١). وترفع معوقات المعاملات المالية والشحن التكاليف التي تتكبدها البلدان الأخرى في التصدير إلى كوبا. فعلى سبيل المثال، لا يمكن استخدام ميناء مارييل الحديث ذي المياه العميقة، وهو ثمرة مشروع تحديث مولته البرازيل ويهدف إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة يكون الميناء مركزها، لأنه بموجب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، لا يسمح لأي سفينة ترسو في موانئ كوبا بأن تدخل الولايات المتحدة لمدة ستة أشهر ما لم تحصل على إعفاء من الولايات المتحدة (٢٦). وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تكاليف الواردات إلى هذه الجزيرة الواقعة في البحر الكاربي على بعد ٩٠ ميلا فقط من ميامي. وتضطر الشركات الكوبية المسؤولة عن تصنيع المنتجات الغذائية في البلد إلى استيراد نحو ٧٠ في المائة من المواد الخام التي تحتاجها من أسواق مختلفة، منها الأرجنتين وإسبانيا وإيطاليا والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وكندا والمكسيك والهند. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للحصار، لم يسمح لكوبا حتى الآن بالشراء من سوق الولايات المتحدة، الذي يعد مغريا حدا، بالنظر إلى أسعاره وقربه من كوبا. ويعرض هذا السوق أيضاً مختلف المواد الخام والمعدات والمواد اللازمة لتحديث خطوط الإنتاج. ومن شأن عمليات الشراء المذكورة أن تسهم أيضاً في انخفاض كبير في المحزونات التي ينبغي الحفاظ عليها لأسباب واضحة، مما يفرض تجميد رؤوس الأموال.

ه (Rebecca Bodenheimer, "Cuba's response to Hurricane Irma puts 'America first-ism'" to shame (۲۰) متاح على الموقع الشبكي https://www.havanatimes.org/?p=127421. متاح على الموقع الشبكي

⁽٢١) الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا. متاح على الموقع الشبكي http://www.usagcoalition.com.

[.]۲۰۱ متاح على الثاني /يناير ٢١٥ (٢٢) 'Tim Johnson, "U.S.-Cuba diplomatic thaw puts Mariel port back in spotlight" (۲۲) http://www.mcclatchydc.com/news/nation-world/world/article24778774.html متاح على الموقع الشبكي

أثر الحصار على الحق في التعليم

يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على البرامج الكوبية الرامية إلى ضمان وتعميم التعليم الجاني الجيد في جميع المستويات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أفاد قطاع التعليم في كوبا بوقوع خسائر تقدر بمبلغ ٢ ٨٣٠ ٨٣٠ دولاراً. وكانت هذه الخسائر مرتبطة في الغالب بزيادة أسعار الشحن لاستيراد اللوازم المدرسية من بلدان ثالثة بسبب استحالة شرائها من الولايات المتحدة.

وقد استوردت كوبا من الصين ٥٩٠ حاوية محملة بمعظم اللوازم المدرسية للسنة الأكاديمية الحالية. وتبلغ تكلفة شحن الحاويات بحجم ٢٠ قدماً مكعباً نحو ٢٠٠ دولار، في حين تبلغ تكلفة شحن الحاويات بحجم ٤٠ قدماً مكعباً في المتوسط ٢٠٠ ه دولار. ولو كانت هذه الحاويات ذاتها تشحن من الولايات المتحدة لبلغت تكلفتها حوالي ٢٠٠ دولار و ٢٠٠ دولار، على التوالي. وتضطر كوبا في كل عام إلى تحمل تكاليف عالية جداً لتتمكن من تأمين اللوازم المدرسية الضرورية للتعليم، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن.

وفيما يتعلق بنظام التعليم العالي، فقد أسفر تطبيق الحصار عن مجموعة من الصعوبات التي تعوق وصول كوبا إلى التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتدريس؛ والبحث العلمي؛ ونشر المعلومات؛ ودفع أجور مناسبة عن النتائج؛ وشراء اللوازم والوسائل والأدوات المدرسية، فضلا عن أعمال الإرشاد الجامعي والتنمية المحلية.

وقد دأبت جامعات كوبا وجامعات بورتوريكو منذ سنوات على إجراء تبادلات أكاديمية فيما بينها. ومع ذلك، ونتيجة لتطبيق الحصار، لا يسمح لطلاب بورتوريكو بالجيء إلى كوبا لاتباع برامج التدريب في الجامعات الكوبية. وعلى سبيل المثال، أشارت التقديرات المتحفظة لجامعة بينار دل ريو إلى إمكانية مشاركة نحو ١٥٠ طالباً في برامج التدريب في تلك الجامعة بتكلفة متوسطها ٢٠٠ دولار في اليوم. ونتيجة للحصار، بلغت الإيرادات التي حرمت منها الجامعة في هذا الجال ٢٠٠٠ دولار كان من الممكن استثمارها في تطوير الجامعة.

وكان يمكن لنظام التعليم العالي أن يحقق وفورات قدرها ١١٢٠٠٠ دولار لو تمكن من استيراد ٩٦ حاوية محملة بالمواد اللازمة لكل جامعات البلد من ميناء ميامي. ومع ذلك، فقد أجبر نتيجة للحصار على استيراد تلك المنتجات من الموانئ الأوروبية والصينية. وبلغت تكلفة ٦٤ حاوية مستوردة من أوروبا ٢٠٠١ دولار؛ وبلغت تكلفة ٣٢ حاوية مستوردة من أوروبا ٢٠٠١ دولار. ولو كانت تلك الحاويات قد استوردت من ميامي، لكانت تكلفة كل حاوية ٢٠٠٠ دولار فقط.

تأثير الحصار على المعاملات المالية

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرضت خزانة الولايات المتحدة غرامة على المصرف الكندي محتب Toronto Dominion قدرها ٧٥٠ ٥٥ دولاراً لانتهاك لوائح الحصار المفروض على كوبا. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن المصرف الكندي المذكور نفذ عن طريق النظام المالي للولايات المتحدة معاملات تمت لفائدة شركة كندية مملوكة لشركة كوبية، شملت تمويل أنشطة تجارية محظورة أيضاً بموجب الحصار.

وفي آذار/مارس ۲۰۱۷، رفض مصرف Banco Corporativo، وهو مصرف نيكاراغوي لرأس المال الخاص، فتح حساب مصرفي باسم مكتب الخطوط الجوية الكوبية (Cubana de Aviación) في ذلك

18-08324 **196/201**

البلد. وأوضحت إدارة المصرف أنما لا تستطيع إتمام العملية لأن الخطوط الجوية الكوبية مدرجة في قائمة البلدان والمنظمات والأشخاص المحظور عليها إجراء أعمال تجارية أو معاملات معهم، بحسب قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ وإلا ستفرض غرامة على المصرف.

وقد دأب مصرف United Bank of Switzerland منذ عام ٢٠١٥ على رفض جميع المبالغ التي تودعها المؤسسات الكوبية لتسديد اشتراك عضوية كوبا في كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكة التدريب البيئي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة له، وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ويمنع هذا الوضع كوبا من الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. ولذلك السبب، لم تستوف كوبا منذ عام ٢٠١٦ شروط الاستفادة من مشاريع أو أنشطة التعاون التقني المنفذة في إطار اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم المتعلقة بالإدارة الآمنة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

وأفاد مصرف كوبي بأن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا لم تتمكن من تحويل عائدات لحساب لها في مؤسسة مصرفية تابعة لبلد ثالث، رغم أن لديها ترخيصاً عاماً صادراً عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يجيز هذا النوع من المعاملات. وتثبت هذه الحادثة طابع الحصار المالي الذي يتجاوز المحدود الإقليمية.

وينتهك الحصار القانون الدولي من خلال تنفيذه بأسلوب يتجاوز الحدود الإقليمية.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، رفض مصرف UBS السويسري قبول تحويل قيمته ٢٠٠٠ فرنك سويسري من كوبا، وهو المبلغ المطلوب من أجل دفع الاشتراك السنوي للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية بكوبا في الاتحاد البرلماني الدولي الكائن مقره في جنيف.

وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قطع الفرع الكندي لشركة إكسبديا (Expedia) الأمريكية المفاوضات الجارية بينه وبين وكالة السفر Hola Sun، الممثلة لشركة Havanatur في كندا، التي كان الهدف منها تنفيذ اتفاق لبيع تذاكر طيران للسفر إلى كوبا. وادعت إكسبديا أن إدراج اسم شركة Hola Sun في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد حال دون تنفيذ الاتفاق.

وأفاد مركز بحوث المناعة الجزيئية بأن شركة Inno Biologics الماليزية عليها متأخرات مستحقة السداد قدرها ١٥٠ ألف دولار، وذلك لأن هذه الشركة الأجنبية عجزت عن تحويل الأموال إلى كوبا بسبب الحصار. وجرى التشاور مع مصارف أخرى مثل Maybank و Public Bank حول إمكانية فتح حسابات مصرفية تتيح إمكانية تحويل الأموال إلى كوبا، غير أن هذه الجهود ذهبت سدى.

وأفادت الوحدة المركزية للتعاون الطبي في كوبا بأنها واجهت، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، صعوبات في تعاملها مع مصارف مالية في جيبوتي وأوغندا في سياق إجراء تحويلات لسداد تكاليف الخدمات الطبية التي توفرها كوبا لهذين البلدين. فقد تحججت هذه المصارف الأفريقية بأن لها مصارف مراسلة في الولايات المتحدة، ولذلك فمن المرجح جدا، بموجب لوائح الحصار، أن هذه المبالغ ستحتجز قبل وصولها إلى الجهة المستفيدة.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفض فرع مصرف كندا الملكي Royal Bank of وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفض فرع مصرف كندا الملكي دلك البلد إلى Canada بجزر البهاما إجراء تحويل من أربعة أطباء كوبيين كانوا يقدمون أنشطة تعاون في ذلك البلد إلى حساب بمصرف Scotiabank (في جزر البهاما أيضاً) بسبب القيود الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أفادت سفارة كوبا بإيطاليا بأن منظمة الأغذية والزراعة واجهت صعوبات في شراء حواسيب يُرمع استخدامها في مشروع للأمن الغذائي ينطوي على تكنولوجيات خاصة ببرنامج "فوغل إيرث"، لا لشيء إلا لكونها تمت بصلة لكوبا التي هي أيضاً وجهتها النهائية.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، تبين أن فرع مصرف Scotiabank الكندي في أنتيغوا وبربودا رفض السماح لموظفي التعاون الكوبيين العاملين في ذلك البلد الاستفادة من حدمات صرف العملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة والعكس، أو سحب أموال في كوبا باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن ذلك المصرف. ورفضت تلك المؤسسة المصرفية أيضاً فتح حسابات مصرفية خاصة أو إصدار بطاقات سحب من الحساب المجاري لموظفين في السفارة الكوبية. وكان السبب المعلن هو أن كوبا بلد خاضع للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، ولا بد أن تمر المعاملات المصرفية من خلال مصارف الولايات المتحدة.

وللمرة الثامنة على التوالي، طالب رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثامن والعشرين للاتحاد الأفريقي الذي انعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في أديس أبابا برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي الإعلان الصادر عن الاجتماع الخامس لوزراء حارجية الجماعة الكاريبية وجمهورية كوبا، الذي حرى اعتماده في ١١ آذار/مارس ٢٠١٧، أعاد المشاركون التأكيد على دعوة الولايات المتحدة لكي تنهي بدون شروط مسبقة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود. وعبَّر الإعلان عن القلق البالغ والرفض لتدابير الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

ولا يؤثر الحصار على الشعب الكوبي وعلى المعاملات التجارية والمالية الكوبية فحسب، بل إنه يؤثر أيضاً على مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بحا كوبا منذ عقود من الزمن. وقد تم الاعتراف على الصعيد العالمي بالمساعدة الطبية الطارئة التي قدمتها كوبا استجابة للبلدان الأفريقية المتضررة من أزمة وباء إيبولا في غرب أفريقيا، وهي مثال بارز على التضامن مع المحتمع الدولي. وكان يمكن أن تكون المساعدة الكوبية الرامية إلى معالجة هذه الأزمة الصحية أكثر شمولاً لولا الحصار. وسيسمح رفع الحصار بشكل دائم لكوبا بزيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والزراعة، من بين مسائل أخرى. ويمكن للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء أن تستفيد كثيراً من الخبرة المتميزة التي اكتسبتها كوبا في مجال التكنولوجيا الأحيائية، على سبيل المثال.

وسوف تستفيد كيانات الأمم المتحدة أيضاً من التعاون مع الخبراء الكوبيين في مشاريعها على نحو أكثر تواتراً، وذلك بالنظر إلى أنه في معظم الحالات، تزيد الصعوبات الناجمة عن الحصار في تعقيد تعيينات الخبراء الكوبيين في الأمم المتحدة، على نحو ما أوضحت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في تقاريرها السابقة، وذلك بسبب تعدد التعقيدات التي تتراوح بين مشاكل دفع الأجور وتصاريح السفر.

18-08324 **198/201**

وأدانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحصار بشدة. وذكر وفد الاتحاد الأوروبي المتسريعات الأمريكية مثل قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – برتون لعام ١٩٩٦ وستعت نطاق آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ليشمل بلداناً ثالثة. وفي إطار السياسة التحارية المشتركة، يعارض الاتحاد الأوروبي بقوة وباستمرار تلك التدابير المتحاوزة لحدود الولاية الإقليمية. وقد بدأ فصل حديد في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالتوقيع على اتفاق الحوار السياسي والتعاون في بروكسل.

وفي الاجتماع الوزاري الثامن عشر لمنتصف المدة لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في باكو بجمهورية أذربيجان في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعرب وزراء أكثر من ١٢٠ بلداً والعديد من الدول المراقبة والمنظمات الدولية، بما في ذلك مركز الجنوب، عن أسفهم للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي حين رحب الوزراء في الفقرة ٥٥٧ من الوثيقة الختامية بالقرار التاريخي الذي اتخذه الرئيسان السابقان لكوبا والولايات المتحدة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، أعربوا في الوقت نفسه عن أسفهم للتدابير التي نفذتما الإدارة الحالية للولايات المتحدة وعززت الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا وأحدثت انتكاسة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية.

وأعاد وزراء حركة بلدان عدم الانحياز التأكيد مرة أحرى على دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى إنحاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، الذي يشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق تنميتها الكاملة. ودعوا رئيس الولايات المتحدة إلى ممارسة سلطاته التنفيذية الواسعة النطاق لإجراء تعديلات جوهرية في هذا الحصار، إذ زيادة على أنه فُرض من جانب واحد ويخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، فهو يتسبب في تكبيد الشعب الكوبي خسائر مادية وأضراراً اقتصادية ضخمة. وحثوا مرة أخرى على الامتثال بدقة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/10 = 10/1

ثم إن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي أكبر مجموعة للبلدان النامية، في احتماعهم الوزاري السنوي الحادي والأربعين الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حددوا التأكيد مرة أخرى على اعتراضهم الشديد على هذه التدابير. وأعرب وزراء مجموعة الــ ٧٧ والصين، في الفقرة ٢٠٣ من الإعلان الذي اعتمدوه، عن رفضهم القوي لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأكد الوزراء من جديد دعوقهم حكومة الولايات المتحدة إلى أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ما يقرب من ستة عقود، والذي يشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والتي تعزز الحصار ضد كوبا.

وأهاب وزراء مجموعة الـــ ٧٧ والصين بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استحدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

وتكلم الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الـــ ٧٧ والصين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في سياق جلسة تصويت الجمعية العامة على القرار ٢٠١٧، فقال إن المجموعة تأسف لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ ٥٥ عاما ضد كوبا لا يزال سارياً بالكامل ويتواصل تعزيزه. وفي حين أشارت المجموعة إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذتما الإدارة السابقة للولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، "والتي على الرغم من أنها لم تكن كافية لإنهاء آثار الحصار بفعالية، فإنها كانت خطوات في الاتجاه الصحيح"، أعربت عن أسفها للسياسة الجديدة التي أنشأها الرئيس الحالي للولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز الحصار المفروض على كوبا. وهي تشكل انتكاسة لعلمية تطبيع العلاقات بين البلدين (٢٣).

وإلى ذلك قالت ممثلة الاتحاد الأوروبي، تعليلا لتصويتها لصالح القرار، إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر بصورة مدمرة على الحالة الاقتصادية في البلد، ويؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي. وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن الحصار يمكن أن يعوق أيضاً الانتعاش وإعادة الإعمار بعد الدمار الذي أحدثه إعصار إيرما. ويرى الاتحاد الأوروبي أن التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي سيؤديان دوراً حاسماً في وضع كوبا على طريق النمو المستدام، ومن ثم فهو يرى أن رفع الحصار من شأنه أن يبسر انفتاح الاقتصاد الكوبي بما يصب في مصلحة الشعب الكوبي. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لإعلان الإدارة الأمريكية الجديدة عزمها على إعادة فرض قيود على علاقات الولايات المتحدة مع كوبا: فالمقترحات المقدمة لتقييد سفر الأفراد الموجه ذاتياً ليس من شأنها أن تحد من إمكانية العمل مع الشعب الكوبي فحسب، بل ومن شأنها أيضاً أن تضرب القطاع الخاص المتنامي في كوبا، الذي استفاد أكثر من غيره من زيارات هؤلاء الأفراد. وذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي أيضاً أنه إلى جانب الأثر الضار لهذا الحصار على المواطنين الكوبيين العاديين، فإن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة وغيرها من التدابير الإدارية والقضائية الانفرادية تؤثر أيضاً سلبا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد الأوروبي يعارض بقوة وباستمرار أي تدابير من هذا القبيل، نظراً لما لها من آثار تتعدى الحدود الإقليمية وتؤثر على الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموماً. وقالت ممثلة الاتحاد الأوروبي إن الدول الأعضاء فيه لا يمكن أن تقبل التدابير المفروضة بشكل انفرادي والتي تعيق علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع كوبا، ولذلك فقد اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة تنظيمية وإجراء مشتركاً للحماية من التدخل غير المبرر والتسبب في مشاكل لمواطني الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية الذين يقيمون أو يعملون أو يديرون أعمالاً في كوبا(٢٤).

وقد أعربت عدة وثائق ختامية اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة ومنتديات أخرى في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٧ أيضاً عن رفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية، بما فيها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فعلى سبيل المثال، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتوافق الآراء في قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وفي الفقرة ٣٠ من ذلك القرار، يتم التشديد على أن "الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية

18-08324 **200/201**

⁽٢٣) البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧، ديبغو موريخون باثمينيو (انظر A/72/PV.38).

⁽٢٤) بيان أدلت به ممثلة إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/72/PV.38).

أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية".

وعلاوة على ذلك، فإن إجراء تحليل أكثر شمولاً لأثر جميع التدابير القسرية الانفرادية المطبقة حالياً على التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها سيكون مبادرة هامة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بتقييم أثر هذه التدابير على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة، ولا سيما على النساء والمسنين والأطفال، الذين غالباً ما يشكلون الضحايا الرئيسية لهذه التدابير، كما يحدث في حالة منع إمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الأدوية في كوبا وجمهورية إيران الإسلامية، وهما بلدان متضرران من حصار تفرضه الولايات المتحدة.

وستكون الأمم المتحدة الهيئة الأقدر على إجراء هذا التحليل والتقييم على أساس أكثر انتظاماً ومتانة. وفي هذا الصدد، فإن قيام مجلس حقوق الإنسان، عملا بقراره ٢١/٢٧، بتعيين مقرر خاص معني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان يعد إنجازاً هاماً (٢٠٠٠). ففي ذلك القرار، قرر المجلس تنظيم حلقة نقاش نصف سنوية بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان. وقد أدت زيارة المقرر الخاص إلى السودان إلى نتائج مهمة أسهمت في العملية التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها تجاه هذا البلد الأفريقي. وسيزور المقرر الخاص كوبا في عام ٢٠١٨.

وفي عام ٢٠١٧، زارت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، ماريا غراتسيا جيامارينارو، كوبا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل، وزارت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا داندان، كوبا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تموز/يوليه لدراسة السبل التي تضامن من خلالها كوبا والشعب الكوبي مع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم. وكان الهدف من الزيارة الدراسة العملية للسبل التي تتبعها كوبا في تقديم عناصر التضامن الدولي واستكشاف عناصر التضامن الدولي – أولا فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية أو الاستباقية، على سبيل المثال كيفية تصدي هذه الدولة للتحديات العالمية وتعزيز حقوق الإنسان، وثانيا، الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمات من قبيل الاستجابة الإنسانية للكوارث (٢٦).

ويرى مركز الجنوب أن الحصار المفروض على كوبا قد أثر سلباً على النمو الاقتصادي لكوبا وعلى تنميتها وسكانها. وعلى نحو ما ورد في هذا التقرير إلى حد كبير، يؤثر الحصار أيضاً على الإمكانيات الكاملة لكوبا لتكون طرفاً أكثر فعالية في التجارة والتنمية الدوليتين وفي التعاون الدولي. ويدعو مركز الجنوب إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي، والدعوة التي وجهتها الجمعية العامة وجميع البلدان النامية على الصعيد العالمي.

⁽٢٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر http://www.ohchr.org/AR/Issues/UCM/Pages/SRCoerciveMeasures.aspx انظر

UN rights expert to assess Cuba's practices on international " مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "(٢٦) http://www.ohchr.org/en) مغوضية الشبكي / ٢٠١٧ متاخ على الموقع الشبكي / cooperation and solidarity .NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21853&LangID=E